8 «عام الإسكان» يتوج أربع مبادرات ملكية
2 النائب يتخلى عن دوره الرقابي بالتغيب عن الجلسات
5 فوضى استنباط الحقائب الوزارية تثير شكوكاً

تطوير كاميرا تظهر ما تحت الملابس
34

35
الدول العربية الفقيرة تبدأ إجراءات التكيف مع نتائج التغييرات المناخية

www.al-sijill.com

السّجل

الخميس 20 آذار 2008/ العدد «18» /السنة الأولى
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

سيف القانون الجديد يلوح فوق رقاب المستأجرين

الإسكان بين "البزنس" وإيواء الفقراء

جمانة غنيمات

طفرة العقارات والأراضي المتصاعدة منذ أربع سنوات تستقطب جلّ الاستثمارات الأجنبية، وتساهم في إفراز طبقة أغنياء جدد، لكنّها تؤثر سلبياً على مستوى شريحة واسعة مع اقتراب تطبيق قانون المالكين والمستأجرين المثير للجدل، ما دفع رأس الدولة إلى تسمية 2008 «عام الإسكان».

الجدال المستمر حول القطاع يتمحور في العادة حول مدى استفادة الاقتصاد الوطني من حجم هذا الاستثمار الضخم. تداول العقار خلال العام الماضي دار حول 5،8 مليار دينار، بارتفاع الخُمس عن أرقام 2006، التي وصلت إلى 4،9 مليار دينار. لكن هذه القفزة استحدثت فقط 165 فرصة عمل في قطاع الإنشاءات، وفق مسح العمالة والبطالة.

الفارق الكبير بين حجم التداول وعدد الوظائف مرده تركّز الاستثمارات في بيع وشراء الأراضي، وليس العقار الذي ارتفعت أسعاره بمعدل 10 بالمئة خلال 2007، بعد أن تضاعفت بين عامي 2003 و2006.

المبالغة في تقديرات المخمنين في دائرة الأراضي والمساحة لأسعار الأراضي، بهدف زيادة الإيرادات، تساهم أيضاً في تضخيم حجم التداول.

تدفق مليارات الدولارات صوب هذا القطاع لم ينعكس قيمة مضافة مرتفعة لجهة مؤشرات التنمية بسبب استيراد الأيدي العاملة وغالبية مواد البناء. كذلك أخفق في سد العجز في إسكان الفقراء مقابل انتشار آلاف العمارات التجارية على أراضٍ زراعية في أطراف المدن الكبيرة.

التتمة صفحة 6

أردني

بورتريه سياسي عدنان أبو عودة:

سياسي الصورة الناقصة

إبراهيم عز الدين:

إدارة الأزمات بأقل الأكلاف

14

إقليمي

أنقرة: دعوى لتنحية رئيسي الجمهورية والحكومة

رفع المدعي العام التركي دعوى قضائية لحل حزب العدالة والتنمية، وحظر النشاط السياسي لأعضائه. الدعوى القضائية تعني حرمان غول وأردوغان من مزاولة مهامهما.

16

حريات

تعسف أم إعمال للسيادة و«القانون»؟.

«سحب الجنسية الأردنية يهدد استقرار عائلات ويربك حياتها. اضطر «أبناء» أم مجد، لاستصدار إقامات كي يواصلوا عيشهم في البيت الذي ولدوا فيه».

32

ثقافي

عزمي بشارة لـ "السّجل": لا بأس بالنخبوية..

المفكر العربي عزمي بشارة يرد على تصنيف كتابه الأخير في "المسألة العربية: بيان ديمقراطي عربي" بأنه ذو منحى نخبوي بالقول إن العلم والثقافة نخبويان في الأساس.

28

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
د. مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797
06-5549898

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Dr. Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797
06-5549898

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

النائب يتخلّى عن دوره الرقابي

تغيّب أعضاء "النيابي" يعوق إنجاز التشريعات

حسين أبورمان

سعد هايل السرور

فلك الجمعاني

تتكرر حالات تعطل جلسات المجلس النيابي إما بسبب عدم اكتمال النصاب وتغيّب عدد كبير من الأعضاء أو نتيجة عدم تجهيز مشاريع قوانين قيد الدراسة لدى اللجان المختلفة.

قبل أسبوعين، غاب النصاب القانوني بفارق تسعة أعضاء إذ حضر الجلسة 65 نائباً فقط من بين 110، وبالتالي ألغيت الجلسة.

لم تكن تلك المرة الأولى التي يخفق فيها مجلس النواب في عقد جلسة عامة. إذ كان أخفق قبل شهر في عقد جلسة له بسبب عدم وجود مشاريع قوانين جاهزة لبحثها في تلك الجلسة، بينما تقترب الدورة العادية من نهايتها في الثاني من الشهر المقبل.

يضم جدول أعمال مجلس الأمة أكثر من 60 تشريعاً بين قانون مؤقت ومشروع قانون ورثهم هذا المجلس عن سلفه.

من الواضح أن إخفاقات عقد الجلسات استرعى انتباه الملك عبد اللّه الثاني الذي انتقد مجلس النواب السابق في خطاب العرش في 2 كانون الأول/ديسمبر الماضي، بقوله "وكان مجلس النواب يعوق عمل الحكومة بسبب التأخير في إنجاز القوانين والتشريعات الضرورية لتنفيذ خطط الحكومة ومشروعاتها".

ومن المعروف أن جلسة مجلس النواب لا تعتبر قانونية «إلا إذا حضرها ثلثا أعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت أغلبية أعضاء المجلس المطلقة (النصف + 1) حاضرة فيها»، بحسب اشتراط الدستور في المادة 84. وعلى الرغم من أن مجلس النواب يوثق أسماء من يتغيبون بعذر، فإن أسماء هؤلاء تسجل في محاضر الجلسات وعلى الموقع الإلكتروني للمجلس. أما الغائبون بدون عذر، فيكاد لا يدري بهم أحد. ومن بين هؤلاء نواب يحضرون في بداية الجلسات لكنهم يغادرون قبل انتهائها. بعضهم يستأذن، وبعضهم الآخر لا يستأذن.

يقول النائب المخضرم سعد هايل سرور: «واجب كل نائب أن يتابع أعمال الجلسات العامة.» ويضيف «النائب اختار بنفسه أن يخوض معركة لتمثيل دائرته الانتخابية تحت القبة، هذا الجمهور والوطن بعامة يستحقان أن يلتزم عضو مجلس النواب بالمواظبة على حضور جلسات المجلس».

على البعد نفسه، شددت عضو مجلس النواب فلك الجمعاني، التي اعتبرت أن «التزام النائب بحضور الجلسات العامة، يجب أن ينبثق من ذاته، ويكون تعبيراً عن حماسته لخوض الانتخابات والفوز بثقة ناخبيه».

الجمعاني التي تعود تحت القبة للمرة الثانية، لا ترى أن أعضاء مجلس النواب الحالي ينفردون بمستوى غياب أكثر من المجلس السابق. ولكنها بذهنيتها كطبيبة تحاول أن تشخص أسباب الغيابات التي تعزوها إلى نقص في «الدافعية»، وهي تعتقد أن العمل البرلماني لا يستقيم دون وجود الدافع الذاتي والتحدي لدى النائب.

حديث الجمعاني عن أوضاع المجلس، ينطوي على مرارة من «أجواء محبطة» لا تحفز على العمل، ومن مناخ يولد الانطباع بـ «محدودية القدرة على تغيير مجريات أمور مآلها واضح»، بدءاً بالتشريع وانتهاء بأمور أخرى. هذا الحديث نفسه، يكشف ضمناً عن أن المراهنات على دور الكتل النيابية في تفعيل العمل النيابي لم تكن في محلها. فلا الكتل تراقب أعضاءها، ولا هي وفرت أرضية لعمل مؤسسي أو أكثر تنظيماً. وينطبق الأمر بصفة خاصة على كتلة التيار الوطني، أو ما يمكن تسميته بـ «الأغلبية»، التي يعوزها أن تثبت فائدتها لعمل المجلس.

النائب سرور الذي يحتفظ بمقعده في مجلس النواب منذ المجلس المنتخب عام 1989، يرى أن الغياب «قد يحصل لأسباب عديدة، منها أن نواباً يكونون في زيارة إلى بعض الدول ولا يكون المراقب على علم بذلك، وبخاصة أن هذا المجلس يمتاز بكثرة الوفود». لكن المهندس سرور يتخذ موقفاً حاداً من نائب يغيب بدون عذر قائلاً «هذا أمر غير مقبول». ويشدد على أن «النائب يمارس بحكم وظيفته الرقابة على أداء الحكومة، والأولى أن يبدأ بالرقابة على سلوكه».

وإذا تكررت ظاهرة غياب بعض النواب، لا يرى سرور مانعاً من أن يقوم مجلس النواب بنشر أسماء من يغيب من أعضائه دون عذر. لكنه يعتقد، في الوقت نفسه، أن «الإعلام يستطيع أن يلعب هذا الدور بفعالية»، وذلك بإسهامه في تقديم معطيات دقيقة للرأي العام حول الأداء النيابي، يحسب لها النائب ألف حساب بعد أربع سنوات.

نظام عمل اللجان الدائمة في مجلس النواب ينص على أنه «يعتبر مستقيلاً حكماً عضو اللجنة الذي يتغيب عن حضور ثلاث جلسات دون عذر». لكن المجلس لا يتخذ أي تدابير إزاء غياب أعضائه عن الجلسات العامة. وبالتالي فمن الزاوية النظرية، يمكن للنائب أن يحلف اليمين بعد انتخابه ولا يعود إلى المجلس، دون أن يسائله أحد.

جدير بالذكر أن المواد الدستورية الناظمة لعمل مجلس النواب، تشتمل على المادة 90 التي تحدد شروط فصل النائب من عضوية المجلس بأغلبية الثلثين، لكن هذه المواد لا تذكر شيئاً عن الأسباب الموجبة للفصل. لذلك يستطيع مجلس النواب أن يعدّل نظامه الأساسي لينص مثلاً على أنه إذا تغيب أي عضو من أعضاء المجلس عن حضور الجلسات العامة ثلاث مرات بدون عذر خلال الدورة البرلمانية، يعرض أمره على المجلس لاتخاذ قرار بفصله.

وفي شتى الأحوال، فإن المجلس معني بمراقبة نفسه فيما يخص التزام أعضائه بحضور الجلسات العامة، سواء من خلال نشر أسماء الغائبين بدون عذر أو بالمعاقبة على الغياب المتكرر بدون عذر، وذلك إلى أن تصبح لدينا كتل حزبية، وانتخابات على أساس حزبي، عندها لكل حادث حديث.

الدستور الأردني كان عّدل في نيسان/أبريل 1954، أي بعد سنتين من صدوره، لإضافة فقرة تعتبر أن الجلسة تستمر قانونية بحضور أغلبية «النصف 1+»، لأنه بغياب تلك الفقرة، كان يتعين على ثلثي أعضاء المجلس أن يستمروا في الحضور للحفاظ على نصاب الجلسة. هذا التعديل أجري حينما كان عدد أعضاء مجلس النواب 40 نائباً. بين أغلبية الثلثين وأغلبية النصف1+، وكان الفرق آنذاك 6 أعضاء فقط. أما وقد أصبح عدد أعضاء المجلس 110، فقد بات الفرق 18 نائباً.

ويمكن لجلسات المجلس أن تستمر قانونية برغم غياب 54 نائباً، أو حضور 56 عضواً مع أن العدد ينقص عن ذلك أحياناً في أثناء الجلسات.

يستطيع مجلس النواب أن يعدّل نظامه الأساسي لينص مثلاً على أنه إذا تغيب أي عضو من أعضاء المجلس عن حضور الجلسات العامة ثلاث مرات بدون عذر خلال الدورة البرلمانية، يعرض أمره على المجلس لاتخاذ قرار بفصله

أردني

"شهر العسل" يخترق حاجز "الـ 100"

حكومة الذهبي تنجح في تفادي تبعة رفع الأسعار

سعد حتر

كما كان متوقعا، اجتازت حكومة نادر الذهبي بنجاح استطلاع الـ 100 يوم بعد أن انتزعت «كرتا أبيض» من مجلس الأمة وأبحرت بسلاسة بعد تحييد مضادات الإعلام المتقدمة التي تنشط عادة في مواجهة الحكومات الجديدة.

المعدل العام جيد. لكن توزيع العلامات بين المساقات يستدعي البحث والتقصي

المفارقة، أن مركز الدراسات الإستراتيجية رفض الاستجابة لمناشدات وضغوط استهدفت ثنيه عن إجراء استطلاع هذا العام، امتدادا لعرف سنوي سنّه قبل 12 عاما.

بخلاف حكومات سابقة انحدرت شعبيتها في «استطلاع الـ 100»، حافظ فريق الذهبي على مستويات قريبة من توقعات المستجيبين الأولية لدى تشكيله.

المعدل العام جيد. لكن توزيع العلامات بين المساقات يستدعي البحث والتقصي. فشهادة أي حكومة تنقسم إلى محاور تقييم وبالتالي تتوزع نسب الإيجابيات والسلبيات بين بنودها.

جاء «المعدل العام» إيجابيا. فبينما حصد الذهبي وفريقه علامات عالية في مسائل ذات أبعاد خارجية، سجلّ تراجعاً في قضايا محورية داخلية تقع في صلب أولويات المواطن المعيشية.

فالحكومة قيّمت سلبيا في خمسة موضوعات رئيسة؛ ربط الرواتب بمعدلات التضخم، العمل على حماية ذوي الدخل المحدود والمتدني، تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير شواغر ومحاربة الفساد. هذه النتائج تعكس عدم رضا الرأي العام في الإجمال عن جهد الحكومة في معالجة قضايا تمس حياته اليومية. في موازاة ذلك، ظهر انقسام لدى المستجيبين مناصفة حيال ثلاث قضايا محلية؛ توسيع مظلة التأمين الصحي، معالجة أزمة المياه وتعزيز المشاركة السياسية.

أما نجاحات الحكومة، في نظر عينة الاستطلاع، فكانت في مساندة الشعب الفلسطيني، دعم استقلال القضاء، تنفيذ مشاريع إسكانية وتطوير التعليم والتعليم العالي. إذن، باستثناء المشاريع الإسكانية، جاء تقييم الرأي العام إيجابيا في قضايا غير حياتية لا تتصدر جدول اهتمام المواطن على الصعيد المحلي. من هنا يغيب التناغم بين معدل التقييم بالإجمال ودرجات المحاور الأساسية. كذلك ثمة ضعف في العلاقة بين مؤشر الاستطلاع العام وجرعة تذمر الشارع من متوالية ارتفاع الأسعار.

في المحاور الفرعية، يتجلى عدم رضا الرأي العام عن ارتفاع الأسعار؛ إذ أن 64 بالمئة من المستجيبين أكدوا أنهم لا يتفقون مع الحكومة في طريقة معالجة ارتفاع الأسعار. في السياق نفسه، يعتقد 62 بالمئة أن وسائل مكافحة الفقر لم تكن ناجحة فيما كان ل 61 بالمئة المقاربة السلبية نفسها من طرق الحد من البطالة.

الغائب - الحاضر في الاستطلاع كان السؤال المفتوح عن أهم مشكلة تواجه الأردن. جاء جواب نصف المستطلعة آراؤهم: ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ثم البطالة فالفقر.

مع ذلك، لم ينعكس رأي المواطنين في هذه القضايا على المؤشر الكلي.

هنا يثور تساؤل حول آلية انتقاء الأسئلة في استطلاعات الرأي؟ وهل يجب أن تتمحور حول قضايا محلية لها تماس مباشر بحياة المواطن؟

درجت العادة، على ما يبدو، أن تبنى أسئلة الاستطلاعات على النقاط الواردة في كتاب التكليف.

هذا الواقع يفتح الباب أمام الاجتهاد والتحليل. هل المئة يوم كافية لتقييم أداء أي حكومة، وما مدى نجاعة الاستطلاعات؟

استطلاع «الـ 100» ليس اختراعا أردنيا، بل نقل بتصرف عن ديمقراطيات غربية ذات حكومات منتخبة. وهو يفترض أن يقيس نبض الشارع لجهة رضا الناخب أو المواطن فيما إذا كانت الحكومة قادرة على قراءة خريطة الطريق ورصد المشاكل الأساسية في أي بلد. العمر الافتراضي لحكومات الأردن، المعينة، لا يتجاوز تسعة أشهر.

قد لا يكون معيار «الـ 100 يوم» كافيا لقياس قدرة الحكومة على حل مشاكل مستعصية-مزمنة مثل البطالة والفقر. لكنها كافية لرصد انطباع الشارع فيما إذا كانت تتقدم في الاتجاه الصحيح.

فضلا عن البنود الخارجية، يبدو أن مجموعة عوامل أثّرت في تغليب البعد الإيجابي للحكومة. فهي لم تخض مواجهات جانبية أو تقع في غمرة توترات سياسية واستقطابات مع أي من أطراف اللعبة السياسية مثل السلطة التشريعية، الصحافة، الأحزاب أو النقابات. بل أن المواجهات السابقة مع الحركة الإسلامية اتجهت للانفراج، وصدرت موافقات سريعة لمسيرات احتجاجية على خلفية الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية لقطاع غزّة. وصل ذوبان الجليد إلى حد السماح بتنظيم تأبين للراحل يوسف العظم،الناشط الإسلامي والوزير الأسبق، بعد أن منعته الحكومة السابقة.

تلك اللفتات الاستباقية ساهمت في تطويق أي انطباعات سلبية حيال الحكومة في وقت كانت الأسعار تغلي على النار، فمر الاستطلاع بسلام.

في موازاة ذلك، قايضت الحكومة رفع الأسعار بزيادة الرواتب، في سابقة، لكن على حساب عجز الموازنة والتضخم.

سبقت ورافقت رفع الأسعار أيضا حملة علاقات عامة أقنعت المواطن دون مواربة بأن هذا «الكي» هو آخر العلاج في ضوء جنون برميل النفط والأسعار العالمية. واستفادت أيضا من تمهيد سابق لهذا الأجراء غير الشعبي، إذ وضع ملف الأسعار على نار هادئة في حكومة معروف البخيت، وتفاقم الجدال آنذاك لدرجة استقالة وزير المالية السابق زياد فريز في منتصف العام الماضي.

لذلك كانت تجربة المكاشفة «الغلاسنوست» في المخططات والإجراءات الحكومية مفيدة، رغم أن الأهداف النهائية جدلية وتثير حنق الشارع.

لكن من المفيد أيضا الإدراك أن ثبات التقييم في استطلاع ال «100 يوم» لا يعكس بالضرورة رضى أو قبول العينة للسياسات الاقتصادية.

في الاستطلاع، يجيب 54 بالمئة بأن أحوالهم الاقتصادية ساءت مقارنة بثلاث سنوات مضت.

السيناريو المستقبلي ليس مبشرا. فغالبية المواطنين يرون في ثالوث الأسعار، البطالة والفقر معايير أساسية لإداء الحكومة. لذلك تبقى احتمالات تراجع التقييم قائمة إذا شعر المواطن بعدم جدّية الحكومة في معالجة تلك القضايا الأساسية.

المفارقة في اختلاف قراءة الاستطلاع. ثمّة كتاب اجتزأوا رقما أو رقمين بعيدا عن التحليل المعمق وصولا إلى إظهار مدى خطورة المرحلة المقبلة للحكومة ومؤسسات الدولة.

قد لا يكون معيار «الـ 100 يوم» كافيا لقياس قدرة الحكومة على حل مشاكل مستعصية-مزمنة مثل البطالة والفقر. لكنها كافية لرصد انطباع الشارع فيما إذا كانت تتقدم في الاتجاه الصحيح

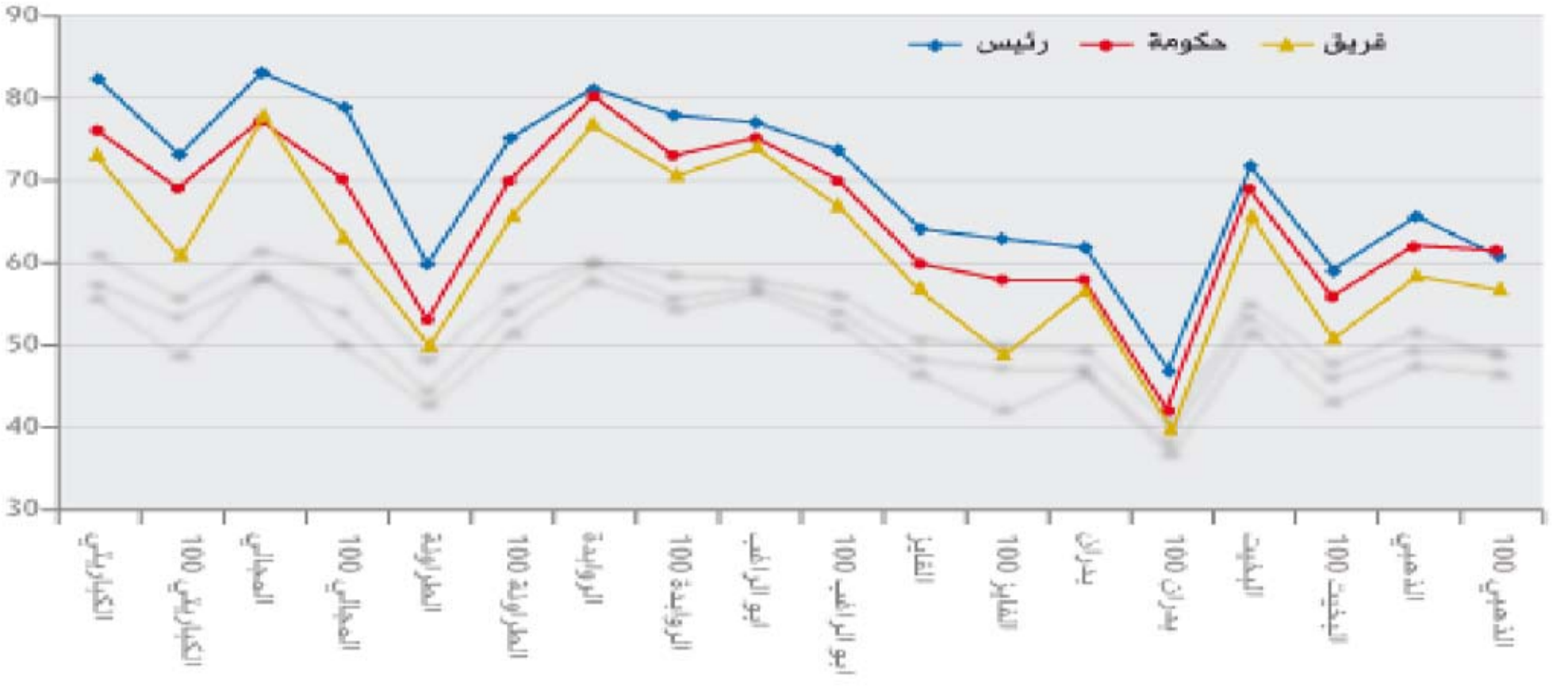

جدول يبين قياس شعبية الحكومات السابقة لدى التشكيل وبعد 100 يوم

أردني

"تشويش" عمون

السجل- خاص

◄ تفاوتت التفسيرات وراء احتجاب موقع «عمون نيوز» الإلكتروني لمدة 33 ساعة الأسبوع الماضي، بعد ساعات من نشره مقالاً تلميحياً ساخراً للزميلة رندا حبيب منعته يومية «الغد».

مالكا الموقع الزميلان: سمير الحياري، وباسل العكور، أرجعا غياب الموقع إلى تفاصيل «فنية بحتة»، تمثلت بقطع الاتصال بين شركات تزويد الإنترنت والموقع.

في غضون ذلك سرت شائعات بأن الموقع، الذي يصنف الأكثر نقراً محلياً، بحسب تقييم معيار «أليكسا» الدولي، حجب بسبب احتوائه على مقال السيدة حبيب، مديرة وكالة الصحافة الفرنسية في عمان.

رئيس تحرير «عمون نيوز»، روى لـ«**السجل**» القصة وراء اختلاف التفسيرات وانطلاق الشائعات. يقول الحياري: «أبلغني قراء كثر بأنه اختفى عن شاشاتهم، وأن عدداً قليلاً منهم يلمحه برهة قبل أن يختفي».

بعد التقصي وجدت إدارة «عمون نيوز» أن في «الأمر خللاً فنياً نابعاً من المصدر الأردني، وبالتحديد بعض الشبكات التي تتبع (هاشم 1) و(هاشم 2) وبالتالي الاتصالات الأردنية». لم ينقطع بث الموقع إلا داخل الأردن، إذ إن قراءه في الخارج أبحروا في صفحاته كالمعتاد.

الحياري أكد أن "مصدراً إعلامياً مهماً" أبلغه أن «أحد المتنفذين الكبار (رئيس الديوان الملكي باسم عوض اللّه) لم يعجبه مقال الزميلة حبيب، لأنها اعتادت أن تنتقده رمزياً في مقالاتها، فأوعز إلى "مدير اتصالات جلالة القائد الأعلى" الأسبق اللواء علي شكري لقطع دابر الموقع».

اللواء علي شكري، ومدير دائرة الإعلام في الديوان الملكي، أمجد العضايلة، نفيا بشدة، وفق الحياري، ما ذهب إليه الصحفي (المصدر). وأكدا على لسان عوض اللّه، رداً على استفسارات الحياري هاتفياً، عدم علمهما بحجب الموقع أو بمقال الزميلة حبيب.

مقال السيدة حبيب نشر لاحقاً على موقع «البلقا نت» مع سلسلة ردود ساخرة من القراء. موقع عمون كان نقل المقال إلى قسم الأرشيف الإلكتروني وأزال الردود التفاعلية عليه.

ووعد اللواء شكري بالاتصال مع الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الأردنية والاستفسار منه عن سبب العطل.

عاد الموقع للعمل تدريجياً بعد سويعات من اتصال الغصين برئيس تحرير «عمون»، استجابة لمطلب اللواء شكري.

بينما يؤكد الحياري أن مؤسسات مجتمع مدني عدة أبدت استعدادها للدفاع عن «عمون» وإصدار «بيانات ترفض أي قرصنه ضدها»، ظل يصر أن «السبب خلل فني لا علاقة لأحد به». لكنه ينقل مع ذلك عن «خبراء وفنيين قولهم إن ما جرى ليس بريئاً».

يرى الحياري أن مشكلة المواقع الإخبارية مثل «عمون» ليس مع الدوائر الأمنية أو الحكومات بل مع من يصفهم بـ«متنفذين يستعملون مواقعهم للنيل ممن يقترب منهم بكلمة حق أو باطل». ويستذكر «كيف حجب عمون، الذي أنشئ منتصف العام 2006، بسبب غضب أحد رؤساء السلطات على مقال للكاتب خالد محادين وبعض الأخبار التي تناولت الحكومة السابقة».

في الإجمال حجب الموقع أو غاب عن الشاشات ثلاث مرات.

على أن الحياري يستبعد أن يكون رئيس الديوان الملكي وراء الحجب، ويؤكد أنه لا يمتلك أي دليل على الشائعات والمعلومات التي نقلها له «الصحفي». إلا انه يتوقع وجود «طبخة» ضد الموقع لتعطيله.

مسح "آيركس" يثير زوبعة في الإعلام المحلي

"الدستور" تشن عليه حرباً و"العرب اليوم" تستبقه بالتشريح

السجل- خاص

◄ ما إن انتهى المؤتمر الصحفي الذي عقدته "الشركة الاستراتيجية للأبحاث والدراسات" لإعلان نتائج مسح (آيركس) حول تراتبية الصحف اليومية لدى المواطن وأولويات اهتماماته، حتى شنّت صحيفة الدستور هجوماً كاسحاً على ما خلص إليه الاستطلاع.

صحيفة «العرب اليوم» لم تنتظر انتهاء المؤتمر الصحفي الذي عقده صاحب «الاستراتيجية للأبحاث والدراسات» معين خوري ومستشارها طوني صباغ، بل رفضت نتائجه مسبقاً من خلال تقرير استبقت به المؤتمر الصحفي.

استطلاع «آيركس» IREX ، الذي جاء ضمن برنامجها الخاص لتدعيم وسائل الإعلام الأردنية، استخلص أن صحيفتي «الرأي» و«الغد» تتصدران الصحف من ناحيتي القراءة والتوزيع.

يمول برنامج «آركس الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID ، التي خصصت خمسة ملايين دولار لحزمة مشاريع مشابهة تستهدف «تطوير الإعلام في الأردن».

رأس الحربة في هجوم «الدستور» على الاستطلاع كان مقال لرئيس تحريرها ووزير الإعلام الأسبق والسفير الزميل نبيل الشريف بعنوان «أبو علي يعرف أكثر»، شكك فيه بنتائج الاستطلاع، معتبرا أن صاحب كشك «الثقافة العربية» (أبو علي) يعرف أكثر من (آيركس) عن نسبة توزيع الصحف اليومية.

وفي اليوم التالي لإعلان نتائج الاستطلاع نشرت «الدستور» على صدر صفحتها الأولى مقالاً بعنوان مثير: «نتائج تقريرها... حسب رغبة جهة التمويل: شخصيات تطالب بمراقبة أعمال مراكز استطلاع الرأي الممولة أجنبياً».

بدا واضحاً تفاوت المقاربة من المسح تبعاً لبوصلة رضى أو غضب المستهدف من المشروع، فـ«العرب اليوم» اكتفت بما استبقت به المؤتمر الصحفي ولم تشر لنتائجه من قريب أو بعيد.

الصحف الأخرى اختلفت في طريقة تعاملها مع نتائج الدراسة. لكن كلا منها «أدار النار صوب قرصه». فيومية «الغد» أبرزت على صدر صفحتها الأولى أنها تصدّرت نسبة الاشتراكات المنزلية بين الصحف اليومية، كما حلّت بالمركز الثاني فيما يعرف بـ«عنصر الولاء»، وتوصيل الصحف إلى نقاط التوزيع والمنازل. لكنها كغيرها من الصحف، لم تلتفت، بشكل تحليلي، إلى نتائج الدراسة الرئيسية التي ركزت على وسيلة الإعلام الأكثر انتشارا التي ذهبت إلى الإذاعات الناطقة بالعربية.

أما «الرأي» فقد اكتفت بالخبر دون تحليل انتقادي، وأبرزت أن كتابها يحتلون المراكز الثلاثة الأولى، وأنها الأولى توزيعاً في المملكة من بين الصحف اليومية.

«الدستور» عادت في اليوم التالي فأفردت إحدى صفحاتها الداخلية مقابلات أجرتها بعنوان: «الشارع الأردني يشكك بمصداقية الأبحاث والدراسات الممولة من الخارج». تضمنت المقابلات آراء لشخصيات لا يتفق بعضها مع ما ذهب إليه العنوان، منها نقيب الصحفيين طارق المومني، وهاني الحوراني، مدير مركز الأردن الجديد للدراسات الذي تلحق به مثل هذه «الهجمة» ضرراً مباشراً بسبب اعتماد مركزه على التمويل الخارجي.

المفارقة أنه في الصفحة نفسها، تستشهد الصحيفة بنتائج «الرصد الإعلامي للانتخابات النيابية 2007» الذي نفذه مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان بتمويل أجنبي. ذلك الرصد وضع «الدستور» في المرتبة الأولى بين الصحف اليومية في مجال تغطية الانتخابات.

المفارقة الثانية أن هذا الانجاز الذي تستشهد به الزميلة بخصوص حجم التغطية، ساهم فيه مركز الأردن الجديد للدراسات مساهمة رئيسية من خلال أنشطته حول الانتخابات التي كان قسم منها نفذ بتمويل أجنبي.

حين سُئل رئيس تحرير الدستور عن هذه المفارقة، أجاب: «هذا لا يتناقض مع رفض الصحيفة للتمويل الأجنبي»، معتبراً أن «دراسة مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان قام بها شبان أردنيون لهم أولويات أردنية. (...) ونتيجة دراسة مركز عمان ذاتها توصل إليها المجلس الأعلى للإعلام، ولا يستطيع أحد أن يشكك بانتماء هذا المجلس وصدقه ومصلحته الوطنية».

وتابع «نحن نشكك بالنتائج من حيث أنها تخدم أغراضاً سياسية، ومن حيث الآلية والأهداف الرامية إليها. والترتيب الوارد في الاستطلاع لا يعكس الواقع».

الدستور واصلت حملتها ضد التمويل الأجنبي طوال الأسبوع الماضي من خلال استطلاعات رأي وآراء نقابية وإعلامية كان آخرها مقابلة أجرتها يوم الأحد الماضي مع صاحب كشك الثقافة العربية «أبو علي» الذي وصفته بأنه «شيخ الوراقين». أبو علي «فزع» للدستور، ووصفها بأنها «الأولى في التوزيع بين الصحف».

حملة «الدستور» لم تتوقف عند التقارير، وإنما تعدتها إلى أقلام كتابها. فجّيشت إدارة الصحيفة عدداً منهم لانتقاد الدراسة والتشكيك فيها، والدعوة لرفض التمويل الأجنبي. باسم سكجها، وباتر وردم، وجورج حداد ونبيل الشريف كتبوا بنبرات متفاوتة ضد النتائج التي خلصت إليها الدراسة وضد التمويل الأجنبي.

رئيس تحرير يومية «العرب اليوم» طاهر العدوان يرفض الآلية التي انتهجتها الدراسة ويقول لـ«السجل» إنها أي الدراسة «تعاني من نقص واضح وعدم موضوعية بشكل عام». فمثلا، «يضعون الصحف الأسبوعية مثل (**السجل**) في مصاف صحف أسبوعية إعلانية مثل الوسيط، ويتعاملون معها بالمقاييس نفسها». ومعروف أن الإعلانية منزلية ومجانية تلقى أمام البيوت.

ويتابع العدوان أن «الدراسة تقيم الصحف طبقا لقدرتها على الانتشار». لكن في كل العالم. ويستدرك العدوان أن «أهمية الصحف لا تقاس بالانتشار بل بالموضوعية والمهنية والسقف العالي وقدرتها على التأثير على أصحاب القرار. فهناك صحف مشهورة قوية ومؤثرة في العالم مثل الغارديان، و«واشنطن بوست» لكن توزيعها أقل من صحف أخرى أقل تأثيراً».

ويواصل طاعناً بالجهة القائمة على الدراسة: «عند الحديث عن التمويل سواء الداخلي أو الخارجي، فإن القصة معروفة. كلما دفعت أكثر لجهات إجراء الاستطلاعات أو الدراسات جاء الاستطلاع مناسباً لمن يدفع (....)». ويقول «كان على (آيركس) أن تبقي دراستها محدودة ولا تنشرها، لأنها بذلك تروج لجهات إعلامية معينة».

رئيس تحرير صحيفة الرأي عبد الوهاب زغيلات يمتلك رؤية مخالفة للعدوان والشريف، إذ يرى أن نتائج الاستطلاع تحمّل صحيفته التي «جاءت أولى» مسؤولية كبيرة، تتمثل بضرورة تطوير العمل والأداء والتحرك قدماً للحفاظ على مستوى متقدم».

وعن آلية الدراسة يقول زغيلات: «لم تتمتع بدقة متناهية، لكنها تعطي مؤشرات يؤخذ بها. قد تحدد مواطن ضعف معينة يجب العمل على تطويرها». وبينما يقول: «يجب عدم الوقوف موقف المتشنج من الدراسات، فتستطيع أي جهة أن تنفذ دراسة بعد ستة أشهر. وهذا مهم لدراسة السوق، وهو أمر غير متوافر أو متاح»، يضيف زغيلات: «فليسامحني من يقول إن التمويل يؤثر في مجريات الاستطلاع، هذا كلام غير دقيق، ماذا يهم الجهات الخارجية أن تنشر دراسة أن الرأي تأتي أولاً مثلاً. ولكن اللي مش عاجبه بيطلع 100 قصة». دراسة «آيركس» خلصت إلى ما خلصت إليه. إلا أن الهزّات الارتدادية ما تزال متواصلة عبر «الدستور» التي ترى أن الدراسة استهدفتها.

أردني

"الاقتصاد الوطني" و"مراقبة الأداء الحكومي" نموذجاً

فوضى استنباط الحقائب تثير شكوكا حول جدوى الإصلاح السياسي

وليد شنيكات

وزارات تتشكل وتلغى فجأة، وعدد منها يرى النور في ساعات متأخرة من مساء التشكيل الحكومي، لتحقيق توازنات في الفريق المشكل، إما للتخفيف من الهجوم على الحكومة أو وفقاً للمزاج السياسي بصرف النظر عن المهام التي شكلت من أجلها على ما يرى وزراء سابقون.

يقول وزير دولة لشؤون الاقتصاد الوطني في حكومة أثير حولها جدل واسع «دخلت الوزارة وخرجت منها من غير أن يوضع لحقيبتي نظام أو قانون، ولا أعرف لماذا أنشئت أصلاً. فقط كانت مسؤولة عن الدائرة الاقتصادية في رئاسة الوزراء ولجنة التنمية الوزارية».

نائب رئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد الوطني الأسبق، محمد الحلايقه يؤكد أيضاً أن «وزارته شكلت من دون قانون أو نظام يحدد مهامها».

مسؤول أحد الملفات في وزارة «الاقتصاد الوطني» السابقة يجزم «أن الاقتصاد الوطني كانت فائضة عن الحاجة وفصّلت على عجل ترضية لنائب رئيس وزراء أسبق كان يحمل حقيبة الصناعة والتجارة في وقت سابق». وحين ألغي منصب نائب رئيس الوزراء سعى ذلك الوزير لحمل حقيبة الصناعة والتجارة التي أسندت إلى واصف عازر، بحسب المسؤول السابق. وهكذا عيّن «وزير اقتصاد وطني» لمنصب كان يفترض أن يكون «وزير دولة لشؤون الاقتصاد الوطني» يتخذ مكتباً داخل مقر الحكومة.

سعى ذلك الوزير لإقامة مقر وزارة وبناء هيكلية، لكنه خرج من التشكيلة مبكراً وألغيت الحقيبة لاحقاً. تعاقب على تلك الحقيبة محمد الحلايقة، وسامر الطويل.

تولى وزير الاقتصاد الوطني 15 ملفاً بالإنابة عن رئيس الحكومة من بينها البيئة، التنمية الوزارية، تعويضات حرب الخليج الأولى (1990 - 1991) والحرب الأخيرة على العراق.

غالبية تلك الملفات أنجزت، كما أن ملف البيئة تحول إلى وزارة قائمة بعد أن سنت حقيبة الاقتصاد الوطني تشريعاً لها.

بحسب مسؤول اقتصادي، فإن «وزارة الاقتصاد تفككت مباشرة بعد تشكيل وزارة للبيئة وإغلاق ملف التعويضات بعد أن وصل الخزينة 150 مليون دولار من أصل أربعة مليارات دولار كان طالب بها الأردن».

وزير تطوير القطاع العام، سالم خزاعلة، يرجع ظهور وزارات واختفاءها فجأة إلى «غياب القناعة في التطوير الحديث، وعدم وضوح رؤية الدولة في أذهان صناع القرار».

وزارة «القطاع العام» جاءت وريثاً شرعياً لوزارة التنمية الإدارية وتحمل المهام نفسها تقريباً. هذا الانتقال المفاجئ، بحسب خزاعلة، سببه «فقدان برنامج حقيقي عابر للحكومات يجعل من التطوير أولوية»، لكن خزاعلة يدافع عن وزارته، ويقول: «أهداف الوزارة تحتاج إلى زمن طويل لتلمس النجاحات».

مسؤول رفيع سابق يستذكر كيف أنشئت حقيبة «تطوير الأداء الحكومي» لمتابعة تطبيق الأجندة الوطنية - التي صاغت قبل ثلاث سنوات رؤية استراتيجية لمفاصل الدولة لعشر سنوات مقبلة- إصلاح القطاع الحكومي، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

لكن ثبت أنه لم يكن «ثمّة نيّة لتطبيق الأجندة الوطنية»، بحسب المسؤول السابق، وبالتالي «لم يعد هناك مبرر لبقاء تلك الوزارة».

«المحزن»، برأي ذلك المسؤول، أنه «عوضاً عن التركيز على أهداف إلغاء حقيبة الإعلام مثلا قبل خمس سنوات وتأسيس وزارة تطوير الأداء الحكومي، تركز الجدال لدى البعض حول التأكد من أن أهداف القرارين لن تتحقق. ولدى الانتهاء من ضمان ذلك، فإنهم يشرعون بمهاجمة القرارات».

وزير سابق، يرى أن الكثير من الحقائب: «وزارات أنشئت وفق رؤى تراعي مصالح شخصية وجهوية وليس عبر قوانين». ويشير الوزير الى حقائب «الإعلام، التنمية الإدارية، تطوير القطاع العام، وزارة الدولة لشؤون الاتصال والإعلام، التنمية السياسية».

كتاب تكليف حكومة فيصل الفايز ركّز على موضوع التنمية السياسية. وجاء التشكيل الوزاري مشتملاً على حقيبة وزارية لهذه المهمة قبل أن يوضع لها قانون أو نظام، بيد أن "التنمية السياسية ما زالت تراوح مكانها مما يطرح تساؤلات حول جدوى انشاء وزارة أصلاً بحسب وزير تنمية سياسية سابق ".

المادة الرابعة من الدستور تنص "يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيساً ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة".

الخبير الاقتصادي، إبراهيم سيف، لا يكتفي بالقول إن "كثرة وزارات الاقتصاد على سبيل المثال، هي تخريجة سياسية واسترضاء لفئات معينة". بل يردف قائلاً: "كان يجب تفعيل مؤسسات دولة أخرى لتولي مهام الوزارة الجديدة للتعامل مع المستجدات". إلى ذلك يؤكد أن "توالد الوزارات يؤشر إلى غياب المؤسسية في العمل الحكومي".

مدير الدائرة الاقتصادية، في جريدة "العرب اليوم"، سلامة الدرعاوي، يرى أن الأردن، الذي يقدر عدد سكانه بخمسة ملايين و800 ألف نسمة، "لا يمتلك ترف تشكيل حكومات مترهلة بين 25 و30 وزيراً".

"كثرة الحقائب تشكل عبئاً كبيراً على موازنة الدولة التي يوجد بها أكثر من 500 وزير متقاعد ما يفرض دمجاً حقيقياً للوزارات المتشابهة في أعمالها، وحفز القطاع الخاص على زيادة إنتاجيته حتى يكون قادراً على امتصاص الحمولة الزائدة في القطاع العام".

النائب ممدوح العبادي "لا يرى عيباً في التشريعات الدستورية إنما في رجالات الإدارة وتخبط في القرار السياسي الذي يبيح تعيين وزراء لغايات خاصة وشخصية". ويضيف العبادي أن "إلغاء الوزارات أو تشكيلها بسرعة، أمر يعطي دلالة على القرارات المرتجلة بعيدا عن الدراسات الجادة فمثلاً وزارة تطوير القطاع العام أو مراقبة الأداء الحكومي نشأت فجأة بدون سابق إنذار".

سياسي آخر يرجع تلك الظاهرة الى "استحقاقات مناطقية أو سياسية، غير أن تلك الاجراءات تدلل على مدى ابتعاد الأردن عن تحقيق استقرار ورسوخ في مؤسسات الدولة المركزية".

المحامي هاني الدحلة، يرى أن "الوضع الحالي لا يشكل مخالفة دستورية في تشكيل الوزارات" لكنه يعتقد ان "المحسوبية والوساطة تلعب دوراً كبيراً في استيلاد هكذا حقائب".

خبير في القانون الدستوري، فضل عدم ذكر اسمه، يختلف مع الدحلة، ويقول "إن بعض الدوائر الحكومية تنشأ بقانون نظراً للمهمة التي تقوم بها، كما هو الحال في دائرة الآثار العامة، فيما هناك وزارات يتم استحداثها وفق نظام وليس قانون "وزارات الدولة مثال" وبالرغم من دستورية الأمر، إلا أن هذا يثير تساؤلات حول مهنية العمل بهذا النص".

المادة 45 من الدستور تقول: «يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع آخر الى أي شخص أو هيئة أخرى، كما تعين صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها الملك".

وتشكيل وزارات كهذه إضافة إلى ما حدث من صخب رافق تشكيل حكومة عدنان بدران أدى، في نهاية المطاف، إلى سقوط سريع نال من سمعتها، جعل وزير التنمية الإدارية الأسبق بسام العموش ينتقد بشدة ما سماه «ولادة الوزارات». ويقول أيضاً: «هناك خلل إداري واضح يتمثل في الكم الهائل في عدد الحكومات التي يتم تشكيلها، إذ أصبح معدل عمر الحكومة في الأردن حوالي تسعة أشهر، وهو أشبه بأعمار المواليد، وهذه الفترة القصيرة لا تمكّن أي حكومة من الوفاء ببيانها الذي نالت الثقة على أساسه من مجلس النواب».

ويؤكد العموش «استمرار الحكومة لمدة أربع سنوات كاملة بالتزامن مع الفترة التي يقضيها مجلس النواب الحل الأكيد لهذه الظاهرة».

ويرى العموش أن الخروج من هذا المأزق يكمن في «فرز مجلس نواب حقيقي يعبر عن إرادة الناس ويكلف الملك رئيس أكبر كتلة حزبية أو برلمانية بتشكيل الحكومة مع المحافظة على فصل النواب عن السلطة التنفيذية بحيث يستطيع الاتجاه السياسي الموجود في المجلس أن يكون في السلطة».

بالتناغم مع المصالح الحكومية، وفي غياب إصلاح سياسي ملموس، ثمة توقعات باستمرار ظهور «وزارات الدعسة الفجائية» تلك وسط انتقادات واسعة في الأوساط السياسية. بيد أن سلسلة «مبادرات» سياسية لوضع حد لهذا النوع من الحقائب ظلت مصحوبة بحملات تسويق كبرى يبدو أنها لن تلقى تجاوباً في الأعوام المقبلة.

أردني

الإسكان بين "البزنس" وإيواء الفقراء

تتمة المنشور على الأولى

قفزات الأسعار، بين ليلة وضحاها، قتلت حلم آلاف الشباب والشابات بامتلاك مسكن، في بلد يشكّل اليافعون فيه ثلث عدد سكانه. في المقابل، استفاق آخرون وسط ملايين مجمدة من الدنانير بعد أن تضاعفت أسعار أراض ورثوها عن أجدادهم.

بَدأ تدفق الاستثمارات العام 2003 مع تزاوج عاملي الطفرة النفطية التي أعقبت الحرب العراقية، وهروب رساميل ضخمة من ذلك البلد المنهار إلى دول الجوار.

تلقى الأردن خلال العام الماضي 2.2 مليار دينار من الاستثمارات العربية، أي ما يقارب 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

مذ ذاك، أخذ أفق ومعالم العاصمة بالتغير. وطرأت أنماط سكنية مستحدثة مثل مجمعات الفلل المغلقة على أطراف العاصمة الجنوبية وناطحات السحاب التي تستقطب ذوي الدخول المرتفعة.

مستشعراً حرمان شريحة كبيرة في المجتمع من كعكة الإسكان، دخل الملك عبد الله الثاني على الخط ليطلق سلسلة مشاريع لفقراء الأردن، في وقت تضاعفت فيه أسعار الأراضي وتكاليف البناء.

رئيس جمعية مستثمري قطاع العقار، زهير العمري، يرجع طفرة الإنشاءات إلى الزيادة المتتالية في أسعار النفط وتوافر سيولة في دول الخليج وجدت في الأردن بيئة آمنة وسط منطقة غير مستقرة، بعد زلزلة 11 / 9 العام 2001.

هجرة العراقيين، عقب احتلال بلادهم، ساهمت أيضاً بتضخم القطاع لا سيما العائلات ذات المداخيل العالية نسبياً التي اتخذت من الأردن قاعدة لأنشطتها التجارية والاستثمارية محلياً وخارجياً.

يؤثر في تضخم القطاع قانون المالكين والمستأجرين، لا سيما بنوده المرتبطة بعدم السماح للمستأجر بالبقاء في العقار بعد انتهاء مدة العقد. هذه التعديلات فتحت شهية مستثمرين محتملين في سوق العقار.

المنحى الصعودي، الذي تحرك العام 2003 غير اتجاهه هبوطاً العام 2005 إذ تراجع بناء الشقق إلى 22 ألف شقة وواصل الانخفاض إلى 18 ألف شقة عام 2006، فـ 16.5 ألفاً في 2007. وتتوقع شركات الإسكان تواصل هبوط المؤشر هذا العام.

تقليص عدد الشقق المنتجة يعود إلى تخوف الشركات من حالة ركود أو كساد تصيب القطاع كون تخفيض العرض من قبلهم يوفر توازناً لمعادلة العرض والطلب لا سيما وأن الأخير شديد التأثر بالمقدرة الشرائية لدى الأفراد التي تراجعت نتيجة معدلات التضخم المرتفعة التي ستصل أكثر من 9 بالمئة نهاية العام الحالي.

استثمارات وبطالة

الخبير الاقتصادي، يوسف منصور، يرى أن تدفق الاستثمارات إلى قطاع العقارات "لم يغّير نسب البطالة أو الفقر بشيء يذكر، الأمر الذي يُشكّل أحجية أساسية لدارسي ومتابعي الاقتصاد". فالاستثمار يعد مولّداً أساسياً لتوظيف العمالة.

منصور، يؤكد أن حجم فرص العمل التي ولّدها القطاع للأردنيين متواضعة. يضرب مثلاً على قطاع الاتصالات الذي خلق أكثر من 2200 فرصة عمل جديدة بمعدلات أجور تفوق تلك التي تدفعها البنوك وأي قطاع آخر، بعكس قطاع العقار والإنشاءات الذي لم يقدم الكثير للاقتصاد الوطني.

وينفي منصور، أن يكون لعملية بيع الأراضي دور في توجيه رؤوس الأموال المحلية صوب استثمارات مباشرة أخرى إنتاجية. وينتقد تدوير الأموال في القطاع ذاته لأسباب كثيرة منها وجود معيقات للاستثمار في قطاعات الإنتاج -الصناعة، السياحة، النقل والتعدين- فضلاً عن صغر حجم السوق، سرعة تغير التشريعات، ارتفاع الرسوم والضرائب، البيروقراطية، انخفاض العائد نتيجة الغلاء وعدم توافر عمالة وخبرات محلية.

ما يؤكد فكرة منصور نتائج مسح فرص العمل المستحدثة لعام 2006 المعد من قبل دائرة الإحصاءات العامة الذي يوضح أن الاقتصاد استحدث خلال ذلك العام 35 ألف فرصة عمل فيما ترك العمل نحو 46 ألف عامل نتيجة سوء ظروف العمل .

يبين المسح أن 92 بالمئة من الأردنيين تركوا وظائفهم في حين حصلوا على 89.9 بالمئة من الوظائف المستحدثة. أما المصريون، فقد شغلوا 6.4 بالمئة من الوظائف التي ولدّها الاقتصاد.

أرقام دائرة الإحصاءات تؤكد ضعف التوظيف في القطاعات الإنتاجية لصالح القطاعات الخدمية والحكومية، إذ تشير الأرقام إلى أن 24 بالمئة (8.4 وظيفة) من الوظائف تركزت في قطاع الإدارة العامة (الحكومة والدفاع) يليها بفارق واضح الفرص التي وفرتها قطاعات التعليم، تجارة الجملة والتجزئة، و"الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية" التي فرت على التوالي: 5.7 و 4.6 و 4.1 وظيفة.

بحسب المسح شهدت قطاعات الصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية،و إمدادات الكهرباء والمياه والغاز، والإنشاءات، نمواً متواضعاً في التوظيف،إذ ولدت على التوالي: 145، 142، 144، 167 وظيفة.

لكن المهندس العمري يدافع عن ايجابيات قطاع العقارات، ويستند في ذلك إلى أن للقطاع أثراً غير مباشر لا سيما وأنه مرتبط بأكثر من ثلاثين قطاعاً، ويساعد على تحريكها توفر آلاف فرص العمل للأردنيين، ومن هذه القطاعات: النقل، والحديد، والإسمنت، والكسارات.

لكن العمري لا ينفي أن الأثر المباشر والملاحظ للقطاع يذهب لغير الأردنيين بخاصة العمالة الوافدة التي تقوم بالأعمال الصعبة التي يعزف عنها الأردنيون مثل: أعمال الباطون، والنظافة، والحراسة، كما أن الأرباح المتحققة من المشاريع تذهب لتودع في الخارج.

تؤكد الأرقام تواضع مساهمة قطاع الإنشاءات في النمو الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي ونسبته 5ر8 بالمئة بالأسعار الثابتة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2007 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2006 فيما بلغ معدل التضخم خلال هذه الفترة 5.7 بالمئة.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي جاء مدفوعا بنمو قطاع "المال والتأمين والعقارات" الذي ساهم بمقدار 1.3 نقطة مئوية، وبند صافي الضرائب على المنتجات الذي ساهم بـ 1.1 نقطة مئوية. كذلك ساهم قطاعا الصناعة التحويلية و"منتجو الخدمات الحكومية" في هذا النمو بمقدار 8. نقطة مئوية.

القطاعات الأربعة السابقة مجتمعة ساهمت ب 4.0 نقاط مئوية، "أي 69 بالمئة، من معدل النمو المتحقق خلال التسعة شهور الأولى من العام الماضي".

ساهم قطاع الخدمات الحكومية بمقدار 82. نقطة مئوية من النمو المتحقق، وجاء قطاعا النقل والاتصالات في المرتبة الخامسة بـ 7. نقطة مئوية.

أما قطاع الإنشاءات، فلم تتجاوز حصته من النمو المتحقق 3. نقطة مئوية.

ورغم دور قطاع الإنشاءات الضعيف في توفير فرص العمل، إلا أنه نما بنسبة 6.8 بالمئة، كما شهدت غالبية الأنشطة الاقتصادية نموا بنسب متفاوتة وكان أكثرها نموا الضرائب على المنتجات 9.4 بالمئة فقطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية 8.9 بالمئة تلاه قطاعا "الخدمات المالية والتأمين" و الإنشاءات 6.8 بالمئة لكل منهما.

نما قطاع الصناعات التحويلية بمعدل 7ر4 بالمئة في حين تراجعت معدلات نمو قطاعات الزراعة بنسبة 4.9 بالمئة، والصناعة الاستخراجية 4ر1 بالمئة، وقطاع الخدمات التي لا تهدف إلى الربح 1.2 بالمئة.

عوامل عديدة تفسر عدم تجاوب النمو الاقتصادي في الأردن مع حجم الاستثمارات الواردة، بحسب كتابات المحلل الاقتصادي فهد الفانك، منها أن إحصاءات الاستثمارات تعتمد على ما يذكره المستثمرون وطلب الحصول على مزايا قانون تشجيع الاستثمار، وليس المبالغ التي تحققت. كما أن بعض التدفقات الاستثمارية الواردة لم تستثمر فعلاً، وبقيت بمثابة ودائع مصرفية تحت باب ودائع غير المقيمين، مما لا يؤثر في نسبة النمو.

ويقول الفانك إن من أسباب ضعف الأثر أن قسماً مهماً مما يحسب علينا كاستثمارات عربية أو أجنبية واردة يمثل مشتريات لمشاريع قائمة، كما حدث في حالة الكهرباء أو الاتصالات أو الفوسفات أو البوتاس إلى آخره، بمعنى أن هذه الاستثمارات لم تشكل إضافة، ولم ترفع الطاقة الإنتاجية، ويقتصر تأثيرها على نقل الملكية من اسم إلى آخر.

من جانبه، يرى مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، إبراهيم سيف، أن للقطاع أثرين: الأول مباشر ومضمونه يؤكد دعوى القائلين إن دور القطاع في دعم الاقتصاد محدود، وأثر آخر غير مباشر كونه يدعم نشاط قطاعات أخرى مثل: قطاع الصناعات الهندسية، لكنه يشير إلى أن فرص العمل التي يولدها القطاع تذهب لغير الأردنيين.

طبقية من نوع آخر

سيف، يؤكد أن نوعية الاستثمار في القطاع تفرز تصنيفاً طبقياً في المجتمع الأردني لا سيما أنه قدم نماذج جديدة للمسكن مثل: المجمعات السكنية المغلقة.

لكن العمري يبين أن نظام البناء المعمول به يؤسس لهذا الفرز المجتمعي ، لاسيما ما يطلق عليه مسمى المناطق الخضراء التي يشترط فيها إقامة البناء على مساحة دونمين على الأقل بمعنى أن نظام الأبنية هو من أوجد الطبقية.

يدعو العمري الحكومة إلى وضع ضوابط للاستثمارات العقارية مشيراً إلى أن الشركات الكبرى جاءت ورفعت الأسعار في وقت لم يستفد فيه من الطفرة أكثر من 2 بالمئة من الأردنيين في حين أن 98 بالمئة تضرروا من ارتفاع أسعار العقار والأراضي.

يصف العمري المستمرين غير الأردنيين، في هذا القطاع "بالأذكياء" كون العديد منهم حصلوا على تمويل من البنوك المحلية لإنشاء استثماراتهم التي تلقى دعماً حكومياً كبيراً، وبدأت تنافس القطاع الخاص المحلي الذي خدم المستهلك منذ العام 1997 وسعى لتوفير المسكن لجميع فئات المجتمع.

معالجة الخلل الذي ألّم بالقطاع ممكن من خلال فتح مناطق جديدة للتنظيم، وتوفير البنى التحتية لها لرفع قدرة الأفراد على تملك مسكن واتباع سياسة نقدية تدفع البنوك لتخفيض معدلات الفوائد على القطاع وتحييد المحددات أمام المقترضين.

السبيل إلى تحقيق انعكاس أفضل للاستثمار على الاقتصاد يستوجب توجيه الاستثمار إلى قطاعات أخرى تخدم الاقتصاد بشكل أفضل، وتساهم بتقليص معدلات الفقر والبطالة.

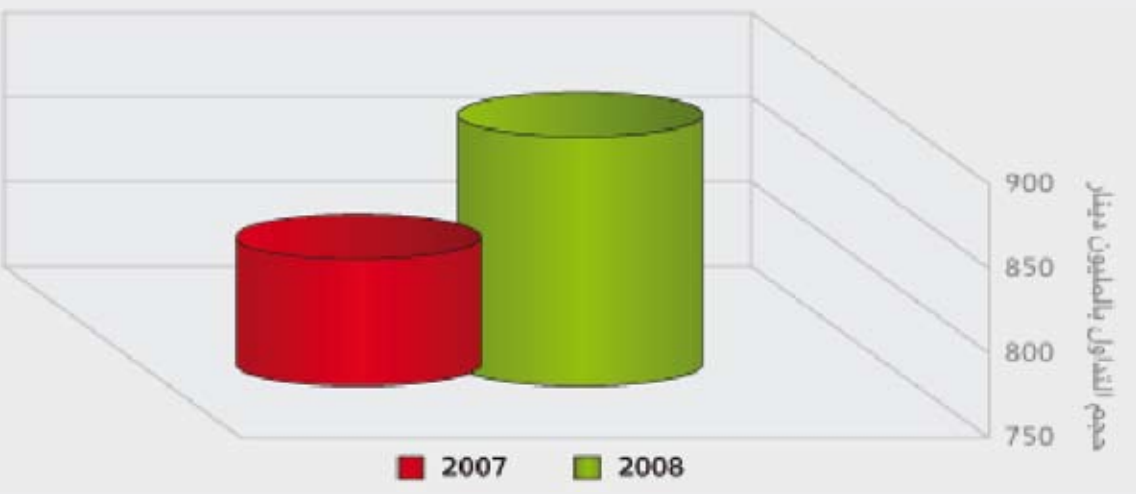

حجم التداول خلال الشهرين الأوليين من عامي 2007 و 2008 (بالمليون دينار)

الطفرات العقارية: ابحث عن المؤثرات الخارجية

على الرغم من أن نشاط سوق العقار في المملكة يقوم على أسس وآليات داخلية خاصة به، فإنه كثيراً ما يتأثر بعوامل خارجية، ربما كان أهمها ما يحدث في دول الجوار من تداعيات سياسية، وقلاقل واضطرابات أمنية.

شهد الأردن خلال العقود الماضية عدة طفرات عقارية تزامنت وتداخلت مع أحداث سياسية كبرى في المنطقة. ففي أواسط السبعينيات، ولدى نشوب الحرب الأهلية اللبنانية التي أدت إلى هجرة آلاف اللبنانيين عن ديارهم، شهد الأردن طفرة عقارية نقلت عمان من حاضرة إلى مدينة كبيرة، كانت مساهمة رؤوس الأموال، وكذلك القادمين من لبنان فيها، جلية.

يقيم في الأردن الآن أكثر من 5000 لبناني، انصهروا في المجتمع منذ ذلك التاريخ، بحسب تقديرات الجالية اللبنانية.

تكرر حدوث طفرة عقارية تالية في مطلع الثمانينيات، عقب اجتياح القوات الإسرائيلية لبيروت العام 1982 وما تلاه من خروج الفصائل الفلسطينية من لبنان. وكان لعودة آلاف المواطنين الأردنيين والفلسطينيين دور واضح في تلك الطفرة.

بعد ذلك بعشر سنوات، وفي أعقاب اجتياح القوات العراقية للكويت العام 1990، حدثت طفرة كبرى نقلت عمان إلى مدينة مترامية الأطراف. وساهمت في تلك الطفرة، بصورة رئيسية، الأموال التي ادخرها المواطنون الأردنيون الذين عاشوا في الكويت على مدى عقود، بعد أن اضطر زهاء 400 ألف منهم إلى مغادرة الكويت مع أموالهم وأمتعتهم ومدخراتهم وحلمهم في بناء منازل خاصة بهم.

الطفرة الأخيرة منذ العام 2004، تزامنت مع موجة ثانية من هجرة عراقيين (كانت الأولى في التسعينيات من القرن الماضي). إذ هرب أكثر من مليوني عراقي من جحيم الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، وما أعقبها من أعمال قتل طائفية. فقد آثر كثير من أفراد الطبقات الميسورة العراقية الإقامة في الأردن- الذي يستضيف بين 500 و750 ألف عراقي- فتركوا بصمة واضحة في الطفرة العقارية الحالية.

أردني

زهاء 1000شركة إسكان

القطاع العقاري الخاص يقلص إنتاجه لتلافي الركود

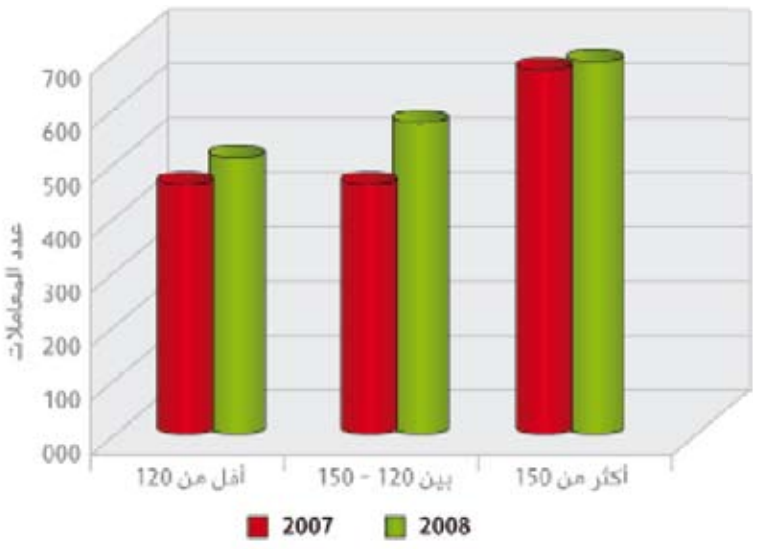

عدد الشقق المباعة حسب مساحتها بشهر شباط من عامي 2007 - 2008

سليمان البزور

تصر شركات الإسكان على أن حاجة السوق المحلية السنوية تصل إلى 45 ألف شقة في الوقت الذي لم يتجاوز فيه إنتاجها من الشقق 16ر5 ألف شقة في 2007 أي 50 بالمئة من حاجة السوق.

جمعية مستثمري قطاع الإسكان تميز بين حاجة السوق التي تتحدد بناء على عدد السكان (5.9 مليون نسمة)، فيما تعتمد تقديرات أخرى على القدرة الشرائية للأفراد.

تخوف الشركات من حدوث كساد أو ركود في القطاع، يدفعها إلى تقليص إنتاجها لإحداث توازن في معادلة العرض والطلب الذي تراجع في الآونة الأخيرة ،للإبقاء على الأسعار ضمن مستوياتها العالية.

أرقام الجمعية تشير إلى خلل في المعادلة، إذ انخفضت وتيرة بناء الشقق خلال السنوات الأربع الماضية، من 22 ألف شقة عام 2005 نزولاً إلى 18 ألف شقة العام 2006 و 16ر5 ألف شقة العام 2007، فيما تشير التوقعات الى إنحدار الرقم في العام الجاري.

تراجع الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار خلق حالة تنافس كبيرة بين شركات الإسكان، التي يزيد عددها عن ألف شركة إسكان وعقارات خاصة للفوز بجزء من كعكة العقار المتبقية.

في سجلات وزارة الصناعة والتجارة 1200 شركة اسكان، وفق أرقام جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان للعام 2007. لكن العدد انخفض إلى 1000 شركة في العام الجاري، بعد انسحاب مستثمرين من السوق متأثرين بارتفاع أسعار مستلزمات البناء والأراضي.

تشير إحصاءات وزارة العمل إلى أنها أصدرت 44 ألف تصريح عمل للعمالة الوافدة في قطاع الإنشاءات، إذ بلغت نسبة العمالة الوافدة فيها 16.5 بالمئة، وهي نسبة مرتفعة يعيدها مساعد المدير العام لمؤسسة التدريب المهني عمر قطيشات إلى أن استعانة الشركات بخريجي مؤسسة التدريب المهني في أدنى مستوياتها، رغم تأكيده بأن "أبواب المؤسسة مفتوحة لكل الشركات التي ترغب في الإستفادة من خريجيها" ويقول "إن عدداً بسيطاً من الشركات تقدمت بمشاريع في هذا الشأن".

وبحسب إحصاءات الجمعية، فإن الشركات العقارية استغلت في مشاريعها السكنية العام 2007 نحو 5 ملايين م2 من الأراضي، مقارنة بـ 6 ملايين م2 في العام 2006.

كما وصل حجم التداول العقاري في المملكة خلال العام 2007 نحو 5،8 بليون دينار، بزيادة واضحة عما كانت عليه في العام 2006 الذي بلغ فيه حجم التداول العقاري 4،9 بليون دينار.

غير أن الملاحظ على عدد كبير من المشاريع العقارية، هو عدم استجابتها لحاجات ذوي الدخل المحدود، فقد برز خلال الطفرة الأخيرة نمط بناء جديد تمثل في تشييد أبراج وبنايات تتسم بطابعها الراقي أكثر من السكني، فضلا عن أنه لا يلبي حاجة الاستقرار.

من بين أبرز مشاريع الأبراج السكنية مشروع "ذا هايتس" الذي يقع ضمن مشروع تطوير العبدلي والذي يضم برجاً يتكون من 32 طابقاً، يحتوي على شقق فارهة، تضم كل شقة شرفة، وصنعت أرضيات البرج من الرخام والخشب، وتتوافر فيه مواقف واسعة للسيارات مع خدمات حراسة متواصلة على مدار الساعة. ويضم البرج شبكة اتصال متطورة من خطوط الهاتف والإنترنت، بالإضافة إلى محول كهرباء احتياطي عند الضرورة.

وقد عزا العمري ظهور هذا النمط من البناء "إلى الرغبة في نقل تجربة التطور العقاري الحاصل في الخليج، لافتاً الى أن 20 شركة ذات أصول عربية مختلفة تعمل في الأردن، وهي في معظمها خليجية، تحاول محاكاة تلك التجربة التي انتعشت إثر الطفرة النفطية، ما لا يتناسب ودخل المواطن الأردني".

يعلق المواطن عمر الصفوري على تجربة بناء الأبراج بأنها "برغم ضخامتها لا تخدم ذوي الدخل المحدود. هذه المشاريع لم تأت لمحاربة الفقر والقضاء على جيوبه، بل زادت من حجم الرفاهية لدى الطبقات ذات الدخل المرتفع أساساً".

المحلل الاقتصادي حسام عايش يقر بأن الحصول على العقار والمسكن بات يشكل لدى الكثيرين حلم حياتهم، وأن الحاجة للإسكان تتسارع بالتوازي مع قرع طبول قانون المالكين والمستأجرين في العام 2010، "بات الإسكان مطلباً حقيقياً وبرزت الحاجة الى وجود مابين 40و50 ألف شقة سكنية في كل عام".

يختزل عايش أسباب الأزمة العقارية كما يلي:"فترة التسعينيات وحرب الخليج، وما رافقها من الهجرة الى الأردن من العراق والكويت، ارتفاع أسعار النفط والطفرة النفطية في الدول الخليجية".

يضيف عايش:"هذا النشاط رافقته تشوهات للتسابق على الكعكة العقارية التي يتكدس معظمها في العاصمة عمان، وتتجه نحو ذوي أصحاب الدخول العالية، لدرجة أن البعض أصبح يتعامل مع العقار بوصفه أسهماً تجارية يسعى من ورائها لجني أرباح سريعة".

نموذج أبونصير لم يعد يتكرر

المدن المتكاملة تنبىء بفرز طبقي جديد

السجل –خاص

ينبئ انتشار المدن الرفاه المتكاملة في المملكة Gated community، التي تستهدف شريحة الأثرياء بفرز طبقي ، يؤثر على النسيج الاجتماعي في وقت يحشد الديوان الملكي والحكومات لإيواء ذوي الدخول المتدنية .

المشاريع المتكاملة كما يصفها مختصون تقوم على جذب السكان بناء على الدخل المرتفع وتؤدي إلى تعزيز الطبقية في المجتمع وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

التصنيف الجديد الذي ترسيه هذه المشاريع، يرتكز على وجود عائلات تعيش ضمن محيط بمواصفات محددة بعيدة عن المجتمع ، وفي عزلة تامة عن محيطها.

رئيس مجلس إدارة شركة الكفاءة العقارية الدكتور عاطف عيسى يرى بأن «بناء الفلل وحدها يولد شريحة من السكان الأغنياء» كما أن مشاريع المتكاملة تلعب الدور نفسه.

غير أنه يرى أن لا يوجد مدن متكاملة في المملكة، معتبرا إياها نواة لمدن لم تكتمل.

الخبير في سوق العقار كميل طوال يقول إن من «المبكر الحكم على هذه المجمعات»الكومباود» لكنه لا ينفي دورها في إفراز طبقات جديدة».

طوال يؤكد أن عدد هذه المجمعات يتراوح بين 15 و20 مجمع مبينا أن جميعها في طور الإنشاء لغاية الآن ولم تسكن من قبل أصحابها الذين اشتروها على المخطط.

والمجمعات من وجة نظر طوال هي مجتمعات متكاملة كونها تشتمل على محال تجارية، مطاعم وجبات سريعة، الملاعب، ووسائل ترفيهية مختلفة، كما أنها توفر الخدمات مثل الأمن والتدفئة مشتركة بين سكان هذه المجمعات.

يتراوح سعر المسكن في هذه المجمعات بين 120 و 400، وتبدأ مساحتها من 120 متر مربع وصولا إلى ألف متر مربع.

ويشبه طوال هذه المجمعات بإسكان العسكريين مع فارق المستوى المعيشي والرفاه المتوفر في المجمعات السكنية.

لكن رئيس مجلس إدارة شركة شراع للتطوير العقاري والاستثمارات محمد صقر، يرفض اعتبار هذه النوع من المشاريع وسيلة لتكريس الطبقية في المجتمع، «لاسيما أنها أحد الأنماط المعمارية الحالية التي تلتزم بأفضل المواصفات».

حول إحجام القطاع الخاص عن توفير المساكن لذوي الدخل المحدود والتوجه لهذا النوع من المشاريع، يؤكد صقر أن «القطاع الخاص لا يستطيع وحده توفير المساكن لذوي الدخل المحدود ما لم يتدخل القطاع العام»، إذ أن هنالك ثلاثة أمور ينبغي توفرها لكي يتم بناء المساكن لذوي الدخل المحدود : توفر الأرض من الدولة ووجود القطاع الخاص القادر بالإضافة إلى التمويل اللازم والمناسب من البنوك.

«توفير برامج تمويلية طويلة المدى تصل مدة سدادها إلى 30 عاما، ليتساوى القسط الشهري للقرض السكني مع قيمة الإيجار الشهري ضروري لتوفير المسكن لذوي الدخول المتواضعة»، بحسب صقر داعيا إلى «التنسيق بين الحكومة والبنوك وشركات العقار لمساعدة المواطنين الراغبين بالتملك».

لكن رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان المهندس زهير العمري يقول أن المدن المتكاملة غير متوفرة بالمعنى الحقيقي لها مستثنيا «مدينة أبو نصير» السكنية، إذ أن هنالك خصائص لا بد من توفرها لتكون مدينة متكاملة.

توفر الخدمات كافة وكذلك النسيج الاجتماعي من مختلف الطبقات بحيث يسكن الفقير والغني ،والطبيب والعامل في ذات المنطقة يعتبر أمرا ضروريا للتمكن من إطلاق مفهوم المدن المتكاملة.

ويضيف « لابد من توفر الأسواق التجارية والنوادي والمراكز والمرافق العامة للوزارات والدوائر الرسمية وغيرها».

يعتبر العمري أن « المشاريع المختلفة ضواح للأغنياء، معتبرا أن توفر هذا النموذج يدلل على النمو العقاري في المملكة وتوفر مختلف النماذج للراغبين في التملك.

يشير إلى أن «هنالك العديد من الشركات العقارية العربية والمحلية شرعت في القيام بتجمعات مقامة على قطع أراضي واسعة من الفلل والمساكن المختلفة التي تتوفر فيها متطلبات الرفاه».

من جهته، يؤكد أستاذ علم اجتماع التنمية الدكتور حسين محادين أن «المشاريع التي تقوم على جذب الساكنين بناء على الدخل يفرز الطبقية جديدة في المجتمع، لاسيما أن المجتمع الأردني تاريخيا قام على ثلاثة شرائح هي: الفلاحون، العسكر، المعلمون أو التربيون».

يضيف محادين» لكن منذ سبعينيات القرن الماضي أصبح العالم رؤية واحدة تستند إلى الرأسمالية».

وتطرق إلى تأثيرات النظام الرأسمالي، وتأثر المملكة بذلك من خلال ظهور فئة جديدة في المجتمع بما يعرف بأصحاب النفوذ ممن يقطنون في مكان ومرتبطون في مراكز جغرافية أخرى لامتداد أعمالهم.

أردني

العقارات والتنمية

يوسف منصور

◄ رغم تدفق الاستثمارات إلى قطاع العقارات، لم تتغير نسب البطالة أو الفقر الأمر الذي يُمثّل أحجية أساسية لدارسي ومتابعي الاقتصاد. فالاستثمار يعد مولّداً أساسياً لتوظيف العمالة.

فعلى سبيل المثال أدت استثمارات قطاع الاتصالات إلى خلق أكثر من 2200 فرصة عمل جديدة، وبمعدلات أجور تفوق تلك التي تدفعها البنوك وأي قطاع آخر. إذن، لماذا لم يؤد سيل الاستثمار في البناء والأراضي إلى زيادة التوظيف في الأردن وحل مشكلة الفقر؟.

من حيث المبدأ، يعتقد أنصار الاستثمارات العقارية أن عملية بيع الأراضي تحرر رؤوس الأموال المحلية لتتوجه نحو استثمارات مباشرة أخرى إنتاجية، وبذلك فإن مثل هذا الاستثمار جيد للأردن ولا يختلف عن غيره في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية.

في الواقع يخالف هذا التحليل المشاهدات العملية في السوق الأردنية، إذ إن معظم من يبيع أرضاً يشتري أرضاً أخرى بهدف بيعها أيضاً، وذلك لوجود معيقات للاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل: الصناعة والسياحة والنقل والتعدين، فضلاً عن صغر حجم السوق، وسرعة تغير التشريعات، ورسوم وضرائب، وإجراءات طويلة الأمد وانخفاض العائد نتيجة الغلاء، وموانع أخرى للدخول كعدم توافر العمالة والخبرات.

لهذا تنتقل الأموال من أرض إلى أرض في عملية مضاربة شبيهة بما حصل في سوق الأسهم قبل سنتين، ويحدث حالياً. هذه المتوالية تؤدي إلى شراء الأرض أو العقار مع العلم بأنه لا يساوي المال الذي يدفعه المشتري، ولكنه يشتريه أساساً ليبيعه لشخص سيدفع فيه سعراً أعلى (نظرية أن هناك مغفلاً أكبر سيدفع أكثر، وهي نظرية معروفة في دراسة الفقاعات في أسواق رأس المال). وبالمحصلة، فإن أي قرار حكومي سلبي كوضع ضرائب أو رسوم جديدة، أو مشاريع غير مدروسة برويةٍ، أو تدخل أبوي في اقتصاديات السوق، أو حصول تباطؤ طبيعي في السوق نتيجة لانحسار السيولة الخليجية الذي يظل الدافع الأكبر لحركة السوق في الأردن، سيؤدي إلى الهلع والبيع المفاجئ.

وبالنتيجة، فإن عملية انتقال الأموال من أرض إلى أرض لا تؤدي إلا إلى تشجيع الأنماط الاستهلاكية وغير الإنتاجية. كأن تنفق الأموال على السلع الفاخرة كالشقق والسيارات الفاخرة، أو تذهب لتودع في البنوك في الداخل، كما حصل في العام الماضي حين ارتفعت معدلات السيولة في البنوك الى مستويات غير مسبوقة، أو لشراء أراض وعقارات أخرى، أو حدوث مزيد من الغلاء ينتقل من الأرض إلى الغذاء ويذهب ضحيته الفقراء وذوي الدخل المحدود.

لا يوجد مفرّ من تحسين تنافسية القطاعات المنتجة لحل مشاكل الفقر والبطالة في الأردن، فحركة الأراضي والبناء ما هي إلا أنشطة قصيرة الأمد لا تؤدي إلى توظيف على المدى البعيد. بل تؤدي، في الغالب، إلى ارتفاع الأسعار وتراجع معدلات النمو، كما حصل هذا العام والعام الماضي الذي سبقه بعد طفرة عام 2004، حين بدأ معدل النمو بالتراجع من 8.2 بالمئة إلى حدود توقعات صندوق النقد الدولي 5.5 بالمئة، على الرغم من نشاط قطاع العقارات الذي سيبقى أكبر مجمد لرؤوس الأموال في الأردن.

"عام الإسكان" يتوج أربع مبادرات ملكية

نهاد الجريري

◄ في نهاية شباط/فبراير الماضي، أطلق الملك عبد اللّه الثاني المبادرة الوطنية للإسكان، في مسعى لتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي عبر تأمين سكن ملائم فشريحة واسعة من المواطنين، وسط ارتفاعات متسارعة في أسعار الأراضي وتكاليف البناء.

من شاطئ البحر الميت، نبّه الملك أمام أكثر من 2500 مواطن من مختلف القطاعات إلى "إن دراسات الواقع السكاني في الأردن للسنوات الخمس القادمة أظهرت لنا أن الأمن الاجتماعي والاقتصادي أولوية ملحة وتستدعي توفير السكن الكريم للعديد من الأسر الأردنية."

مبادرة "سكن كريم لعيش كريم" تضاف إلى ثلاث مبادرات أخرى أطلقها الملك على مدى العامين ونصف العام الماضيين لتوفير منازل ملائم لمواطنين أثقلهم ارتفاع أجور السكن من ناحية و أسعار العقارات من ناحية أخرى.

مشروع "سكن كريم لعيش كريم"

هذا المشروع، الذي تصل كلفته إلى خمسة بلايين دينار، يتضمن بناء 100 ألف وحدة سكنية على مدى 5 سنوات لدعم شريحة ذوي الدخل المحدود والمتوسط في مختلف محافظات المملكة. المرحلة الأولى من المشروع بدأت ببناء 20.500 وحدة سكنية. باكورة البناء كانت في 15 آذار الجاري في الشوبك، حيث وضع الملك عبد اللّه الثاني حجر الأساس لإسكان "مطل الشوبك" الذي يشتمل على 328 وحدة سكنية، يتوقع الانتهاء من بنائها قبل نهاية العام الجاري.

تخصص هذه الشقق للمنتفعين بقسط شهري قيمته 100 دينار ومن دون اشتراط تسديد دفعة أولى. رئيس الوزراء نادر الذهبي، أشار عند الإعلان عن هذه المبادرة، إلى أن الدراسات الحكومية بينت أن مداخيل الأسر المستهدفة تناهز 300 دينار شهريا، واعتمدت الحسابات ثلث الدخل كحد أعلى للقسط الشهري المقتطع لغايات السكن. الذهبي يضيف، استنادا إلى الدراسات، يتعين بناء 20 ألف وحدة سنويا لسد حاجة الأسر المستهدفة، أي ما يلبي حوالي 45 بالمئة من الحاجة الإسكانية في المملكة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

هذا المشروع يتضمن أيضا مساكن وظيفية لوزارتي التربية والتعليم بهدف رفد المناطق النائية بالكفاءات المهنية من دون أن يتحمل الموظف أعباء الانتقال من منطقته.

الحكومة وضعت آلية لتنفيذ المشروع بالتعاون مع القطاع الخاص تقوم على تقديم أراض، مجانا، من خزينة الدولة، لإقامة هذه المشاريع إضافة إلى تحملها تكلفة ربط الإسكانات بشبكات البنية التحتية.

التوقعات تشير إلى أن سعر الشقة الواحدة قد يتراوح بين 12 - 16 ألف دينار، أي نصف عن القيمة السوقية للشقة.

وستبدأ شركة البريد الأردني اعتبارا من 22 آذار المقبل استقبال طلبات الاستفادة من هذه المبادرة. مصادر غير رسمية ذكرت أن مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري تلقت حتى الآن 20 ألف طلب لهذه الغاية.

مشروع مدينة عبداللّه بن عبد العزيز

بحضور العاهل السعودي عبد اللّه بن عبد العزيز، أعلن عبد اللّه الثاني في حزيران/يونيو عن إقامة مدينة سكنية متكاملة في المنطقة المحاذية لمدينة الزرقاء، ثالثة أكثر مدن المملكة اكتظاظا بالسكان. المشروع الذي يحمل اسم «مدينة الملك عبداللّه بن عبد العزيز آل سعود السكنية»، يهدف إلى مساعدة ذوي الدخل المحدود والمتدني على اقتناء سكن صحي مناسب، والتخفيف من الاكتظاظ السكاني في محافظة الزرقاء.

أسعار الشقق في ذلك المشروع، بحسب مؤسسة استثمار الموارد الوطنية (موارد)، تراوح بين 28 و 70 ألف دينار. أما أسعار الشقق المدعومة فتراوح بين 28 و 42 ألف دينار. وسيتم التعاقد مع البنوك المحلية، وبخاصة الإسلامية منها، لتحديد آلية منح قروض التمويل التأجيري بأسعار فائدة مدعومة من قبل الحكومة تسدد على مدى 20 عاما.

المدينة، التي ستصل تكلفة إنشائها إلى ستة بلايين دولار، تقام على حوالي 21 ألف دونم تبرعت بها الحكومة وتقدر قيمتها بنحو 600 مليون دولار. فيما تقدر تكلفة البنية التحتية من مياه وصرف صحي وكهرباء وطرق واتصالات بنحو 650 مليون دولار، أي أن الحكومة تساهم بربع التكلفة على الأقل.

المدينة، التي يتوقع الانتهاء من بنائها عام 2014، تضم 70 ألف وحدة سكنية بمساحة تراوح بين 100 إلى 160 متراً مربعاً، يستفيد منها 370 ألف مواطن، بالإضافة إلى مرافق خدمات عامة ومناطق تجارية وبنوك ومرافق ثقافية ورياضية وترفيهية وحدائق.

مع نهاية العام الماضي، أنجز وسليم جزء من المدينة، في ختام المرحلة الأولى من «ضاحية الأميرة سلمى» التي تضم 466 وحدة سكنية تخدم 2000 نسمة.

مشروع إسكان قرى المعلمين

مبادرة أخرى في سلسلة المبادرات الملكية، تمثلت بمشروع تأمين مساكن للمعلمين في إطار شبكة الأمان الاجتماعي التي أطلقها الملك عبداللّه الثاني في أيار/مايو عام 2006.

وقد حدد 13 موقعاً في مختلف محافظات المملكة لإقامة هذه المساكن على أراض تخصصها خزينة الدولة، وذلك بحسب احتياجات المعلمين في كل محافظة، إذ ستقام 35 ألف وحدة سكنية على مدار سبع سنوات بمعدل 5 آلاف وحدة سنوياً. المرحلة الأولى بدأت من محافظات الكرك وإربد والمفرق.

570 معلما و معلمة سينتفعون من مشروع الإسكان بشكل مباشر، فيما سيتمكن 274 آخرون من الحصول على قروض لغايات السكن، ما يضمن تحسين الظروف المعيشية للمعلمين من خلال زيادة عدد الحاصلين على السكن الملائم.

في عام 2006 استفاد 200 معلم و معلمة من المشروع بقيمة إجمالية وصلت 3.5 مليون دينار.

وزارة التربية أعلنت العام الماضي عن بناء 2800 شقة سكنية في العقبة والزرقاء والكرك تمهيدا للتوسع في المشروع وإقامة قرى إسكانية في مختلف مناطق المملكة.

ولإنجاح هذه المشروع، قدم الملك تبرعاً شخصيا بقيمة 4 ملايين دينار، خلال عامي 2006 و 2007، تلاه تبرع بقيمة 16 مليون دينار من أكثر من 25 جهة من القطاع الخاص لدعم صندوقي الإسكان والضمان الاجتماعي التابعين لوزارة التربية والتعليم.

مساحة الوحدة السكنية تراوح بين 80 و 250 متراً مربعاً، بتكلفة تراوح بين 15 و 60 ألف دينار.

الدفعة الأولى من قيمة الشقة التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي التابع للوزارة، تقتطع من مكافأة نهاية الخدمة للموظف الراغب بالاستفادة من المشروع، فيما يتعين عليه تسديد باقي قيمة الوحدة السكنية من راتبه وعلى أقساط ميسرة خلال مدة أقصاها 30 عاماً، على ألا يستفيد الموظف من حق البيع إلا بعد مرور 15 عاما من تملكه للوحدة.

وفي بحر هذا الأسبوع، وجه الملك لإعفاء المعلمين والمعلمات القاطنين في المساكن الوظيفية في مختلف مناطق المملكة من أثمان المياه والكهرباء اعتبارا من العام الدراسي الحالي. الملك سيتبرع بهذه الأثمان للعام الجاري والبالغة 70 ألف دينار، فيما سترصد وزارة التربية ميزانية لهذه الغاية ابتداء من العام المقبل. وكل هذا يساهم في تخفيف الأعباء على المعلمين والمعلمات وتأمين مساكن لائقة بهم في مناطق عملهم.

مشروع إسكان الأسر الفقيرة

مساكن الأسر الفقيرة هو المشروع الأول الذي أطلقه الملك في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 لبناء 595 مسكناً لأسر فقيرة في كافة محافظات المملكة باستثناء محافظتي عمان والزرقاء. قدرت تكلفة المشروع بما يزيد على 60 مليون دينار، تغطي 20 منطقة حددت بصفتها جيوبا للفقر في المملكة، إذ تزيد فيها نسبة الفقر عن 25%.

المرحلة الأولى من مشروع «الملك عبد اللّه الثاني لإسكان الأسر الفقيرة» التي يشرف عليها الديوان الملكي الهاشمي تضمنت بناء 600 مسكن تم تسليمها للفقراء في عشر محافظات، وفي المرحلة الثانية رفع عدد الوحدات السكنية إلى 1400 وحدة، منها ما أنجز وسلم لمستحقيه ومنها ما هو قيد الإنشاء.

وتوزعت المساكن في المرحلة الأولى على المحافظات كالآتي: المفرق 42 وحدة سكنية. إربد 88 وحدة. جرش 40 وحدة. مادبا 36 وحدة. عجلون 49 وحدة. البلقاء 30 وحدة. الكرك 35 وحدة. الطفيلة 45 وحدة. معان 90 وحدة. العقبة 140 وحدة سكنية.

حددت مساحة الأرض المخصصة لكل مسكن ما بين ثلث و نصف دونم تقريبا بمساحة بناء تصل إلى 72 متراً مربعاً. وتشتمل على غرفتي نوم، وصالة، ومطبخ، وحمام، وشرفة، وحفرة امتصاصية. ويزود كل بناء بالماء والكهرباء، ويحاط بسور ارتفاعه متر.

وقد تم تسليم بعض المواقع المستهدفة في لواء دير علا، وقرية عين في المفرق، وفقوع في الكرك، وسيل الحسا في الطفيلة، وقصبة معان، والمدورة عند الحدود الأردنية السعودية بالإضافة إلى مساكن في لواء ماعين في محافظة مادبا.

أردني

إسكانات "ذوي الدخل المحدود"

حراسة حلم ملايين المواطنين

خليل الخطيب

ترعى نجاح إسماعيل، الممرضة في مستشفى الجامعة الأردنية منذ سبعة عشر عاما، عائلة تتكون من ثلاثة أولاد وبنتين ويساعدها زوجها الذي يعمل على نحو متقطع في إدارة شؤون الأسرة.

رحلة نجاح وأسرتها من أجل الحصول على منزل يضمهم ما زالت مستمرة منذ عشر سنوات، فقد نجحوا في الحصول على قطعة أرض مخدومة في إسكان طلال في الرصيفة وقاموا ببناء منزل مكون من ثلاث غرف صغيرة وصالة.

ورغم أن الأقساط المترتبة على ذلك تستهلك أكثر من ثلث دخلها"الأقساط تحتسب بالاتفاق مع البنك الممول للقرض حسب إمكانات المقترض" بحسب المديرة العامة للإسكان والتطوير الحضري سلام مهيار.

رحلة الحصول على منزل بالنسبة لهذه الأسرة تستحق العناء "أفضل الموت على أن يطرق أحدهم بابي مطالبا بأجرة البيت في آخر الشهر" هكذا تعبر نجاح عن امتنانها لما حصلت عليه بفضل كفاحها وأفراد أسرتها.

أدركت أجهزة الدولة المختصة الحاجة إلى وجود سياسات إسكانية منذ بداية ستينات القرن الماضي فكان أن أنشئت مؤسسة الإسكان عام 1966. ثم قامت الحكومة بتأسيس دائرة التطوير الحضري 1980 لتنفيذ مشاريع التطوير الحضري وتوفير الخدمات الاجتماعية لها في عمان ليمتد مجال عملها لاحقا إلى الزرقاء والعقبة وإربد.

وفي العام 1992 أنشئت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وذلك انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية للإسكان التي أطلقت في العام ذاته بحيث أصبحت المؤسسة الجديدة خلفا قانونيا وواقعيا لمؤسستي الإسكان والتطوير الحضري.

تولت المؤسسة مسؤولياتها في إنشاء المشاريع الإسكانية للفئات ذات الدخل المحدود وتطوير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في المناطق العشوائية. وقد تمكنت المؤسسة من إنجاز ما يزيد على 42 ألف وحدة سكنية ضمن حوالي 170 مشروعا استفاد منها 400 ألف مواطن حتى الآن بحسب ما ورد على موقع المؤسسة الالكتروني.

المستفيدون راضون

بعض المستفيدين من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري يعبرون عن درجة من الارتياح والقبول بالنصيب.

"أعتقد أن اختيارنا كان صحيحا" يقول فاضل رجب الذي اشترى شقة من طابق في إسكان أم نوارة القريب من جبل النصر، مقسطة على ثلاثين عاما بواقع 122 دينارا شهريا، ويؤكد "لو لم نحصل على هذه الشقة لما امتلكنا سكنا خاصا أبدا".

ويضيف جاره محمود أسعد أبو محمد "الأقساط التي ندفعها تقارب أجرة شقة بسيطة، صحيح أننا ندفع لثلاثين سنة، لكن الشقق ستؤول لأولادنا".

ويؤكد مستفيد آخر في إسكان أبو نصير، ربيع الحاج عيد، "طول مدة التقسيط يضاعف ثمن المساكن لكن الناس لا يشعرون" ويتابع معبرا عن رضاه "أفضل من الإيجار".

هاشم عبد النبي الطالب الذي أنهى دراسته في جامعة اليرموك قبل فصل واحد يقول "لا أدري ماذا سيكون وضعنا لولا هذه الشقة" ويضيف موضحا "في مجتمعنا إذا لم تملك بيتا لا يحترمك الآخرون".

مشكلتان مشتركتان

بعض سكان مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري يشكون من مشكلتين، ضيق مساحة المساكن، البناء العشوائي.

جمال شاهين، من إسكان طلال القريب من الرصيفة الذي يعتبر حديثا نسبيا يقول:"ضاق بنا البيت ونفكر ببناء غرفة إضافية فوق السطح لكن المال غير موجود".

ويشير بيديه إلى بعض المنازل المجاورة متابعا "كثير من الجيران قاموا بذلك".

يجادله صاحب البقالة المجاورة أبو طارق معتبرا أن المشكلة "سوء تخطيط من السكان،" ويستطرد موضحا "أنت تختار المساحة عند الشراء فلماذا تنجب ستة أولاد إذا اخترت مساحة تكفي لأربعة؟"

ويضحك أبو طارق موجها كلامه لـ "**السّجل**" يا رجل قبل خمس سنوات كنا نتمنى أن نرى زبونا، اليوم لا نستطيع الجلوس من كثرتهم" ويتابع متندرا" بعض الناس صار يزوج بنته في عمر 16 حتى يوسع على أولاده". من جهتها تؤيد مديرة المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ما ذهب إليه أبو طارق إذ تؤكد أن" المواطن هو الذي يختار المساحة بناء على إمكانياته المالية" وتضيف مهيار"في مشاريعنا الحديثة نسبيا مساحات الشقق تتراوح بين 70إلى 120 م ". ومن جهة أخرى تشرح"مساحات الأراضي المخدومة تتراوح بين 200 و600م فبإمكان المستفيد أن يختار المساحة التي تناسب ظروفه" يعود شاهين إلى الحديث عن فكرة توسيع بيته فيلفت إلى أنه "حتى لو توفر المال، إذا بنيت كل يوم سوف يخالفونك، بحجة عدم الترخيص".

وترد مهيار موضحة "أي بناء سيضاف على المسكن المرخص يجب أن يخضع لأحكام التنظيم وإلا اعتبر عملا عشوائيا تخالف عليه البلدية أو الأمانة".

أما عن الخدمات والمرافق العامة التي توفرها المؤسسة لكل مشروع من مشاريعها فتوضح مهيار أنه "بالإضافة إلى البنية التحتية من ماء وكهرباء وطرق"فإن المؤسسة توفر"قطعتي أرض لمدرستين وحدائق وقطع أراض تجارية للأسواق" أما عن تنفيذ هذه المشروعات فتؤكد"دورنا ينحصر في توفير الأراضي لهذه الأغراض والتنفيذ منوط بالجهات المختصة كالأمانة والقطاع الخاص"

قضية ساخنة

قضية أخرى يثيرها السكان يعتبرها بعضهم مشكلة، فيما يراها آخرون ميزة لإسكانات ذوي الدخل المحدود.

البيوت في هذه الإسكانات منظمة بحيث تكون الارتدادات من حولها مختزلة للاستفادة من أكبر مساحة ممكنة للبناء، لذا فإنها تتقارب إلى درجة التداخل. وتبرز هذه المسألة بوضوح في إسكانات أبو نصير والمنارة وأم نوارة وعالية أكثر من غيرها.

ربيع الحاج من سكان أبو نصير: "الخصوصية شبه معدومة فالبيوت قريبة جدا من بعضها البعض". ويستدرك موضحا لكن هذا الأمر "ليس سيئا دائما" ويشرح الحاج "معظم السكان من الموظفين المتعلمين المتقاربين في وضعهم المالي لذلك تجد أننا نعرف بعضنا ونعيش في تفاهم".ويتابع "الناس في بعض مناطق عمان لا يعرفون بعضهم أما هنا فعلاقات الناس فيها تقارب أكثر"

لكن يبدو أن هذه القضية في إسكان أم نوارة تأخذ بعدا مختلفا عن أبو نصير، إذ يؤكد فاضل رجب "المسألة تعتمد على الحظ فإذا كان جارك سيئا تحولت حياتك إلى جحيم".

ويعلق جاره أبو محمد مؤيدا " أعرف عددا من الأشخاص رحلوا بسبب المشاكل مع الجيران".

مساحة خاصة مفقودة

لقاطني إسكانات ذوي الدخل المحدود مشاكلهم الخاصة الناجمة عن شبه التصاق المنازل ببعضها، أو لعيوب في بنائها:

أحد قاطني إسكان المنارة الراحلين منها يقول: «بعت منزلي ورحلت لأنني كنت أقع في المشاكل مع زوجتي بسبب جارة لنا كانت تصر على نشر غسيلها وهي في قميص النوم».

أحد سكان أبو نصير الأوائل يضيف:«عندما تسلم الناس مساكنهم في البداية اكتشف بعضهم حالات غش مضحكة؛ فأحد السكان اختلف مع زوجته وحاول أن يصفعها من شدة الغضب، فاصطدمت يده بالحائط وخرجت من الجهة الثانية. في حينه، خصّص الإعلامي الراحل محمد أمين حلقة من برنامجه «ريبورتاج الأسبوع» لتلك القضية قبل عقدين.

حالات الغش التي اكتشفت إثر تلك الحادثة عولجت بعد تلك الحلقة من البرنامج.

إعادة التوازن إلى قانون المالكين والمستأجرين

احمد النمري

تحرص معظم التشريعات المدنية والتجارية في دول رأسمالية متقدمة وأخرى نامية على توفير الكثير من التسهيلات للمواطن لتملك عقار، لما لذلك من حساسية وخصوصية. وقد كانت هذه التشريعات تنص بصراحة على توفير «حماية قانونية» لحق مستأجر العقار السكني والتجاري في الاستمرار في إشغال «المأجور»، وعدم إخضاعه لمقولة «العقد شريعة المتعاقدين»، وذلك حفاظاً على الاستقرار الاجتماعي.

في الأردن، تأكدت الحماية القانونية لحق مستأجر العقد السكني في استمرار إشغاله بغض النظر عن أي شرط بخلاف ذلك المنصوص عليه في عقد الإيجار، أو انتهاء مدته بنص صريح في قانون المالكين والمستأجرين رقم (62) لسنة 1953، والذي استمر العمل بموجب أحكامه مدة طويلة، مع إقرار تعديل محدود أجاز زيادة قيمة الإيجار بنسب توازن ما حدث ويحدث من تضخم عام (غلاء) في الأسعار.

في أوائل التسعينات، ومع حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة، وبعد مناقشات وحوارات موسعة داخل البرلمان أقر قانون جديد للمالكين والمستأجرين هو القانون رقم (11) لسنة 1994، ليحل محل القانون رقم (62) والذي كان من أبرز ملامحه ومرتكزاته المحافظة على حق «الحماية القانونية» في استمرار المستأجر في إشغال المأجور، إذ نص في الفقرة (أ) من المادة (5) منه على أن «للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة الإجارة العقدية بالرغم من كل اتفاق مخالف».

وفي المقابل، تضمن القانون الجديد أكثر من ميزة للمالك، ومنها توسيع الفقرة (ج) من المادة (5) في بيان الحالات التي تجيز له طلب إخلاء المأجور لتصل إلى 10 أسباب ومبررات. كما نصت المادة (9) منه على شروط الإباحة للمالك بهدم المأجور لإعادة بنائه، وحددت المادة (14) معدلات وشروط زيادة «بدلات الإجارة» بتفصيلات أدرجت في فقراتها.

ولكن التوازن السابق النسبي، اختل واهتز إلى درجة كبيرة عندما جرى، وبعد مناقشات ضيقة، إصدار القانون المعدل رقم (30) لسنة 2000 الذي شطب بجرة قلم «حق الحماية القانونية للمستأجر في استمرارية إشغال المأجور»، استناداً إلى مزاعم الارتكاز إلى تشجيع الاستثمار في العقار، وإعمالاً لمقولة «العقد شريعة المتعاقدين»، وذلك من خلال التعديل الآتي على نص الفقرة أ من المادة (5) من القانون:

"على الرغم من أي اتفاق مخالف، يحق للمستأجر الاستمرار في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة إجارته العقدية وفقاً لأحكام العقد وشروطه، وذلك فيما يتعلق بعقود الإيجار السارية المفعول قبل نفاذ التعديل، على أن تنتهي هذه العقود كلياً في 31 / 12 / 2010."

ونصت الفقرة ب من المادة نفسها على أن "عقود الإيجار التي تعقد بعد نفاذ هذا القانون في (2000) تحكمها شروط العقد المتفق عليه سواء كان العقار للسكن أو لغيره وينقضي عقد الإيجار بانتهاء المدة المتفق عليها."

ومع اقتراب موعد 31 / 12 / 2010 الخطر في مضمونه ونتائجه الاقتصادية، والاجتماعية، فإن تصويب ما جرى من اختلال في التوازن في هذا القانون، وفي فقرته الخامسة تحديدا، يتطلب بالتأكيد، تسريع إجراء تعديل جديد في القانون يعيد نص المادة (5) في فقرتيها (أ)، و(ب) إلى ما كان عليه في القانون الأصلي رقم (11) لسنة 1994، وتقييد أو تشديد حالات وشروط حق هدم العقار وإخلائه لإعادة بنائه، وبخاصة بالنسبة للأبنية التراثية، وإلغاء الفقرة (هـ) من المادة (3) التي استثنت «البيوت والطوابق والشقق التي تؤجر مفروشة» من انطباق القانون عليها نظراً لشذوذ وسلبيات هذا الاستثناء.

تصويب قانون المالكين والمستأجرين، يجب أن يتضمن حقاً للمالك في زيادة قيمة «الإجارة» سنوياً، وذلك بربط هذه الزيادة بمعدلات التضخم المعلنة من قبل دائرة الإحصاءات العامة والتي يرافقها ضمان تطبيق هذه المعادلة أيضاً على رواتب وأجور العاملين بمختلف شرائحهم في القطاعين العام والخاص، وهذا التعديل يمكن أن يكون بديلاً لنص المادة (17) التي أعطت لمجلس الوزراء صلاحية النظر في زيادة أو تخفيض بدلات الإجارة مرة أو أكثر كل خمس سنوات.

أردني

تطبيقه كما هو عام 2010 ينذر بهزة اجتماعية

قانون الإيجارات يحابي المالكين

حسين أبورمان

تسود حالة من الترقب والقلق أوساط المستأجرين والمالكين بانتظار التعرف على التعديلات التي ينتظر أن تقترحها الحكومة على قانون المالكين والمستأجرين الذي أثار، وما زال يثير، جدلاً واسعاً.

يتحول القانون في مادته الخامسة سيفاً مصلتاً على رقاب المستأجرين القدامى ممن شغلوا «مأجورهم» قبل عام 2000. فهو يتهددهم بالطرد من مساكنهم أو محالهم التجارية، بحلول عام 2010، إذا لم ينصاعوا لشروط المالكين، التي لا ضوابط لها من أي نوع.

المواد المقلقة للمستأجرين، جاءت عبر قناة القانون رقم 30 لسنة 2000 المعدِّل للتشريع الأصلي الصادر عام 1994، الذي استهدف معالجة انحياز التشريع إلى جانب المستأجرين، ومحاولة التوفيق بين مصالح هؤلاء ومصالح المالكين.

المحامي باسل البسطامي الذي شارك في صوغ القانون المعدِّل، أرجع الجذور التاريخية للقانون الأردني الصادر عام 1953، والذي أسس للحماية التي يمتع بها المستأجرون على مدى نصف قرن تقريبا، إلى ما لحق أوروبا الغربية من تدمير بفعل الحرب العالمية الثانية. إذ هدف المشرع في تلك الدول إلى «إسباغ حماية قانونية على الفئات المستأجرة لحين إعادة البناء من جديد»، بحسب ما جاء في محاضرة له قبل سنوات.

وقد أشار البسطامي إلى أن البلدان الأوروبية حين استكملت إعادة البناء، ألغت «تلك التشريعات المخالفة للقواعد العامة في القانون المدني، والتي كان من أهمها وأبرزها القاعدة القانونية-العقد شريعة المتعاقدين».

إلا أن القانون المعدِّل، بدلا من أن يرسي نقطة توازن في مصلحة الطرفين؛ المالك والمستأجر، تحقيقاً لمصلحة المجتمع في الاستقرار الاجتماعي والازدهار العمراني، انتقل بها إلى النقيض، واضعاً "سيادة القانون" في سلّة المالكين.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة عمان رياض الصيفي، تحدث لـ "**السّجل**" عن مساعي الغرفة لتعديل المادة الخامسة من قانون المالكين والمستأجرين: "خاطبنا رئاسة الوزراء سابقاً، ثم خاطبناها مؤخراً لنقل وجهة نظرنا إليها،" مشيراً إلى أن الغرفة ضد هذا القانون الذي يسمح للمالك بإخلاء المأجور إذا لم يتوصل إلى اتفاق مع المستأجر.

يضيف: "تطبيق المادة الخامسة عام 2010 يقود إلى هزة اجتماعية كبرى في البلد. فنسبة المستأجرين من أصحاب المصالح التجارية لا تقل عن 90 بالمئة. لهذا وجه جلالة الملك الحكومة الجديدة لإعادة النظر في القانون".

وحول دور مجلس النواب الثالث عشر 1997 - 2001، وهو المجلس الذي قاطع انتخاباته حزب جبهة العمل الإسلامي، يرى الصيفي أن المجلس حينما أقر هذا القانون عام 2000، "لم يدرك كل تبعاته، ربما لأن عام 2010 كان بالنسبة له بعيداً".

أما الحل الذي تقترحه غرفة تجارة عمان إذا لم يتوصل المالك والمستأجر بأنفسهما إلى اتفاق على الإيجار الجديد، فهو "إحالة الموضوع إلى لجان تحكيم تراعي كل العوامل ذات الصلة بالمأجور بما فيها خصوصية المنطقة، وبهذا ينال كل منهما حقه".

وبحسب الصيفي، فإن "الخلو"، واحد من أبرز الأمور التي تتجاهلها المادة الخامسة. فـ "الخلو بالنسبة لكثير من التجار هو معظم رأس مالهم، وعلى خلفيته يحصلون أحياناً على تسهيلات بنكية. كما أن هنالك مناطق ذات خصوصيات، مثل وسط البلد".

ويشدد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأردن وليد الطويل على أن الغرفة سعت مبكراً لتعديل القانون إثر صدوره "ضمن رؤية اجتماعية شاملة"، لأن تطبيقه يلحق ضرراً بكثيرين، وبحالة الاستقرار الاجتماعي في المملكة، لا سيما وأن "متغيرات عديدة وقعت على مصالح الناس مع مرور الوقت".

ويضيف الطويل: "المهم تحقيق العدالة، وألا يقع ظلم على أي من الفئات ذات العلاقة".

وزارة العدل تعكف حالياً على إجراء دراسة حول قانون المالكين والمستأجرين من خلال مخاطبة مؤسسات رسمية وأهلية وأكاديمية، إلى جانب قضاة ومحامين وخبراء ومالكين ومستأجرين للوقوف على آرائهم فيما يخص تاثيرات تطبيق القانون على كل من المستأجرين والمالكين، تمهيدا لبلورة التعديلات الضرورية على القانون.

هذا الجهد الحكومي ينبغي أن يتوج بالوصول إلى حلول توافقية قبل أن تصوغ الحكومة مشروعها لتعديل القانون وتحيله إلى مجلس الأمة.

وكان الملك عبدالله الثاني دعا السلطتين التشريعية والتنفيذية للبدء بإجراء حوار إيجابي حول قانون المالكين والمستأجرين «للخروج بحلول عملية تراعي تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة ومصالح الجميع: مالكين ومستأجرين». وأكدت حكومة نادر الذهبي في بيانها الوزاري التزامها بالعمل على إعادة النظر بالقانون، استجابة للتوجيه الملكي الوارد في خطاب العرش لدى افتتاح الدورة البرلمانية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر يوم 2 كانون الأول/ديسمبر الماضي.

نواب عديدون في مجلس النواب الحالي أكدوا في مناقشات الثقة بحكومة نادر الذهبي أهمية إعادة النظر في قانون المالكين والمستأجرين، إلا أنه باستثناء دعوة بعضهم إلى التوازن في المشروع المرتقب، لم يقدم أحد منهم مقترحات، ولو أولية، في الاتجاه المرغوب للتعديل.

لم تستسلم جهات ممثلة لبعض القطاعات المتضررة من تطبيق المادة الخامسة، ولا سيما غرف التجارة والصناعة، فواصلت تحركها بالضغط تارة على الحكومة، وتارة أخرى على مجلس النواب من أجل تعديل تلك المادة. واستجابة لهذه المساعي، وقع 62 نائباً مذكرة في أوائل أيلول/سبتمبر 2006، للمطالبة بتعديل القانون. وانضمت نقابة الصيادلة مؤخراً إلى هذه التحركات، مطالبة بإضافة «المؤسسات الصيدلانية» إلى العقارات المستثناة من تطبيق قانون المالكين والمستأجرين، بالنظر إلى الشروط الخاصة التي يتعين عليها الالتزام بها من حيث المساحة والمسافة.

حينما عرض مشروع القانون رقم 30 لسنة 2000 على مجلس النواب الثالث عشر، طالب برده النواب نشأت حمارنة، محمود الخرابشة، خليل حدادين، منصور مراد، وصالح شعواطة، انطلاقاً من أن مجلس الوزراء يمتلك صلاحية وجوبية في معالجة الوضع بتعديل الإيجارات مرة كل خمس سنوات على الأقل، بحسب منطوق المادة 17 من القانون الأصلي رقم 11 لسنة 1994. وطالب النائبان عبد الكريم الدغمي ومحمد البطاينة برد المشروع على أساس أن مجلس النواب كان طالب بمشروع قانون جديد متكامل للمالكين والمستأجرين وليس بتعديلات جزئية.

المادة 17 تنص: «على مجلس الوزراء أن ينظر في زيادة بدلات الايجار أو إنقاصها بالنسبة المئوية التي يراها محققة للعدالة والصالح العام، وذلك مرة أو أكثر كل خمس سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون».

رئيس الوزراء آنذاك عبد الرؤوف الروابدة، دافع عن مشروع القانون الذي أعدته حكومة سابقة، وبرر عدم تفعيل المادة 17 بأن الحكومة يصعب عليها التعامل مع موضوع تعديل الإيجارات «بدون سند قوي من مجلس الأمة».

لكن مجلس الأمة لم يبخل على السلطة التنفيذية بمثل هذا السند القوي، متمثلاً في المادة 17 من قانون 1994، علماً بأن هذا القانون حل محل القانون المؤقت رقم 29 لسنة 1982. فلم يعد هناك مناص من الاعتراف بأن تخلي الحكومات المتعاقبة عن مسؤولياتها في مراجعة بدلات الإيجار، أسهم في تفاقم المشكلة.

ومع ذلك، فإن تعديلات عام 2000، أدت جانباً مهماً من وظائفها. فهي، كرست القاعدة الشرعية «العقد شريعة المتعاقدين» لعقود الإيجار التي تلت نفاذ القانون عام 2000. ومن ناحية أخرى وضعت قطاع المستأجرين القدامى تحت ضغط حقيقي، ما اضطر أعداداً كبيرة منهم للبحث عن أفضل البدائل الممكنة، أو أقلها سوءاً، بحسب أوضاعهم. وانعكس ذلك بدرجة رئيسية على المستأجرين لأغراض السكن الذين نقصت أعدادهم في السنوات الأخيرة، حسبما تبين دراسة حديثة لشركة إبسوس جوردان لحال المساكن.

الدراسة أظهرت أن نسبة المستأجرين في الأردن، هبطت من28.7 بالمئة عام 2006 إلى 27.4 بالمئة عام 2007، بتراجع نسبته 1.3 بالمئة في العام الأخير.

من مفارقات القانون المعدّل لقانون المالكين والمستأجرين بشأن سقف استمرار عقود الإيجار القديمة، أن المقترحات الأصلية في المشروع قضت بمنح مهلة 6 سنوات للمستأجر لأغراض السكن، و15 سنة للمستأجر للأغراض التجارية، بعد نفاذ القانون. إلا أن مجلس النواب وحّدها، بداية، في 7 سنوات، ثم عاد ورفعها إلى 10 سنوات بعد تدخل من مجلس الأعيان.

ملخص لأبرز التعديلات التي أدخلت على قانون المالكين والمستأجرين لعام 2000

قانون رقم 11 لسنة 1994 (قبل التعديل) المادة 3 (تحدد العقارات المؤجرة المستثناة من حكم هذا القانون)	القانون المعدّل رقم 30 لسنة 2000 إضافة الفقرة (هـ) إلى المادة 3، ونصها: «البيوت والطوابق والشقق التي تؤجر مفروشة»
المادة 5: أ . للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة إجارته العقدية بالرغم من كل اتفاق مخالف.	أ - على الرغم من أي اتفاق مخالف، يحق للمستأجر الاستمرار في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية وفقا لأحكام العقد وشروطه، وذلك فيما يتعلق بعقود الايجار السارية المفعول قبل سريان أحكام هذا القانون، على ان تنتهي هذه العقود في 31 /12 / 2010 ما لم يتم اتفاق آخر بين المالك والمستأجر
ب. إذا استمر المستأجر في إشغال العقار بموجب هذا القانون بعد انتهاء مدة عقد إجارته، فإن أحكام العقد وشروطه تبقى سارية على المالك والمستأجر، وذلك بالقدر الذي يمكن تطبيق تلك الأحكام والشروط عليها.	ب - أما عقود الإيجار التي تنعقد بعد نفاذ هذا القانون فتحكمها شروط العقد المتفق عليه، سواء كان العقار مخصصا للسكن أو لغيره . وينقضي عقد الإجار بانتهاء المدة المتفق عليها.
المادة 9: الفقرة أ- البند 5: وعلى المالك أن يودع التعويض المستحق للمستأجر الذي وافق على التخلية أو صدور حكم بتخليته للمأجور واختار التعويض وذلك لدى المحكمة المختصة	(يلغى البند 5)
ج. بشرط أن يتم البناء خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاخلاء إلا إذا اقتضت طبيعة البناء مدة أطول	ج- إذا اختار المستأجر التعويض عن الضرر الذي لحق به جراء الإخلاء ولم يتم الاتفاق بينه وبين المالك على مقدار التعويض، يحق لأي منهما إقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة لتقديره
د. يستحق المستأجر في حالة تخلية العقار المأجور بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تعويضا مساويا لمجموع أجرة 10 سنوات محسوبة على أساس الأجور المحددة بموجب هذا القانون	د- إذا اختار المستأجر العودة إلى العقار في البناء الجديد الذي تم الترخيص بإنشائه وتعذر عليه ذلك بسبب عدم قيام المالك بهذا الإنشاء خلال 3 سنوات من تاريخ سريان الرخصة بصورة تمكن المستأجر من إشغاله أو لرفض المالك إعادة المستأجر إلى العقار رغم إتمام إنشائه أو تغيير طبيعته أو صفة استعماله فللمستأجر الحق في إقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به جراء الإخلاء
هـ. على المالك إخطار المستأجر بوساطة الكاتب العدل بأنه قد أتم إنشاء البناء الجديد وأن على المستأجر إبداء رغبته في العودة إلى العقار خلال 30 يوما من تاريخ الإخطار، وذلك بمقتضى جواب بوساطة الكاتب العدل	هـ- على المالك إخطار المستأجر بوساطة الكاتب العدل بأنه قد أتم إنشاء البناء الجديد وأن على المستأجر إبداء رغبته في العودة إلى العقار خلال 30 يوما من تاريخ الإخطار، وذلك بمقتضى جواب بوساطة الكاتب العدل
و. إذا لم يقم المالك بالبناء خلال المدة المذكورة بالفقرة (هـ) من هذه المادة أو امتنع عن إعادة المستأجر إلى البناء الجديد أو لم يتح له ذلك، يكون ملزماً بدفع تعويض إضافي إلى المستأجر يعادل التعويض المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة.	و- إذا أبدى المستأجر رغبته في العودة إلى العقار خلال المدة المبينة في الفقرة (هـ) من هذه المادة، ينظم المالك والمستأجر عقد إيجار جديدا بالشروط التي يتفقان عليها، وفي حال عدم اتفاقهما يحق لأي منهما إقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة لتحديد بدل أجر مثل سنوي للعقار بتاريخ اقامة الدعوى.
	ز- إذا نكل المستأجر عن العودة الى العقار أو عن دفع بدل أجر المثل المقدر من المحكمة فيسقط حقه في المطالبة بأي تعويض، ويحق للمالك مطالبته ببدل العطل والضرر الذي لحق به.
المادة 14 (تنص على إضافة زيادات إلى بدلات إجارة العقارات المؤجرة بتاريخ 1975/12/31 وما قبل ذلك)	إضافة الفقرات (هـ+و+ز) التالية إلى المادة 14: هـ- يضاف إلى بدل إجارة العقارات المؤجرة قبل تاريخ 1975/12/31، الذي تم تحديده طبقا لأحكام الفقرات (أ+ب+ج+د) من هذه المادة، ما نسبته 5 بالمئة من بدل الإجارة السنوي المحدد عن كل سنة استمرت فيها الاجارة من تاريخ 1976/1/1 حتى تاريخ 31 /12 /1990 و- يضاف الى بدل الاجارة المحدد في العقود التي تمت خلال المدة الواقعة بين تاريخ 1976/1/1 وتاريخ 31 /12 /1990 ما نسبته 3 بالمئة من ذلك البدل عن كل سنة استمرت فيها الإجارة خلال هذه المدة. ز- إذا عدل بدل الاجارة بالاتفاق بين المالك والمستأجر بحيث أصبح أكثر مما هو محدد في الفقرتين (هـ+و) من هذه المادة، فيعتبر هذا البدل ملزما للمستأجر والمالك وكفالته محدد بمقتضى أحكام أي منهما. أما إذا كان البدل أقل مما هو محدد في الفقرتين المذكورتين فيتم تعديله بحيث يصبح مساويا لما تقضي به أحكامهما.

أردني

في إطار "مشروع سياحة الثالث"

خمس مدن أردنية تنتظر بعث الروح في قصباتها

علاء طوالبة

تنتظر خمس مدن عتيقة بعث الروح في "قصباتها" من خلال حلول هندسية تزاوج ما بين الحداثة والحفاظ على الموروث المعماري لحاراتها وبيوتها القديمة. الخطة لإحياء قصبات المدن الخمس: مادبا، السلط، جرش، عجلون، والكرك، تأتي في إطار "مشروع سياحة الثالث"، الممول من البنك الدولي والحكومة، والذي يهدف إلى تنمية هذه المدن سياحيا وتسويقها وتطوير بناها التحتية.

وقد أخذ مشروع التطوير هذا اسمه من كونه الثالث في سلسلة من مشاريع التطوير السياحية التي نفذت بتمويل من البنك الدولي؛ ففي السبعينيات من القرن الماضي، نفذ مشروع السياحة الأول الذي شمل مناطق عدة في المملكة، وفي التسعينيات نفذت وزارة السياحة مشروع السياحة الثاني الذي شمل البتراء و الكرك، و جزءا من الشوبك.

وقد خصصت للمشروع كلفة إجمالية بلغت نحو 70 مليون دولار، أسهم البنك الدولي فيها بما قيمته 56 مليون دولار، والباقي مساهمة من خزينة الدولة لتصبح المدن مناطق ذات جذب وتنويع سياحي، حسبما أعلن أثناء إطلاق إحياء قصبة عام 2005. يستغرق تنفيذ المشروع ست سنوات تنتهي في 2011، ويتضمن إنشاء مرافق سياحية حضرية، وإعادة تأهيل لبعض المباني التراثية لتوظيفها لأغراض سياحية، وتوفير المجال للمستثمرين لتطوير مرافق جديدة لخدمة الحركة السياحية، وتشجيع إقامة شراكات في المجتمعات المحلية، وبناء القدرة الفنية للبلديات ذات العلاقة، بحيث تصبح لديها وحدات خاصة ذات قدرات فنية لإدارة ما يتم إنجازه من مرافق.

السلط هي المدينة الوحيدة التي انتهى العمل في المرحلة الأولى فيها، وقد تكشف الأمر عن أضرار كبيرة لحقت بالتجار في الثلاثة أعوام الماضية خلال التنفيذ، فقد عملت البلدية على ترحيل بعض التجار، كما اشترطت تغيير المهن الموجودة في الأماكن المراد العمل فيها. لكن رئيس البلدية سلامة الحياري يؤكد أن «الترحيل لم يتم إلا لمن يجاورون مسجد السلط الكبير وفقا لاتفاقيات بينهم وبين وزارة الأوقاف تتضمن تعويضهم ماليا».

مع انتهاء العمل في المرحلة الأولى الممولة تحديدا من الحكومة اليابانية، ينتظر، بحسب الحياري، أن «يبدأ مشروع سياحة الثالث خلال الفترة المقبلة، وهذا يتطلب أيضا ترحيل موجة جديدة من التجار لعدم تناسب مهنهم مع طبيعة المنطقة السياحية».

ويبين الحياري أن المشروع الذي بدأ عام 2005 ليس محددا بجدول زمني، بل إن المقياس هو ضخ الأموال لإتمامه.

وبحسب مصدر في بلدية السلط، فإن وسط المدينة «يعاني من ازدحام المباني واكتظاظها، إضافة إلى ضيق الشوارع وشدة انحدارها وافتقارها إلى الساحات العامة ومواقف المركبات، فضلا عن عشوائية المباني التي أقيمت خلال العقود الثلاثة الماضية، ما أساء للنمط المعماري التراثي الذي تميزت به السلط».

معالجة المشاكل الناجمة عن وجود الأبنية الحكومية في وسط المدينة، بحسب المصدر ذاته « لا يتم إلا بإزالتها وتأهيل المنطقة التي تشغلها، مع إمكان إنشاء مواقف للمركبات تحت مستوى الأرض وبما يؤدي إلى إبراز الأبنية التراثية القائمة خلف المباني الحديثة».

ووفقا لدراسة أجرتها بلدية السلط حول تطوير وسط المدينة، فانه يصعب تطوير بعض المناطق في وسط المدينة دون حل مشكلات الاكتظاظ السكاني والازدحام العمراني والمروري والخدمي. إضافة إلى توفير ساحات عامة وحدائق، وترميم وتأهيل كل المباني التراثية، واستغلال الممكن منها لاستعمال المؤسسات الاجتماعية والثقافية والجمعيات والنوادي والهيئات التطوعية والحرفية التراثية.

وتتضمن الدراسة إقامة عدد من المشاريع السياحية والخدمية في المدينة كإنشاء «بانوراما المغاريب» وقرية سياحية في زي وإنشاء مسلخ للحوم والدواجن، وسوق خضار مركزي وسوق شعبي ومجمع للسفريات الخارجية.

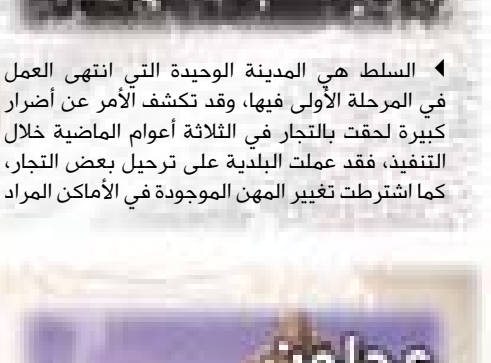

تقدر دراسات مشروع قصبة عجلون الكلفة الإجمالية لتنفيذه بنحو 4 ملايين و 900 ألف دينار. وتشمل تنفيذ تصاميم المشروع وتطوير جزء من شبكة الطرق الرئيسية وسط المدينة بكلفة 400 ألف دينار، ومبلغ 4 ملايين دينار لتنفيذ المشروع، وإنهاء مخطط استعمالات الأراضي، وتحديد مواقع الاستثمار، وخطة حماية البيئة الطبيعية، وإعادة تشجير بعض المناطق بكلفة 500 ألف دينار.

وقد جاء مشروع تطوير وسط المدينة للمساهمة في التنمية السياحية بواسطة تهيئة البنى التحتية اللازمة لها، وسيشمل المشروع تطوير المواقع السياحية والأثرية القائمة بما يتلاءم مع طبيعة المحافظة.

ويعتقد المواطن محمود أبو ليمون أن «تنفيذ المشروع حسبما هو معلن سيسهم في حماية البيئة الطبيعية وإعادة تشجير بعض المناطق وتحديد استعمالات الأراضي في المناطق المشمولة بالمشروع، وسيعمل أيضا على الحد من حالة الفوضى العمرانية والتنظيمية والبيئية وإعادة تأهيل بعض المواقع، وخاصة مجمع السفريات وسوق الخضار ومحيط مسجد عجلون الكبير وإزالة محلات الحرف اليدوية ومحلات النجارة والميكانيك التي تشوه مداخل المحافظة من الجهتين الجنوبية والشمالية».

وفقا لتصريحات نائب الأمين العام لوزارة السياحة والآثار إيهاب عمارين «سيكون العمل في المشروع على محورين، أولهما: خطة تنفيذية متكاملة لتحديد مناطق يجب حمايتها من ناحية بيئية، إضافة إلى تحديد مناطق مناسبة للتطوير وإعادة تأهيل المناطق التي يمكن الاستثمار فيها سياحيا».

أما المحور الثاني «فيتعلق بتحسين البنية التحتية الحضرية في عجلون بدءا من مدخل عنجرة مرورا بوسط عجلون ثم دوار عجلون وانتهاء بقلعة الربض.

وكشف تقرير رسمي صدر عن وحدة التنمية بمحافظة عجلون أخيرا عن وجود 250 موقعا أثريا في المحافظة، إذا ما تم تأهيلها بالشكل الصحيح، فإنها ستحدث نقلة كبيرة بالحركة السياحية واستقطاب الاستثمارات.

في مدينة مادبا، بدأ المشروع بتسلم وزارة السياحة والآثار مبنى مركز أمن المدينة <<السرايا>> الذي يعود بناؤه إلى العام 1922 أثناء فترة الانتداب البريطاني، وهو مقام على شكل مربع من الحجارة المنحوتة، بناء على اتفاقية بين الوزارة ومديرية الأمن العام.

يستلزم استكمال متطلبات إنفاذ المشروع، إعادة النظر في حركة السير داخل مدينة مادبا، وخدمات الصرف الصحي، واللوحات الإعلانية، وإعادة صياغة الأطاريف بشكل جديد، وتحسين مداخل المدينة ومخارجها، وغير ذلك من إجراءات، بحسب مدير سياحة مادبا حسين الشوابكة، «وهذا سيسهم في تنمية المجتمع المحلي على صعيد جلب الاستثمارات وتخفيف الآثار السلبية للبنية التحتية الحالية كأزمات السير وغيرها،» كما يقول.

وقد وضعت مديرية سياحة مادبا بالتعاون مع بلديتها وقسم السير فيها خطة مستقبلية للسير تتلافى المشاكل التي يواجهها المواطن وشرطة السير في آن.

تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 6 ملايين ونصف المليون دينار، وسيبدأ العمل في المشروع في أواخر الشهر الجاري، بحسب رئيس البلدية عارف أبو راجوح الذي أكد تخصيص مبلغ 270 ألف دينار للخطوة الأولى.

لكن «آثارا جانبية» سيتركها تنفيذ المشروع، وستكون بانتظار تجار متضررين، حسبما يقول مالك «الحمام التركي» معتز الصوابحة: «ستواجهنا عند البدء بالتنفيذ مشاكل عدة، إذ إن الشوارع المارة أمام محلاتنا ستغلق، وخصوصا مع بدء الحفريات التي ستتضرر منها المحلات، وتمنع إقبال الزبائن عليها، ما يزيد من الأعباء المالية المترتبة علينا، خصوصا وأن مشاريعنا ارتكزت على الاقتراض، لذا، ندعو منفذي المشروع إلى البحث عن بدائل لتخفيف الضرر على أصحاب المهن والحرف المتناثرة على ضفاف الشوارع».

اللافت، أن أعمالا تقوم بها مؤسسات تنفيذية للمشروع تشير إلى خلل واضح في توقيت تنفيذ بعض الخطوات، فهنالك خطوات استبقت الحفريات مثل عمليات تجميل واجهات بعض المحلات بالدهان والرش، وتحسين مداخل المحلات، والأصل في هذه الخطوة أن تأتي تباعا بعد الحفريات.

نقلة نوعية ستشهدها الكرك القديمة بتنفيذ "المشروع السياحي الثالث". وحتى يرى المشروع النور، لا بد من وضع خطة مرورية جديدة للمدينة، وإيجاد مواقف للحافلات العمومية خارج المدينة القديمة والحفاظ على موروثها التاريخي والحضاري، وتأهيل بركة ميشع وإحياء المدخل الشرقي للمدينة وتسليط الضوء على قلعة الكرك التاريخية من خلال إحياء القاعات الأثرية وفتحها أمام السياحة الداخلية، والاستثمار فيها بما يتطابق والخصائص التاريخية للقلعة، وربط السوق التجاري مع النسيج العمراني للمدينة ومراعاة تأهيل الساحات والأبنية القديمة.

يقول وزير السياحة والآثار السابق أسامه الدباس إن "مشروع سياحة الثالث" سيعمل على أن تصبح المناطق المستهدفة ذات جذب سياحي يعود بالمنفعة الاقتصادية على المواطنين إضافة إلى تنويع المنتج السياحي الأردني.

حتى الآن، لم يبدأ تنفيذ مشروع سياحة الثالث في جرش، بالرغم من التصريحات لمتوالية لمسؤولي وزارة السياحة والآثار حول موعده.

لكن عطاء التنفيذ أحيل إلى شركة محلية للبدء فيه في مطلع نيسان المقبل، بحسب مدير منطقة جرش المهندس مظهر حازوق الذي قدر تكاليف المشروع بنحو 7 ملايين ونصف المليون دولار.

ويشرح حازوق: «يستلزم تنفيذ إعادة هيكلة البنى التحتية في المدينة، كالكهرباء، الصرف الصحي والأرصفة وغيرها»، معتبرا أن المشروع «سيسهم في تحسين صناعة السياحة في حال استغلال المشروع جيدا».

وعن الآثار الجانبية للمشروع، يؤكد: «لا إغلاق للمحلات التجارية عند التنفيذ، بل هنالك إغلاق للشوارع مرحليا»، معترفا بأن «لكل مشروع ضريبة وبأن الإغلاق سيضر بالتجار، ولكن لدى النظر إلى المشروع برؤية بعيدة المدى فإنهم سيكونون أكبر المستفيدين منه لجهة تنشيط السياحة في المدينة».

أردني

«دوق المخيبة» ممدوح بشارات

"ديوان الدوق": بعث لماضٍ جميل

سليمان البزور

في قاع المدينة، المنطقة الوحيدة التي ما زالت تحتفظ بشيء من عبق عمان الغائب في زحمة الأبراج والكتل الإسمنتية، يلفت انتباهك رواق في شارع الملك فيصل يحمل اسم "ديوان الدوق". وهو بطابعه التراثي، يبدو وكأنه قد آل على نفسه أن يبقى محافظاً على هوية عمان وروحها، فبات قبلة لزوار المدينة القادمين من كل أقطار العالم.

يرجع تاريخ البناء، الذي يشغل الطابق الثاني منه "ديوان الدوق"، إلى العام 1924 حين بناه عبد الرحمن باشا ماضي. وقد استأجرته منه دائرة البريد المركزي لحكومة إمارة شرق الأردن حتى نهاية الأربعينات، تحول بعدها إلى فندق حيفا، وهو الاسم الذي بقي يعرف به حتى العام 2001.

في العام المذكور لفت هذا المبنى انتباه ممدوح البشارات المعروف بلقب "دوق المخيبة"، وهو لقب منحه للبشارات الملك الراحل الحسين نظراً لخدماته ومساهماته في خدمة المجتمع الأردني، فاستأجره من عائلة ماضي ليعيد استغلاله بشكل آخر ينسجم مع روح المدينة، واختار له اسم "ديوان الدوق" ليكون متحفاً ومعرضاً وملتقى للمثقفين، وليترجم رؤيته التي يتحدث عنها دائماً: "لا يمكننا الاستمتاع بحداثتنا إذا أهملنا تراثنا وماضينا".

يتكون "الديوان" من خمس غرف مختلفة الأحجام مرتفعة السقف، وأرضية مغطاة ببلاط مربع الشكل بلونين أخضر وأسود، وبنوافذ واسعة ومقوسة، مبنية بالحجر المعاني الأبيض المنقوش بعناية، وأعمدة ذات قمم منحوتة بدقة بالغة. للصعود إليه عليك ارتقاء 28 درجة من البلاط الأصفر، تصل بعدها شرفة تطل على شارع الملك فيصل، حيث تنتشر المقاهي العتيقة ومحلات العطارة وتعبق رائحة البخور والعطر المركّب.

مدير الديوان صالح بطارسة، موجود هناك على الدوام، مستقبلا السياح القادمين من أنحاء العالم كافة، والذين يحرصون على جعل زيارة الديوان بندا على جدول أعمالهم، لا سيما الفرنسيون "بوصفهم أصحاب ثقافة وحضارة تقدر الفن والإبداع،" كما يقول بطارسة الذي يتولى أمر الإشراف على الديوان والاعتناء به، وتنظيم أوقات المعارض التي تقام فيه.

فمنذ افتتاحه، تحول "الديوان" إلى مسرح لفعاليات وأنشطة مختلفة؛ أمسيات شعرية ومعارض فنية يساهم فيها فنانون من مختلف أنحاء العالم، تقام مجانا في المعرض الذي يفتح أبوابه من الصباح للمساء في كل الأيام. وهو ما يفسر وجود عدد من اللوحات المعلقة على جدران الديوان والموسومة بتواقيع فنانين من جنسيات شتى.

هوية العاصمة ليست ترفاً..

المجمعات الكبيرة كيانات إسمنتية تصد الناظرين

لمى كمال *

منذ أصبحت عاصمة الأردن الحديث، شهدت مدينة عمان تغيراً مستمراً في شخصيتها المعمارية. فخلال العقود القليلة الماضية ظلت الحركة العمرانية المستمرة والتوسع الأفقي للمدينة و تطور شبكة الطرق والجسور من سماتها الأساسية، حتى أن من عاد إليها بعد مضي بضعة أعوام فوجىء بمعظم مناطقها وقد أصبحت أشبه بموقع عمل لمشروع غير منته، فما الذي تغير الآن، وفي أي سياق يمكننا استيعاب حجم و شكل التغيرالحاصل على حركة البناء والعقار منذ أعوام قليلة ؟

من الصعب استيعاب حجم هذا الإختلاف الآن ، فالمشاريع الكبيرة ، وهي في مجملها قيد الإنشاء لم تكتمل بعد وما زالت غير مأهولة بالحياة والناس، لكن أحد أوضح الفروق أن سرعة النمو الذي شهده قطاع العقار خلال العقود الماضية أحدث متغيرات أكثرها سياسي وديمغرافي، وهو ما أدى في كل حالة إلى نمو مناطق محددة من المدينة، نتيجة لتمركز رؤوس أموال مجموعات من الأفراد فيها، بصورة تلقائية – وربما كان أبرز مثل على ذلك تطور الأسواق التجارية في شارع وصفي التل ومنطقة الصويفية.

أما النمو الذي يحدث حالياً فهو نتيجة لإرادة صانع القرار، بتحويل عمان إلى بؤرة استثمار للمنطقة لتكون هي المحطة والمستقر. وقد تبعت هذا القرار محاولة جدية للتخطيط المنظم للمدينة، جاء نتيجة لإدراك أهمية التخطيط الحضري: فالمدينة مرآة لساكنيها تعكس هويتهم و ثقافتهم وأسلوب حياتهم، وهي كذلك -بفعل تكوينها- توجه سلوكهم في التحرك والإستخدام، وعليه فإن هذه القرارات إيجابية في جوهرها بالتأكيد، فذلك أفضل من الإنصياع لظروف آنية و قرارات موضعية كما كان الحال في السابق. لكن السؤال المثار هنا هو : هل نحن مدركون للكيفية التي ستغير بها المشاريع الجديدة مدينة عمان التي نعرفها ونألفها؟.

هنا يتعين أن ننظر إلى جوانب عدة ،من دون أن نحصر النظر بموضوع الطابع المعماري لمدينة عمان، التي اشتهرت بمكعباتها الحجرية والإسمنتية المتراكبة. كما يجب ألا نقف عند مناقشة الإرتفاع المناسب للمباني و البنية التحتية المطلوبة لخدمتها بل نتجاوزها للنظر إلى جانبين رئيسيين :

المدينة مرآة لساكنيها تعكس هويتهم وثقافتهم وأسلوب حياتهم وتوجه سلوكهم

الأول يخص العلاقات النسبية بين العناصر المكونة للمدينة. وهو ما يحدث حين نصل منطقة بأخرى، أو لدى فتح الشوارع الجديدة و الجسور، أو عند الفصل والحوصلة نتيجة استخدام أنماط معينة من البناء مثل إنشاء مجمعات سكنية أو تجارية مستقلة عما حولها. مثل هذه المجمعات بوصفها أبنية ضخمة تضم تجمعات سكانية أو تجارية مكتفية بذاتها ومنعزلة عن محيطها، تتحول إلى كيانات إسمنتية تصد الناظرين إليها ولا تشجع الآخرين على دخولها، ليس لجهامتها فحسب بل ربما لوجود إجـراءات أمنية تجعل الدخول إليها أمـرا محفوفا بالمتاعب، وهـو ما يضعف الروابط الاجتماعية لسكان المنطقة أو الحي.

عندئذ تتغير العلاقات النسبية بين المناطق، فتنتقل البؤر والمراكز الحيوية من أماكن إلى أخرى، وتصبح بعض المناطق حيوية فيما تصبح مناطق أخـرى منعزلة، مع مايفرزه ذلـك من تغيرات وما يحمله من دلالات إجتماعية واقتصادية وثقافية و أمنية.

أما الجانب الثاني فيخص موضوع الهوية. تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المناطق المهمة في عمان مثل جبل اللويبدة أو منطقة أم أذينة التي تعتبر حديثة نسبيا، والتي كانت مناطق ذات طابع سكني خاص، تتحول الان إلى مناطق تجارية بالتدريج. بتنا نشهد منظرا لم نألفه من قبل وهو رؤية مساكن تهدم لتحل محلها بنايات تجارية، في إشارة إلى طغيان القيمة المادية للعقارعلى القيمة المعنوية والإنسانية للمكان. ينتج عن ذلك فقد للصلة بما هو قديم، وبروز فجوة واضحة في البعد التاريخي للمكان. فالقديم يحمل في طياته مخزوناً لا ندرك عمقه و لا أثره، لكنه هو الذي يشكل الهوية. ومن الهوية يأتي فهم الذات، ومن فهم الذات تأتي القدرة على فهم الآخر والتعامل معه.

المدن العريقة تحتفظ بجزء كبير من ملامحها، لكنها تمتد و تتطور وتواكب الحداثة، وهذا ما يجب أن نسعى لتحقيقه في عمان، فإن لم نحافظ على العناصر والمناطق الغنية في المدينة،التي تحمل في طياتها مخزونا من الثقافة و التاريخ، فإننا سنجد أنفسنا أمام ثغرة حضارية كبرى. لا بد من وضع سياسات لمنع تدمير شخصية المكان، وهذا يعني الحفاظ على الشكل الخارجي للمباني بالإضافة للمحافظة على نمط الإستخدام. وأخيرا فإن هنالك دورا للمثقفين المعنيين بتثبيت القيم المعنوية للمكان، وربط المكان بالهوية وبالثقافة، حتى يكون التغيير ممكنا ومستنداً إلى مرجعيات ثابتة.

***مهندسة معمارية**

طالب الرفاعي: عمان تدير ظهرها لتاريخها

السّجل - خاص

«تعد مدينة عمان شأنا فريدا مقارنة مع كثير من العواصم نظراً لتراكم العديد من المفردات التاريخية والتراثية، التي ما تـزال قائمة في المكان والموقع نفسه» يستهل المعماري والوزير السابق، طالب الرفاعي حديثه عن عمان.

غير أن الكثير من الشواهد التاريخية تآكلت أو فعلت معاول الهدم فعلها بها. وفق الرفاعي الذي يستذكر: «في العام 1983 كنت مدرسا للعمارة في الجامعة الأردنية، و بدأت مع طلابي مشروعاً لرسم وتوثيق بعض المباني الأثرية في وسط البلد والتلال والجبال المحيطة وخصوصا السكنية منها، التي تعود إلى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، واستطعنا أن نوثق أكثر من 90 بيتا يتميز كل منها بخصائص معمارية فريدة ومميزة». ويضيف متحسراً «الآن وبعد مضي أقل من 25 عاما هدم أكثر من نصف هذه البيوت، ما يعني أنه لن يعود هناك بيت واحد بعد 10الى 15 عاما، يرجع عمره إلى 50 أو ستين عاما».

«المشكلة أن ذاكرة المدينة مهددة بالفقدان، ما يـؤدي إلـى افتقاد الناس الانتماء للمكان». بحسب الرفاعي الذي يشغل حاليا منصب نائب الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة : «يزيد الطين بلة أن عمان أدارت ظهرها لوسطها التاريخي، الذي ظل لغاية الخمسينات والستينات الثقل الرئيسي لوسط البلد: رئاسة الوزراء وكل الوزارات وأجمل الفنادق وابرزها فندق فيلادلفيا، الذي كان يقع قبالة المدرج الروماني».

يلخص الرفاعي ماتشهده عمان حالياً في شقين» الأول : الافتقاد للتخطيط الحضري الصحيح، إذ لا يجوز ان نترك وسط البلد لمجرد ان هناك اختناق مروري فيه. والشق الثاني يتعلق بالمباني والبيوت، اذ لا بد أن ترتبط منظومة الحفاظ على تراثها بالمنظومة الاقتصادية من خلال وضع مجموعة من الحوافز المالية والضريبية التي تشجع اصحاب هذه المباني وتقنعهم بجدوى الابقاء عليها،وهي تجربة مرت بها كل المدن القديمة بنجاح».

زووم ..

أدراج عمان

خالد أبوالخير

الدرجات صاعدة إلى مهب غروب شارد إلى آخر الذرى.
يستهويك فيها ضوء ينقض وضوءه ويبتهل.
تحدق.. تحدق.. حتى ينكسر النظر ..
وينكسر القلب..
يسقط دون دوي أو نداءات استغاثة أو شذراً من إعلان نعي، في سلة ما يستجد من متطلبات حياة باهظة التكاليف، باهظة اللهاث، وعارض روماتيزم، وتعب العمر وشظايا باقة ورد.
فيروز غنت لدرج من ورد.
ليس في عمان درج ورد.
:حسنا..لا يليق بالثواني أن تضمحل دون جدوى.
يمكن ببساطة أن تعب الهراء فيها..
ان تغوي القلب باللوعة وتستذكر، لطالما استذكرت، وقع خطاك على أدراجها العتيقة.. برفقة أحباء أختفوا في منحنيات العمر، وكتب لم تقرأها، وخيالات فتيات يانعات كياسمين غادر عمان، صرن أمهات .. وتبخرن سدى.
قلت: يتعين أن أنهي هذا السجال.. على الدرجات .وانتصب كجذع ميت، كـ لاشيء، ارقب الغروب الشارد.. الى آخر الذرى.
حتى تكل عيناي.

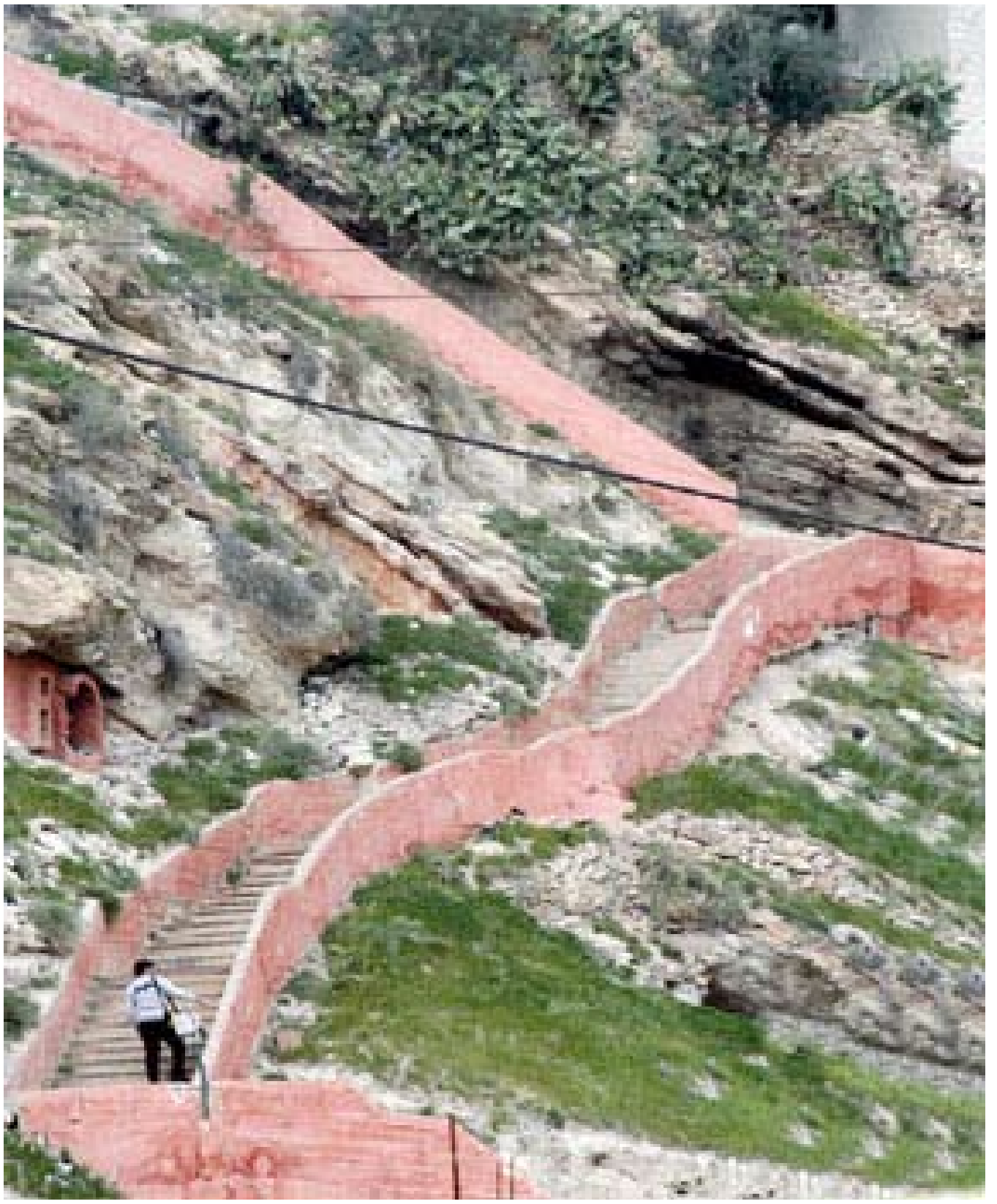

أردني

بورتريه سياسي

عدنان أبو عودة: سياسي الصورة الناقصة

خالد أبو الخير

يخال أن الصورة ناقصة فليهب الجلسات كفنان أصيل بحثاً عن تفصيل كبر أو صغر ليكملها، دون أن يدور بخلده من فرط انكبابه على صياغة رؤياه الفسيفسائية، أن الصورة تكتمل رغم ما قد يعتريها من نقص.. يكون أحياناً خلاقاً.

تحدر عدنان أبو عودة المولود عام 1933 من عائلة تمتهن صناعة الصابون النابلسي الشهير، أصرت على أن يكمل تعليمه، بعد أن أظهر نبوغاً دراسياً. وكان لأمه الدور الأبرز، فقد وقفت بقوة ضد رغبته بالاستمرار في العمل ميكانيكيا. وحين سنحت له فرصة العودة الى المدينة التي تركها شاباً بعد 29 عاما من احتلالها،اختار أن يزور قبر تلك الأم. وأطلق تصريحه الشهير "عشت في المنفى كل تلك السنين ولم أستطع زيارة القبر"، الذي استغل مدخلا للهجوم عليه: أي منفى وقد صرت رئيسا للديوأن الملكي؟!".

"هكذا فُسر بكائي على قبر أمي"، يقول أبو عودة متأسيا.

انتمى إبان سنوات دراسته الثانوية في نابلس وفي معهد المعلمين بعمان لحزب التحرير. وتركه إبان أحداث حلف بغداد عام 1955.

الصدمة الثقافية التي خلفها ابتعاثه إلى بريطانيا في العام ذاته، أثرت فيه كثيرا. وبعيد عودته إلى الوطن انتمى إلى الحزب الشيوعي واستمر فيه ثلاث سنوات إلى أن كانت صدمته بأخبار القتل والسحل التي حدثت بعد ثورة 1958 في العراق، فقرر الانسحاب من الحزب بحثاً عن فكر أو انتماء.

يعزى إلى زميله في التدريس بمدرسة السلط الثانوية محمد رسول الكيلاني أنه جذبه للعمل في المخابرات، مطلع الستينات.

عند وقوع حرب 1967 كان أبو عودة مبتعثا لدورة مخابرات في لندن، وإبان أحداث أيلول/ سبتمبر 1970 شارك الضابط برتبة رائد في جهاز المخابرات في الحكومة العسكرية التي تشكلت آنذاك، كوزير للاعلام ، وعاد مجددا في حكومة احمد طوقان التي تشكلت في العام نفسه ، ثم في حكومة وصفي في العام 1971، ما جعله هدفا للحرب الكلامية التي شنتها منظمات فدائية ضده. وهي الحقيبة ذاتها التي تولاها في حكومات لاحقة، كان آخرها في العام 1984.

"بنى نفسه بنفسه، وحياته كتاب مفتوح، ليس لديه ما يخبئه،" حسبما يراه الكاتب الصحفي خالد محادين الذي زامله لسنوات.يصفه محادين بأنه "وزير إعلام ناجح ، موضع احترام وتقدير من عملوا معه. اتهموه بالقمع الصحفي، ولكن في ضوء ما نراه اليوم نقول إن أبو عودة كان "أبو بكر الصديق"".

ويضيف "لم يكن يتردد في إبداء رأيه في حضرة الملك الراحل الحسين، لا يجامل ولا يحابي، وكان الملك يستمع ويرتاح له".

وعرف عن أبو عودة أنه كان يكتب خطابات الملك الحسين، وغداة أحداث 1989 كتب على الطائرة التي أقلت الملك الراحل والوفد المرافق له من بوسطن إلى عمان الخطاب المتميز الى الشعب الذي جاء فيه ما فحواه:

"أنا لا ألومك لأنك غضبت أو زعلت، وحتى لو لم تغضب سأقول إن هناك شيئا ما خطأ، لكنني ألومك على طريقة تعبيرك بالتحطيم والتكسير لإنجازات وطنية".

بقيت هناك مسافة بين أبوعودة والبورجوازية الفلسطينية التي لم تهنئه حين صار رئيسا للديوان الملكي. يرى سياسي عاصر تلك السنوات "بأن البورجوازية استكثرت عليه أن يصير رئيسا للديوان وهو ابن عائلة متواضعة".

حين كان مستشاراً سياسيا للملك الراحل الحسين كان الدينمو الذي وقف وراء الميثاق الوطني.

صراحته وبديهته الحاضرة كانت تتبدى أيضا أمام الزعماء العرب، فأثناء إحدى الزيارات بمعية الراحل الحسين إلى دمشق، أخذ الرئيس الراحل حافظ الأسد ينتقد ياسر عرفات.. ثم أنتقل لانتقاد الفلسطينيين قائلا: "هؤلاء الفلسطينيون صاروا وكلاء لإسرائيل ويدخنون مارلبورو أحمر".

فاستأذن أبو عودة الملك بالحديث وقال:" فخامة الرئيس هذه التقارير التي تستمد منها معلوماتك يبدو انها ليست دقيقة، تقاريري أدق وهي من شقيقاتي وأولاد شقيقاتي، فحالهم صعبة والمارلبورو الأحمر الذي ذكرته فخامتك يعني أنهم بدأوا يرون الدنيا مصطبغة بلون الدم".أنتبه الأسد، وحين ودع أبو عودة في المطار عانقه قائلا: "أخ عدنان أرجو ألا تسيء فهمي".

في بغداد بعد اجتياح الجيش العراقي الكويت كان أبو عودة ضمن وفد رافق الراحل الحسين إلى عاصمة الرشيد وقد ابدى رأيه أمام مسؤولين عراقيين بحتمية وقوع الحرب واستحالة تحويل العراق الى فيتنام اخرى ، على عكس ما كانوا يجادلون به. طبعا وصل الكلام الى صدام. في الاجتماع الذي تلا، وحضره صدام والملك الحسين، نادى الرئيس العراقي ضابطا كان مسؤول العمليات في الكويت وقال له: " هات احكي للجماعة شلون يصير لو انسحبنا من الكويت؟" فقال الضابط: "واللّه يا سيدي يهاجمك الجيش العراقي".

يقول أبو عودة "عرفت أن الحديث موجه لي، فاستأذنت جلالة الملك بالحديث وقلت: بحكم عملي أرى دبلوماسيين وأكاديميين ومفكرين واعلاميين، وقد رأيتهم جميعا الأسبوع الماضي، وعليك أن تتخيل يا سيادة الرئيس ماذا قالوا، وأنا متأسف أن أقول إنني لم أستطع إقناع أحد بالمنطق الذي سمعته من المسؤولين العراقيين".

فقال صدام : "أخ عدنان أنت لم تر أحدا من الذين ذكرت، لكنك تريد أن تسألني. واذا سألوك فقل لهم إسرائيل ضمت الجولان ونحن ضممنا الكويت".

أجاب أبو عودة بعد أن استعاد زمام المبادرة: "شتان ما بين الاثنين، الكويت دولة ذات سيادة والجولان أرض محتلة ".

يستطرد أبو عودة قائلا: "عندها أحسست أنني أخطأت لأنني كنت أحادثه أمام حاشيته ضاربا عرض الحائط بوصية ميكافيلي في "الأمير"، فاكفهر وجه صدام، لكنه تدارك أعصابه وخرج بمعية الملك". عندها مال الأمير الراحل زيد بن شاكر على أبو عودة وهمس في أذنه: "بس تصل عمان اذبح خاروفين".

حادثة أخرى في دمشق عشية مؤتمر مدريد؛ فقد خاطبه نائب الرئيس عبد الحليم خدام بلهجة غمز فيها من قناة علاقة الاردن بالأميركيين: "باعتبارك خبيرا في الشؤون الأميركية بدنا نسمع رأيك يا أبو السعيد بالسياسة الأميركية". فأجابه: "واللّه يا أبو جمال، بعد حفر الباطن، اللي مثلي بيجوا عندك علشان يتعلموا السياسة الأميركية".

في مطلع الألفية الجديدة، أثار كتاب أبوعودة عن الأردنيين من أصل فلسطيني، هجوما شرسا ضده، باعتباره من المطالبين بما وصفه بالحقوق المنقوصة، دفعه للاستقالة من منصبه كمستشار سياسي للملك. ويرى أبو عودة أن كتابه جاء في إطار ما أسماه الدبلوماسية الوقائية، "قرأوني غلط.. وكان مفترضا أن يعطوني جائزة على الكتاب".

من الذين انتقدوه زميله ومدير المخابرات السابق نذير رشيد الذي اعتبره مثقفا وذكيا ويخدم وظيفته باحتراف وكفاءة، دون أي اعتبار للمبدأ" واتهمه بأنه "غير مبدأه حين استضافته قناة الجزيرة في برنامج زيارة خاصة"، وهي حلقات أثارت السخط عليه، وكان اقسى ما كتب ضده من وزير الاعلام الاسبق والبعثي ومن ثم الفتحاوي المقرب من ياسر عرفات سابقا صالح القلاب الذي وصفه في مقالة له "كأنه طاؤوس يمشي على رؤوس اصابعه". ووصل الأمر إلى القضاء عندما رفع أشخاص شكوى قضائية على أبو عودة بدعوى إطالة اللسان، ومثل أمام محكمة أمن الدولة.

ترى شخصية إعلامية آثرت عدم ذكر اسمها "أن الناس أساءت فهم أبو عودة".

"من ليس له عدو فهو تافه" يقول أبو عودة، ويستطرد قابضا على عصاه مستئذنا برحيل: "يا ريتني طلعت ميكانيكي"، وتارة أخرى "لو لم أكن سياسياً لكنت أكاديميا". وفي رأيه أن الصورة ناقصة وفي رأينا أن النقص أحيانا يكملها.

أردني

بورتريه سياسي

إبراهيم عز الدين: إدارة الأزمات بأقل الأكلاف

محمود الريماوي

بين قلة نادرة من السياسيين والمسؤولين الأردنيين، لا يحمل اسم إبراهيم عز الدين لقب عائلة.ذلك أحد عناصر الجذب نحو شخصيته، في مجتمع يدعو أفراده بكل أشكال الإلحاح للتعريف باسم العائلة، وأحياناً قبل الإسم الأول. غير أن المتهمين يعرفون أن إبراهيم عز الدين من أصول حجازية. بينما قلّة تعرف أن جذوره الأبعد مصرية لعائلة العدوي التي تنسب لقبيلة بن عدي العربية.

والده يوسف عز الدين، تلقى تعليمه في استانبول، ثم بيروت (الجامعة اليسوعية) وعاد ناظراً (وزيراً) للصحة في الحجاز، ونسج قبل ذلك علاقات مع الهاشميين في العراق والأمير عبدالله (الملك المؤسس في ما بعد) ثم أكمل الأب تعليمه في فرنسا ليعود الى الحجاز حتى العام 1932 لينتقل بعدها الى لبنان ويتزوج من سيدة لبنانية. وهناك في بيروت بعد عامين ينجبان ابنهما إبراهيم، وتنتقل العائلة الى عمان ليتزوج الشاب إبراهيم لاحقاً بفتاة شركسية (نور جان بك).

هذه النشأة والتكوين الثقافي الاجتماعي، تفسر المزاج العروبي للرجل. ولمن يبخسون مدلولات كلمة مزاج بما تحمل من ايحاءات وظلال، فإن رؤيته العربية تجد جذورها في تلك النشأة.وهو ما أفضى به للانضمام الى "حركة القوميين العرب" في عمان في الحادية والعشرين من عمره إثر تخرجه من دراسة العلوم السياسية في الجامعة الأميركية بيروت وكان الطالب الجامعي هناك مجرد صديق للحركة من رفاق الحركة في عمان آنذاك : علي منكو، وجورج حبش، ونزار جردانة، ونايف حواتمة. فيما عمل في الفترة نفسها في إدارة الشؤون الخارجية في وزارة المواصلات ثم مسؤولاً عن "الجريدة الرسمية" في العام 1958 ثم رئيساً لقسم المطبوعات الأجنبية في وزارة الخارجية.

انتماؤه الحزبي انعكس على حياته المهنية والشخصية. غادر الأردن في ذلك العام الذي كان يموج بالانفعالات السياسية، ويمم شطر بيروت لينخرط في سلك التعليم والنشر ويحافظ لعامين آخرين على انتمائه الحركي، قبل أن تتوقف حياته الحزبية بعدما أدرك كما يقول إن العمل الحزبي لا يناسب شخصيته المتحررة ذهنياً. يمكث في بيروت ثماني سنوات يدرس خلالها مساقات في دراسات عليا في الجامعة الأميركية ويقرر العودة الى عمان مطلع العام 1966 في أجواء عفو عن ناشطين حزبيين سابقين.

يعود الى عمله في قسم الصحافة الخارجية في وزارة الإعلام ذلك العام، حتى يصبح بعد عامين رئيساً للدائرة الأجنبية في الوزارة.

من يعرف أبو يوسف يدرك مدى تصالحه مع نفسه، ولدرجة التمتع بسلام داخلي واضح الأثر على إيقاع شخصيته. ينقل عنه عارفوه ترديده لعبارة أنه لا يعمل إلا بقناعاته.

ويسهل عليه الخروج من أي موقع. ومن ذلك خروجه من وزارة صديقه المرحوم الشريف زيد بن شاكر في العام 1995 وكان وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء. والسبب ليس خلافات مع رئيس الحكومة بل لأن المجلس العالي التشريع أفتى بعدم تفويض رئيس الوزراء صلاحياته لوزير الدولة، فلما بدت الوزارة بغير صلاحيات، آثر أبو يوسف الخروج بغير ضجيج. لم يكن للأمر علاقة بالمعاهدة مع إسرائيل الموقعة قبل عام من ذلك التاريخ، وإن كان إبراهيم عز الدين، لم يقترب من ذلك الملف أبداً : ملف التفاوض وما بعده،على أي وجه من الوجوه وهو ما يحرص أبو يوسف على إيضاحه للمهتمين. مع الإعراب عن رضاه على الدور الذي أداه في تقنين التحول الديمقراطي بالتعاون مع رئاسة الوزراء والكتل النيابية، خلال حكومة الشريف زيد بن شاكر الثالثة.

ما لا يتطرق اليه تواضعاً أنه كان في مقدم المطالبين بإلغاء وزارة الإعلام في الفترة نفسها وخلال توليه الوزارة في حكومة مضر بدران الرابعة. وهو ما تحقق لاحقاً رغم خدمته في هذه الوزارة العزيزة على قلبه، والتي ترتبط بمرحلة أساسية من شبابه وخدمته المبكرة في القطاع العام.

مزاجه الهادىء وتواضعه الجم ينأى به عن الاستعراض والإعلاء من شأن الذات. غير أن آخرين بعضهم ممن يعرفونه، يأخذون عليه تفاديه اتخاذ مواقف معلنة أو حاسمة في "الظروف الصعبة".وهو ما ينفيه، مبيناً أن لكل مسؤول بل لكل شخص أسلوبه.

يستطرد بأن هذا الانطباع لدى البعض ناجم عن انهماكه في مسعى تقريبي قام به الى جانب آخرين على مدى سنوات طويلة، بين الحكم والأحزاب والنقابات.تقريب لا بد منه ولا غنى عنه يراه بعضهم توفيقاً أو حتى تلفيقاً، رغم أنه على ما يقول ما كان ممكناً المضي في العملية الديمقراطية دون بناء عقد سياسي جديد (الميثاق الوطني) وإرساء علاقات جديدة قائمة على الثقة المتبادلة.

في هذا الإطار ترى الحركة الإسلامية أكبر قوى المعارضة في إبراهيم عز الدين محاوراً صالحاً وموثوقاً يسعه التجسير بينها وبين الحكومات، وقد لعب هو مثل هذا الدور في العام 1997،عن قناعة،مع تلويح الحركة بمقاطعة الانتخابات، لكن ربما دون الأخذ في الاعتبار بداية التباعد السياسي ذي الأبعاد الاستراتيجية بين الدولة والحركة الإسلامية بعد المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وبعد التناغم المتزايد بين جماعة الإخوان ـ جبهة العمل من جهة، والمحور الإقليمي الإيراني السوري الناشىء في المنطقة من جهة ثانية. بهذا المنظور يرى البعض في عز الدين رجلاً إدارياً ممتازاً،وقائماً بعلاقات سياسية عامة بدرجة عالية من الكفاءة، بما يطغى في النتيجة على شخصية السياسي فيه الذي يلحظ ما هو خلف السطور.. ويستشعر التوجهات السياسية الفعلية،التي قد لا تعبر عنها بالضرورة ودائما المواقف والأدبيات المعلنة.

لعل الطموح السياسي لم يكن في صلب تطلعات عز الدين،الذي عمل سفيراً في سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لأكثر من عشر سنوات ابتداء من مطلع العام 1975. وكان عمل في وزارة الإعلام في مقتبل خدمته ثم بلغ محطته الأخيرة رئيساً لمجلس الإعلام وبينهما عمل في قطاع النشر في بيروت قبل أربعة عقود. بما يدلل على نوازعه الإعلامية (يأسف في هذا المجال على أن الأردن لم يشهد تسويق شخصية إعلامية ذات إشعاع عربي كمحمد حسنين هيكل وغسان تويني،وكان الراحل محمود الشريف مهيئا في رأيه لهذا الدور). لم يخل موقعه في المجلس الأعلى بعد ثلاث سنوات ونصف السنة نتيجة خلاف مع رئيس الحكومة السابق معروف البخيت، كما يقول عز الدين، بل لتباين في الرؤى حول دور المجلس، حيث كانت الحكومة تتجه لإضفاء صفات تنفيذية على المجلس، فيما رأى من جانبه ضرورة اكتفاء المجلس بدور المرجعية والمرشد. هكذا يشخص عز الدين الخلافات.

عمله مديراً لمؤسسة شومان الثقافية منذ مطلع العام 1997 ولمدة تزيد عن خمسة أعوام (ما زال نائباً لرئيس مجلس إدارة المؤسسة) ينسجم مع انشغالاته الإعلامية الثقافية،ولم يكن بمثابة "نفي " عن العمل في القطاع العام كما يقول.

لم يضع عزالدين، القومي المنفتح كتباً كحال غالبية المسؤولين الأردنيين، وبعضهم وهو منهم مؤهل لذلك. تشهد عليه سيرته المهنية الغنية وعلاقاته الواسعة أردنياً وعربياً وعالمياً. لكن كيف السبيل للأجيال الجديدة أن تتعرف على أفكاره ورؤاه معرفة وثيقة وموضوعية ؟.

اقليمي

دعوى قضائية لتنحية رئيسي الجمهورية والحكومة

الجيش التركي لم "يهضم" بعد حزب العدالة

سليم القانوني

الطلب الذي تقدم به قبل أيام المدعي العام التركي للمحكمة الدستورية في أنقرة لحظر حزب العدالة والتنمية، يشكل حلقة جديدة ومفاجئة من حلقات الصراع بين الحزب و«المؤسسة العلمانية» التي تضم الجيش والقضاء والجامعات فضلاً عن عشرات الهيئات الاجتماعية والتيارات السياسية.

معلوم أن حزب العدالة بات يحتل منذ العام الماضي، مواقع رئيسية في الدولة ابتداءً بالغالبية البرلمانية مروراً برئاسة الحكومة وانتهاء برئاسة الجمهورية.

وقد حاول الجيش الذي يهيمن على «مجلس الأمن القومي»، تفادي انتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية عدة مرات،عبر مواجهات وتأويلات دستورية، لكن الحزب نجح أخيراً في تصعيد غول كأول رئيس ذي نزعة إسلامية الى الموقع الأول في جمهورية أتاتورك العلمانية، وقام بتجميد عضويته في الحزب. وقد استهل الرئيس عهده بخطاب للأمة،عبر فيه عن تمسكه من موقعه بالخيار العلماني للدولة. غير أن التعديلات التي طلبها حزب العدالة من البرلمان بخصوص الحجاب في الجامعات، قد أثارت مخاوف من نزعة لأسلمة الحياة العامة.سبب هذه المحاذير أن الحزب اقتصر على تقديم هذا التعديل دون سواه من مطالب.مر التعديل الذي كان محقاً بحد ذاته، لكن "الشق الآخر" من الأمة، اعتبر ما جرى وفي غيبة تعديلات دستورية أخرى محاولة لفرض لون أيديولوجي.

سبق للسلطات التركية أن حظرت نشاط حزبي الرفاه والفضيلة الإسلاميين عامي 1998 و2001 على التوالي، وكان أردوغان رئيس الوزراء الحالي، وعبدالله غول رئيس الجمهورية في عداد أعضاء الحزبين.

المفارقة أن حزب العدالة والتنمية قام على أنقاض الحزبين المذكورين، ونال الترخيص قبل ست سنوات، ومحاولة حظره هذه الأيام تبدو انتقاماً سياسياً، إن لم يفسر الأمر على أنه محاولة للقيام بانقلاب ناعم (قانوني) بعدما سدت الطرق أمام الجيش للقيام بانقلاب عسكري كما عليه الحال طيلة عقود من القرن الماضي. ذلك يتصل بالمسعى التركي للانضمام الى الإتحاد الأوروبي وما يضعه الاتحاد من معايير.. ليس من بينها جواز القيام بانقلاب عسكري لتحقيق غايات سياسية، حتى لو وصفت هذه الغايات بأنها دستورية. ينص الدستور التركي على أن الجيش يحمي علمانية الدولة.

يطالب المدعي العام بحظر حزب العدالة وحرمان أعضائه من مزاولة النشاط السياسي.بما يعني تنحية رئيسي الجمهورية والحكومة عن موقعيهما، وحل البرلمان الذي يشكل أعضاء الحزب أغلبيته.ذلك لو تحقق يفتح الباب أمام نزاع أهلي، وقد يؤذن بظهور موجات أصولية، في حال حرمان حزب معتدل يعترف بالعلمانية وحظي بتزكية شعبية واسعة من حرية الحركة والحضور في الفضاء العام.

التحدي الماثل أمام «السلطة الموازية» ممثلة خصوصاً بالقيادات العسكرية،أن مفهوم العلمانية واسع وقابل للتأويل، بخلاف «تهديد أمن البلاد أو حماية وحدة أراضيها» مثلاً. فقد وافق المستوى السياسي للدولة ممثلاً برئيسي الجمهورية والحكومة،على تجريد المزيد من الحملات العسكرية على حزب العمال الكردي في إقليم كردستان شمالي العراق،في العمليات التي عرفت باسم حملة «الشمس». لم تظهر فروق تذكر في تقييم هذا الأمر بين السلطتين السياسية والعسكرية. علاوة على مسائل أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية كالسعي للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، أو حتى التباينات في الرؤى مع الولايات المتحدة التي لم تقترن بصعود حزب العدالة (رفضت تركيا الانضمام للحملة الأميركية على العراق قبل خمس سنوات في عهد الرئيس السابق نجدت سيزير).

رئيس الحكومة، أردوغان، صرح غير مرة بأنه يريد لبلاده علمانية بريطانية لا فرنسية. لا تحظر الأنظمة البريطانية استخدام رموز دينية، ولا تتدخل في اختيارات الأفراد لثيابهم وهو ما يفسر لجوء شخصيات دينية الى بريطانيا من الشرق الأوسط، وإفريقيا، وبلدان أخرى.

يذكر أن هناك اعتقاداً في تركيا بأن ثمة «دولة عميقة» تضم أفراداً ومنظمات، وتعمل تحت الأرض ومهمتها حماية الدولة والنظام من أي تحديات داخلية أو المساس بالنظام العلماني أو أي تهديدات خارجية. وقد أشار الروائي التركي أوهان باموق، الحائز على نوبل الى هذه الدولة بصورة رمزية في روايته «الحياة الجديدة». باموق الذي يقيم في الولايات المتحدة مدرساً في إحدى جامعاتها، يعرف بعلمانيته ومناوأته للأصولية، ينسب اليه وصفه حزب العدالة بأنه «الأكثر ديمقراطية في البلاد».

الدعوى القضائية تنتظر حتى الاثنين المقبل للبت بإمكانية النظر بها. وقد سخر غول وأردوغان من الدعوى باعتبارها «هزء بالأمة والإرادة الوطنية». ذلك لن يمنع من مواصلة المحكمة الدستورية النظر بها، علماً أن هذه المحكمة ما زالت تعتبر من قلاع العلمانيين.

وقد شرع رموز الحزب في حشد لقاءات جماهيرية مع محازبيهم للتنديد بالدعوى القضائية، وتشكيل قوة ضغط،وهو ما يسهل على الحزب إنجازه بعدما خاض انتخابات مبكرة العام الماضي، كرست حضوره بوصفه أحد أقوى الأحزاب إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

الخشية من سيناريو يتم فيه تحشيد متبادل للشارع، يؤدي الى المزيد من الاصطفافات والاحتكاكات،وينذر بتدخل الجيش «لإعادة الأمن والسكينة وفرض النظام العام» والإيحاء خلال ذلك أن صعود حزب العدالة قد أربك الموازين الاجتماعية، وشكل مساساً بالسلم الأهلي، مع إنكار حدوث انقلاب عسكري..

يفترض أن الخيار الديمقراطي نضج في تركيا،ولم يعد في الوسع العودة الى الوراء إلى عهود الانقلابات، ولا لإحلال موجة أصولية دينية أو قومية تنتهك الدستور والسلام الاجتماعي مرة باسم الدين وطوراً باسم العلمانية.

سوى ذلك، فإن التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، الذي شهدته بلاد الأناضول في العقد الأخير والذي زاد من وزنها الإقليمي، يصبح مهدداً.. ويهدد معه بالتحاق تركيا الحديثة للعالم الثالث.

رسائل سياسية أطلقتها الانتخابات الإيرانية

تعاظم نفوذ المرشد وتعدد مراكز المحافظين

محجوب الزويري *

انتهت الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية الإيرانية لمجلس الشورى الإسلامي الثامن. وكانت النتيجة فوزا كبيرا للمحافظين بشقيهم التقليدي والمعتدل، والذين تمكنوا من السيطرة على نحو 170 مقعدا من أصل 290 في حين حصل الإصلاحيون، الذين نافسوا أساسا على 100 مقعد فقط في الجولة الأولى، على نحو 44 مقعدا، آملين في أن يحصل مرشحوهم في الجولة الثانية على نحو 20 مقعدا. نتائج هذه الانتخابات تتضمن خمس رسائل سياسية مهمة :

الأولى: أن التغير الذي حصل في الانتخابات البرلمانية للمجلس السابع عام2004 والانتخابات الرئاسية للانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2005 يشير إلى تشكل طبقة اجتماعية سياسية تجمع خليطا من سكان المدن الصغيرة والأرياف والمؤسسة العسكرية، وأن الفوز في الانتخابات الحالية ما هو إلا تأكيد إضافي للحضور السياسي لهذه الطبقة الاجتماعية الناشئة التي تؤمن بسيطرة الدولة على الاقتصاد والسياسة، ولا ترى في فكرة الإصلاح السياسي إلا محاولة لتغيير طبيعة النظام في إيران من دولة ثورية دينية إلى دولة اقرب إلى العلمانية. هذه الطبقة الاجتماعية لا تعدم وجود تناقضات داخلية بين أعضائها، لكن هذه التناقضات المتعلقة بطريقة الحكم وتنفيذ السياسات مرشحة للبقاء وربما الانتقال إلى مرحلة الاختلاف الجدي.

ثانيا: هناك قوى وشخصيات ضمن التيار المحافظ، مثل علي لاريجانى، محمد باقر قاليباف، ومحسن رضائي، من شأنها أن تخلق أزمة سياسية كبيرة للرئيس أحمدي نجاد وحكومته خلال الشهور الثماني عشرة المتبقية من عمرها، فهؤلاء يعارضون سياسات الرئيس الاقتصادية، وربما يحملونه مسؤولية إقرار العقوبات الدولية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1803. وسوف يزداد الوضع تعقيد إذا ما ترشح علي لاريجاني لرئاسة المجلس، ما سيضعه وجها لوجه مع الرئيس أحمدي نجاد الذي دفع لاريجاني للاستقالة من منصبه كبيرا للمفاوضين في الملف النووي الإيراني أواخر العام المنصرم.

النظرية التي تقول إن الإصلاح يتم عبر صناديق الاقتراع، أثبتت فشلها

ثالثا: بعد نحو أربع جولات انتخابية هي: الانتخابات البلدية 2003، والانتخابات البرلمانية 2004، والانتخابات الرئاسية 2005 والانتخابات المحلية2006، والطريقة التي تعامل فيها "مجلس صيانة الدستور" مع مرشحي التيار الإصلاحي في عدم تأييد صلاحياتهم، بات في حكم المؤكد أن نظرية ذلك التيار التي تقول إن الإصلاح يتم من خلال صناديق الاقتراع والانتخابات قد أثبتت فشلها، وألا أمل لهم بالعودة بالقوة التي كانوا عليها 1997 - 2005 على الأقل خلال العقد المقبل. ما يزيد من صحة هذا الاعتقاد هو النفوذ العسكري الثوري في النخبة المحافظة الجديدة والتي كانت على الدوام ضد مقولات الإصلاحيين، بل ومشككة في مدى إسلاميتها وولائها لمبادئ الثورة الإيرانية. وقد عزز من النظرة العدائية للتيار الإصلاحي اعتراض نحو 160 نائباً من المجلس السادس وتحصنهم أمام مجلس الشورى 2004 احتجاجا على عدم تأييد صلاحيات كثير من المرشحين الإصلاحيين للمشاركة في انتخابات المجلس السابع.

رابعا: هناك تعاظم لقوة قائد الثورة الإيرانية المرشد آية الله علي خامنئي الذي أبقي نفسه بعيدا في الفترة الماضية (قبل 2005) من أن يحسب على تيار معين. لكن هذه الانتخابات شهدت حضور شخصيات جديدة ومؤثرة قريبة من خامنئي مثل علي لاريجاني، ومحسن رضائي. وهناك أسماء أخرى هي ضمن دائرة نفوذ خامنئي، ما جعله أكثر سيطرة على البرلمان وكذلك على الحكومة التي لم تكن بعيدة عن تأثيره المباشر طوال السنوات القليلة الماضية.

خامسا: لا يبدو أن تغييرات جوهرية سترى النور بما يتعلق بالسياسة الخارجية لإيران، وخاصة بالنظر إلى المنافع التي جنتها في كل من العراق وأفغانستان، وكذلك الحضور الإقليمي لها فيما يتعلق بالوضع في لبنان وفلسطين. هناك احتمال لأن يضغط المجلس الجديد على الحكومة لالتزام الاستراتيجية التي اقترحها مجمع تشخيص مصلحة النظام حول إيران خلال 20 سنة المقبلة، ولا سيما في المجال الاقتصادي من حيث تشجيع الاستثمارات الأجنبية والخصخصة. إلى ذلك، فقد يدفع المجلس الحكومة للمضي بالتفاوض مع الأوروبيين حول البرنامج النووي باعتبار أن هذه المفاوضات تشكل النافذة الأهم فيما يتعلق بالبحث عن حل سلمي لهذا الملف.

باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية

دولي

صلاح حزيّن

المعركة بين أول امرأة وأول أفرو أميركي تطغى على تنافس الحزبين الأميركيين

معركة انتخابية استثنائية بكل المقاييس تلك التي تجري في الولايات المتحدة بين مرشحي الحزبين الديمقراطي والجمهوري في السباق نحو البيت الأبيض.

في الماضي، كان عنصر الإثارة يأتي من خلال التنافس بين الحزبين العريقين، أما السباق الراهن فإنه يستمد إثارته من خلال التنافس بين المرشحين الديمقراطيين هيلاري كلينتون وباراك أوباما، فيما أمن المرشح الجمهوري جون ماكين ترشيح الحزب له ليخوض السباق إلى البيت الأبيض في مواجهة الفائز من المرشحين الديمقراطيين.

ويأخذ السباق المحموم في الترشح للرئاسة طابعه الاستثنائي من خلال حقيقة مباشرة هي أن السباق يتم بين "أوّلين" يسعيان نحو البيت الأبيض، فإن فاز أوباما في الترشيح فإنه سيكون أول اميركي من اصول افريقية يدخل البيت الأبيض، وإن فازت هيلاري كلينتون فإنها ستكون أول امرأة تحتل مقعد الرئاسة في الدولة الأعظم في العالم.

ولكن استثنائية السباق تأتي أيضا من حقيقة غير مباشرة هي أن تنافس هذين الأولين إنما يعكس عمق التطورات التي شهدها المجتمع الأميركي خلال العقود الخمسة الماضية. وإن كان الفوز المحتمل للسيدة الأولى لا يعني أكثر من صعود سيدة لأول مرة إلى سدة الرئاسة، على أهميته، فإن فوز أوباما يبدو أقرب إلى نبوءة بعيدة تحققت في شكل صارخ، فأوباما ابن مباشر لمهاجر إفريقي، وليس سليل أفارقة وصلوا الولايات المتحدة على ظهر سفينة للعبيد قبل قرون. وفي صورة ما فإن فوز أوباما في السباق يحقق نبوءة بدت أقرب إلى الأحلام حين نطق بها روبرت كينيدي في أثناء حملته الانتخابية للترشح عن الحزب الديمقراطي عام 1968، حين قال إن أميركا قد تشهد خوض مرشح أسود الانتخابات الرئاسية خلال خمسين عاما. وكان ذلك بعد شهور قليلة من اغتيال مارتن لوثر كينغ على يد عنصري أميركي لم يحتمل مطالبة كينغ في أن يكون له الحق في أن "يحلم" بموقع له في بلده.

استثنائية السباق تعكس عمق التطورات في المجتمع الأميركي

وبقدر ما يشير احتدام المنافسة بين "الأوّلين" إلى عمق التحولات في المجتمع الأميركي، فإنه يشير في الوقت نفسه إلى وعورة الطريق الذي قطعه أنصار حركة الحقوق المدنية في أميركا، بتجلياتها المختلفة، قبل اقتراب أول أفرو أميركي من الوصول إلى كرسي الرئاسة في البيت الأبيض.

وعلى الرغم من أن العامل العنصري، إن جاز التعبير، كان يحضر حينا، فإن من الصعب القول إن هذا العامل كان حاسما في السباق المحموم بين المرشحين الديمقراطيين.

وقد شهدت الأسابيع الأخيرة إثارة لعنصر اللون والأصول الإفريقية لباراك أوباما كان أبرزها وأكثرها وضوحا التصريحات التي أدلت بها جيرالدين فيريرو، أحد أركان حملة هيلاري كلينتون، التي قالت "لو كان أوباما رجلا أبيض لما كان في هذا الموقع في السباق إلى البيت الأبيض." وقد سارعت هيلاري إلى التنصل من هذه التصريحات، خاصة وأن فيريرو رفضت الاعتذار عن تصريحها مكتفية بالقول إنها انتزعت من سياقها، فاضطرت إلى الاستقالة من منصبها في الحملة.

عامل "اللون" بدا واضحا في انتخابات اللجان الحزبية التي جرت في ولاية مسيسيبي التي فاز فيها أوباما، والتي يشكل الأفرو أميركيين ما نسبته 36 في المئة من سكانها، وهي أكبر كثافة سكانية لهم في أميركا، فقد أعطى تسعة من كل عشرة منهم أصواتهم لأوباما، وأعطى سبعة من كل عشرة من البيض أصواتهم لهيلاري.

غير أن هذا العامل يكاد لا يذكر عند الحديث عن السباق على مستوى الولايات المتحدة عموما، فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة نيوزويك أن حظوظ "الأولين" متساوية تقريبا في الترشح للرئاسة، إذ أشار الاستطلاع إلى أن 45 في المئة من المصوتين الديمقراطيين يؤيدون أوباما، فيما حصلت هيلاري على 44 في المئة.

عنصر قديم جديد من عناصر الإثارة شهدته الأسابيع الأخيرة مع العودة إلى إثارة موضوع دين أوباما، وذلك حين أعادت شبكة (أيه بي سي) الأميركية بث مقاطع مصورة لعظات للقس جيريمايا رايت، الذي كان يقدم بوصفه أبا روحيا لأوباما، أدلى فيها بتصريحات هاجم فيها السياسة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وقال إن ذلك حدث بسبب السياسة الأميركية تجاه جنوب إفريقيا وفلسطين، ما جعل أوباما يتنصل من هذه التصريحات، واضطر رايت إلى الاستقالة من منصبه في حملة أوباما.

لكن الحديث عن علاقة بين أوباما و"إرهابي فلسطيني" مثل البروفيسور رشيد الخالدي، وهو أكاديمي محترم، كما وصفته مجلة "ذا نيشن" الرصينة، وجدت لها طريقا على شبكة الإنترنت إلى جانب عشرات المقالات التي تتهمه بأنه معاد للسامية ولإسرائيل، وبأنه مسلم يقسم بالقرآن وبأنه صديق للإرهابيين، وهي تهم رد عليها الكاتب آري بيرمان، وهو يهودي، في مقال مطول له في صحيفة "ذا نيشن" تتبع فيه أصول هذه الاتهامات ليجد أن بعضها صادر عن أوساط أقصى اليمين الأميركي أو المستوطنين الإسرائيليين، في حين أبرز حقائق عن دعم أوساط يهودية متنفذه لأوباما. لكن هذا المقال وغيره لم يخففا درجة الإثارة في الانتخابات الأكثر استثنائية التي تشهدها أميركا في تاريخها.

مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما

الصين: قمع ليّن لمتظاهرين يحاربونها بالموبايل

بعد أسبوع من مظاهرات قام بها سكان إقليم التيبت، رافقتها أعمال عنف شملت حرقا للسيارات ونهبا للمتاجر واعتداءات متبادلة بين رجال الشرطة والمواطنين الصينيين من جهة ومواطنين من ذوي الأصول التيبتية من جهة أخرى في مدينة لاسا عاصمة إقليم التيبت، تمكنت قوات الأمن الصينية من السيطرة على الموقف. في محاولة لاحتواء الأزمة وعدت السلطات الصينية من يسلم نفسه من المتظاهرين أو يرشد إلى المتسببين في التظاهرات بالتعامل معه بليونة، في حين وعدت من لا يسلم نفسه بمعاملة قاسية.

بدأت التظاهرات سلمية ومنظمة بقيادة الرهبان البوذيين ،الذين كانوا يحيون الذكرى التاسعة والأربعين ل»انتفاضة التيبت»، والتي ذهب ضحيتها آلاف التيبتيين وانتهت بهرب زعيمهم الروحي، الدلاي لاما. غير أن هذه التظاهرات ما لبثت أن اتخذت طابعا عنيفا وامتدت إلى مناطق مجاورة مثل سيخوان وكينغاي وغانزو، وحصدت أرواحا من الطرفين قدرتها أوساط محايدة بنحو 16 قتيلا، فيما قدرتها أوساط مناصري حركات التضامن مع التيبت في الخارج بنحو 100 قتيل، وعشرات الجرحى.

وكالة شينخوا الرسمية الصينية حملت «أقلية متطرفة» مسؤولية حدوث أعمال العنف التي وصفتها بالتخريبية، وبثت صورا لهذه الأعمال راح ضحيتها رجال شرطة ومواطنون صينيون لإثبات مصداقيتها، غير أن المتظاهرين ردوا بأن بثوا إلى العالم كله صورا التقطت بأجهزة الموبايل ومواد على شبكة الإنترنت /عكست صورة مناقضة لما قالته بكين التي وجدت نفسها تصارع عدوا خفيا هو كاميرا الموبايل.

الدلاي لاما

كان التوقيت دقيقا، فالصين تستعد لاستقبال وفود رياضية من كل أنحاء العالم للمشاركة في الدورة المقبلة للألعاب الأوليمبية المقررة في آب المقبل، والاستعدادات لهذا الحدث سوف تبدأ قريبا بما في ذلك نقل الشعلة الأوليمبية عبر منطقة الاضطرابات، وهو حدث تعول عليه الصين كثيراً في محو صورتها كدولة قمعية.

الدلاي لاما، زعيم التيبت الروحي الذي اتهمته الصين بأنه محرك الأحداث من بعد، لم يعد يطالب باستقلال إقليم التيبت، واقتصرت مطالبه أخيراً على تحقيق نوع من الاستقلال الثقافي. من الواضح أن ما خلص إليه الدلاي لاما يعود إلى معرفة جيدة بتفاصيل المشهد السياسي العالمي، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة اكتفت بالدعوة إلى ضبط النفس، في إعلان غير مباشر بأنها لن تتخذ موقفا متشددا مثل ذاك الذي اتخذته أميركا وأوروبا في العام 1980 حين قاطعت الألعاب الأوليمبية التي جرت في موسكو عقابا للنظام السوفييتي على غزوه أفغانستان قبل ذلك بعام.

في صورة ما فإن مسار قضية التيبت ارتبط، إلى حد كبير، بحياة الدلاي لاما الذي كان في الخامسة عشرة من عمره حين غزت الصين التيبت عام 1950، وذلك بعد أشهر قليلة من تعيينه رئيسا لدولة التيبت، غير أن الصين اعتبرت الدولة التي أعلنت استقلالها من جانب واحد عام 1913، جزءا من أراضيها التاريخية منذ السلالة المغولية التي حكمت البلاد قبل 700 عام. وبقي الدلاي لاما يخوض غمار التفاوض مع السلطات الصينية حول وضع التيبت مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، لكنه لم يحقق نتيجة تذكر، ما مهد الأرضية لاندلاع ما عرف بانتفاضة التيبت عام 1959، التي هرب على إثرها الدلاي لاما إلى الهند وأقام في مدينة دارامسالا، حيث واصل العمل من أجل الحصول على حكم ذاتي حقيقي للإقليم. وفي العام 1965 اعترفت بكين بالتيبت منطقة حكم ذاتي، لكن محاولات سكانها للتظاهر لم تتوقف احتجاجا على ممارسات السلطات الصينية، وخاصة في العام 1966، مع إعلان الثورة الثقافية الصينية التي تضمنت الهجوم على دور العبادة في البلاد، بما في المعابد البوذية.

مسار قضية التبت ارتبط الى حد كبير بحياة الدلاي لاما

ويتهم سكان التيبت السلطات الصينية بالسعي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية في المنطقة بتسهيل إسكان الصينيين في الإقليم لزيادة عددهم فيه ونزع الطابع التيبتي عنه. وكانت الصين ترد بأن ما يحدث في الإقليم غير بعيد عن أصابع الدلاي لاما الذي تضاعفت سلطاته المعنوية بعد حصوله على جائزة نوبل للسلام في العام 1989، أي بعد عام من المظاهرات العنيفة التي شهدها الإقليم حين كان يحكمه «هيو جينتاو» رئيس الصين حاليا.

وضع الصين التي تسعى إلى تقديم نفسها للعالم على أنها بلد مستقر، لا يسمح لها بقمع قاس لحركة سكان التيبت، على غرار ما فعلت في ميدان «تيان آن مين» قبل 19 عاما، والدلاي لاما يدرك بأن ظروف الإقليم لا تسمح له بأكثر من الحصول على استقلال ثقافي، لكن من الواضح أن لسكان التيبت موقفا آخر أعلنوه في صورة عنيفة سجلتها أجهزة الموبايل وبثت تفاصيلها على شبكة الإنترنت.

اقتصادي

بعد غلاء الوقود وارتفاع تكاليف الإنتاج

تأخر وصول الغاز المصري يدفع مصانع إلى الرحيل

جمانة غنيمات

ذهبت ملايين الدنانير التي أنفقتها إدارات مصانع محلية حتى تكون منشآتها صالحة للإنتاج باستخدام الغاز الطبيعي، أدراج الرياح بعد أن فشلت حكومات متعاقبة في إيصال الغاز القادم من مصر إليها، لعدة أسباب من بينها تحديد الكميات والخلاف على تسعير هذه السلعة الاستراتيجية.

لكن الإيجابية الأولية وإلحاح المسؤولين على أصحاب المصانع لسرعة تنفيذ المشروع خبا فجأة بعد أن توقف المشروع وتأجلت المفاوضات. مذ ذاك تعيش إدارات المصانع حالة من الغموض حول مستقبل وصول الغاز من عدمه وسط شائعات تؤكد أن الغاز غير متوفر مقابل تطمينات حكومية بأن الإشكال سيحل خلال فترة محدودة.

الغاز الذي يجري الحديث عنه يتوافر بموجب اتفاقية خط الغاز العربي الذي يبدأ من مصر وصولاً إلى الأردن، سورية ثم لبنان فتركيا على أن يمتد لاحقاً إلى أوروبا.

وكانت الحكومة وقعّت عام 2004 اتفاقية خط الغاز العربي الذي يوفر للأردن الغاز المصري. وتم الاتفاق في حينه على أن تصل كميات الغاز المستورد إلى 2ر6 مليار متر مكعّب من الغاز بحلول 2011. واعتمدت التقديرات في حينه على رؤية المسؤولين الذين توقعوا أن لا تزيد حاجة المملكة عن هذا الحد.

إلا أن تدفق عشرات آلاف العراقيين إلى الأردن عقب الحرب الأخيرة عام 2003 دفعه إلى استيراد 700 مليون متر مكعب إضافية حتى عام 2008، بحسب عضو هيئة تنظيم الكهرباء غالب معابرة.

بسبب هذه المتغيرات، تدفع الحكومة- بحسب المسؤول- إلى السعي لزيادة كميات الغاز المستوردة هذا العام لتصل الى 3 مليارات متر مكعب سنوياً.

ضرر هذا التأخير لا يقتصر على المصانع التي أنفقت عشرات الملايين من غير فائدة بل تطال القطاع الصناعي، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني- إذ باتت كثير من الشركات تفكر بفكفكة مصانعها والرحيل إلى مصر أو دول خليجية لا سيما، وأن تأخر توصيل الغاز إلى مصانعهم يضعف تنافسيتهم ويزيد التكلفة عليهم، كما يقول الرئيس التنفيذي في مجموعة نقل سليم كرادشة.

يسترسل كرادشة راوياً وقائع الحالة منذ البداية. ويقول عقب توقيع اتفاقية توريد الغاز المصري بأسعار تفضيلية للمملكة لمدة عشر سنوات، اتصلت وزارة الطاقة بكبريات المصانع المحلية لحثها على الاستفادة من الكمية المحدودة من الغاز المخصصة للصناعات.

استجابت مجموعة نقل، كغيرها من المصانع، وطلبت من شركة الفجر- مزود الغاز المصري- لرفد مصانعها الأربعة، التي يعمل بها قرابة ألف عامل، بالغاز. إلا أن استهلاكها لا يرتقي إلى حجم الكوتا المقترنة بالسعر التفضيلي، وبالتالي رفضت الاستثمار في شبكة التوزيع وصولا إلى المصانع. وتصر الفجر على تحديد سعر وحدة الغاز بدولارين مضافا إليه كلفة التشغيل وبناء الشبكة مع هامش ربحي للشركة الناقلة، بمعنى أن إجمالي كلفة الوحدة سيصل إلى 2ر35 دولار.

> **تدفق عشرات آلاف العراقيين إلى الأردن عقب الحرب الأخيرة عام 2003 دفعه إلى استيراد 700 مليون متر مكعب إضافية**

ويضيف كرادشة، أنشأت الشركة مصنعاً خامساً جديداً في موقع المصانع بكلفة 100 مليون دينار مخصصة للتصدير. وتم تبادل العقود وتوقيع الاتفاقيات برعاية وزير الصناعة والتجارة آنذاك شريف الزعبي.

يشمل استثمار المجموعة الجديد شراء محطة طاقة بقيمة 10 ملايين دولار صممت خصيصا للعملية التصنيعية التي تعمل بكفاءة 80 بالمئة مقارنة ب 30 بالمئة لدى محطات الطاقة الأخرى.

مجموعة نقل، وكسباً للوقت، جهزّت أيضاً المصنع الجديد بوحدة تعمل على الغاز البترولي LPG بدلاً من الغاز الطبيعي LNG للحد من الخسائر التي تتكبدها في حال لم يصل الغاز المصري.

وتتالت الخسائر، بحسب كرادشة، رغم أن المصنع الجديد باشر العمل باستخدام الغاز البترولي، وذلك نتيجة ضياع الوفر في المصانع الأربعة الذي كان مقدرا في حال استعمال الغاز المصري.

ما زاد الوضع تعقيداً قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية بداية 2008، إذ ساهم برفع التكلفة وتراكم الخسائر. وتبع ذلك رفع سعر الغاز البترولي بمعدل 240 بالمئة ليصل الى 850 ديناراً للطن صعوداً من 350 دينارا. تلا ذلك رفع تعرفة الكهرباء على شريحة استهلاك القطاع الصناعي بمعدل 50 بالمئة، الأمر الذي زاد التكلفة على مصانع المجموعة 14 مليون دولار سنويا، حسبما يؤكد كرادشة.

بلغ إجمالي أرباح المجموعة خلال 2007 مليون دولار، فيما حقق مصنع في مصر يماثل المصنع الخامس، ربحا نسبته 13 بالمئة خلال أول شهرين من العام الحالي، مقابل خسائر نسبتها 20 بالمئة للمصنع الأردني. بشكل عام منيت مصانع المجموعة الخمسة المحلية بخسائر قيمتها 55ر1 مليون دولار في الفترة نفسها.

حالة مجموعة نقل تنطبق على العديد من المصانع المحلية التي تعاني من ارتفاع كلف الطاقة، وضعف بدائل الطاقة المتاحة لا سيما إن الطاقة تشكل نسبة مرتفعة من مدخلات الإنتاج، ومن هذه الصناعات: الحديد، الألمنيوم، الورق والكرتون، والصناعات التعدينية (فوسفات، اسمنت، وبوتاس) وغيرها.

كرادشة يرى أن القطاع الصناعي هو استثمار خاص، في نهاية المطاف، واستمراره يعتمد على تحقيق الأرباح. كذلك يؤكد أن العديد من المصانع المحلية المتوسطة والكبيرة تعتمد على التصدير لبقائها.

لكنه يرى أن ارتفاع الكلف على المصدر المحلي يضعف تنافسية قطاع- يوفر معيشة لـ250 ألف شخص مباشرة ومثلها وظائف غير مباشرة- مقارنة بدول المنطقة (سورية، مصر، السعودية) التي لم تحمّل صناعاتها فوارق ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ويحذر كرادشة من أن هروب المصانع إلى الخارج سيدمر قطاعاً مهماً، ويقعد الكثيرين عن العمل، ويزيد معدلات البطالة المقدرة رسميا الآن ب 1ر14 بالمئة. كذلك يضعف دوران عجلة الاقتصاد، بخاصة أن نشاط قطاعات مختلفة منها النقل، التجارة، التخليص، الصيانة، والخدمات يرتبط بالصناعة.

يقول كرادشة إن القرارات الحكومية ترهق القطاع، وعلى الحكومة الإعلان بصراحة نيتها رفع يدها عن هذا القطاع ليتسنى للمستثمرين فيه وضع خطط مدروسة لنقل استثماراتهم للخارج.

كما أن تراجع القطاع يؤثر على عوائد الخزينة من ضريبتي الدخل والمبيعات التي قاربت خلال عام 2007 مليارى دينار، بحسب خبراء اقتصاد، إلى جانب انعكاسه السلبي على جاذبية الأردن الاستثمارية وأثر ذلك على عجز ميزان المدفوعات.

رئيس غرفة صناعة عمان ثابت الور يعلل تأخر وصول الغاز المصري إلى أن الاتفاق التفضيلي الذي وقعه الأردن أحدث إرباكا لدى الجانب المصري، إذ حصلت المملكة على أسعار جيدة ثابتة لمدة 15 سنة. وكان من المقدر أن يشكل حلاً استراتيجياً لأزمة الطاقة التي تعيشها المملكة.

الور يقول إن الحكومة نقضت اتفاقاتها مع الصناعيين بعد أن وعدتهم بتخصيص حصة من الغاز لقطاعهم الذي تأهب لاستقبال الغاز، لكنه لم يصل لغاية الآن.

الغاز وجّه لقطاع الكهرباء الذي تمت خصخصته خلال السنوات الماضية.

يأمل الور من الحكومة أن تفي بوعودها وتوصل الغاز للمصانع لدعم تنافسية القطاع التي تتراجع في ظل ارتفاع أسعار النفط عالميا التي تجاوزت 110 دولارات للبرميل وارتفاع أسعار المواد الخام.

ويرى أيضاً أن استعمال الغاز يقلل من التكلفة على المصانع بمعدل 5 بالمئة، مطالباً الحكومة ببذل مزيد من الجهود لتوفير الغاز ضمن المرحلة الأولى من الاتفاق المفترض أن توصل الغاز بأسعار تفضيلية وليس الكميات التي ستصل خارج اتفاق هذه المرحلة. ويتحدث أيضا عن الأثر الإيجابي لاستخدام الغاز على البيئة.

يشاطره في الرأي وزير البيئة خالد الإيراني الذي يؤكد أن استخدام الغاز سواء في إنتاج الكهرباء أو الصناعة ينعكس ايجابياً على البيئة، ويخفف نسب الانبعاث لا سيما أن استخدامه يقلص استخدام الفيول الثقيل .

إلا أن الإيراني يشرح بأن الحكومة "تهتم بإيصال الغاز للمصانع لكن حجم الكميات المتاحة هي من يحدّد حصص القطاعات من الغاز".

يضيف الإيراني أن الاعتماد على إنتاج الكهرباء بالغاز وفر موارد مالية للخزينة ستتراوح قيمتها خلال الخمس سنوات المقبلة بين 50 و100 مليون يورو من خلال بيع الكربون، بفضل آلية التنمية النظيفة ضمن بروتوكول كيوتو- الذي وقّع عليه الأردن عام 2003. بموجب تلك الآلية تشتري دول غنية ذوات انبعاث غازات مرتفعة من حصص دول لديها انخفاض في الانبعاث.

ويقر الخبير الاقتصادي طلال الحلواني بالأثر السلبي لتأخير وصول الغاز، لافتاً إلى أنه "يربك عملية التسعير ويقلص حجم الصادرات الوطنية". ويرجع "الحلواني التلكؤ الحكومي إلى سياسة الفزعات التي تتبعها الحكومات في إدارة شؤونها".

ويقول إن المفاوضات "أحيطت بسرية غير مبررة ولم تكن شفافة، إذ إن عدم وصول الغاز إلى المصانع غير مبرر ولا يقوم على أسباب معروفة". الحلواني يؤكد أن الصناعة هي عصب الاقتصاد ومصدر العملات الصعبة، كما أنها تغني الاقتصاد في مرحلة من المراحل عن المساعدات في حال نمت بالشكل المطلوب وتوازن.

اقتصادي

تأخر تنويع الاحتياطي يفقد الاقتصاد 400 مليون دينار

"المركزي" يلتف على سياسة ربط الدينار بالدولار

السجل- خاص

يسعى البنك المركزي إلى الالتفاف على سياسة ربط الدينار بالدولار التي يصر على تطبيقها من خلال إحداث تغييرات جوهريه وعميقة على هيكلية موجوداته من العملات الأجنبية.

تصريحات محافظ البنك المركزي جاءت بعد تعرض السياسات النقدية والمصرفية للبنك للعديد من الانتقادات، لا سيما ما يتعلق بالاستمرار في سياسة الربط رغم حالة السقوط التي يعيشها الأخضر منذ سنوات.

الآراء حول التوجه الجديد تباينت، إذ وصفها الخبير الاقتصادي طلال الحلواني "بالخجول والمتأخر" لا سيما انه جاء بعد نداءات متعددة من الاقتصاديين بضرورة جعل احتياطي المملكة من سلة عملات.

يعتري القرار تنويع الاحتياطيات في هذه الفترة بحسب الحلواني "بعض المخاطر" نظرا لأن سعر صرف اليورو والذهب والجنية الإسترليني والين حاليا في أعلى مستوياته مقابل الدولار وبالتالي فان "عمليات شراء هذه العملات مقابل بيع الدولار تضيف خسارة كبيرة لقيمة الموجودات".

لكن الحلواني يعتبر القرار" خطوة في الاتجاه الصحيح" ويضيف منذ سنوات ونحن "نحذر من العواقب الوخيمة لهذا التعنت" لكن "المحظور وقع" بحسب الحلواني إذ جاءت الخطوة بعد خسائر جسيمة تكبدها الاقتصاد الوطني وتراجع القيمة الشرائية للدينار".

وبعكس الحلواني يرى خبير اقتصادي طلب عدم نشر اسمه أن" الإبقاء عليها بوضعها الحالي في المستقبل القريب أجدى اقتصاديا للسياسة النقدية".

الخبير الاقتصادي يوسف منصور يقدر حجم الخسائر المالية منذ انتكاسة الدولار ب 400 مليون دينار تفوق حجم إنفاق الحكومة على التعليم والصحة، متفقا مع الحلواني بان القرار جاء متأخرا وان السياسة الاقتصادية غير ناضجة.

ويحّمل منصور السياسة النقدية مسؤولية ارتفاع معدلات التضخم إلى نسبة 9 بالمئة العام الحالي، لكنه يؤكد أن تعديل السياسة النقدية سيساهم في تقليص معدلات التضخم بين 3و 4 بالمئة.

التوجه الذي قاده محافظ البنك المركزي الدكتور أمية طوقان واعتبره استراتيجيا قوبل بالترحيب من قبل أوساط خبراء بنكيون وماليون باعتبار أن ذلك يقلل من درجات المخاطرة على رصيد البنك من العملات الأجنبية بالاستناد إلى افتراض اقتصادي "أن التنويع يقلل فرص المخاطر".

السياسة النقدية مسؤولة عن ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية

حتى نهاية العام 2007 سجل رصيد احتياطيات البنك المركزي الأجنبية مستوى قياسيا بلغ حوالي 6864 مليون دينار أو ما يوازي حوالي 9.7 مليار دولار.

يأتي إجراء المركزي بهدف إحداث توازن بين مكونات احتياطات المملكة من العملات الرئيسة ليتوافق هذا الاحتياطي من العملات الأجنبية مع احتياجات التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني من هذه العملات وللمحافظة على قيمتها مرتفعة بزيادة نسبة اليورو والاسترليني والذهب على حساب الدولار مع المحافظة على عدم الإخلال بتوازن تركيبة المدفوعات الوطنية الخارجية بين الدولار والعملات الأخرى.

الخبير المالي ومدير التخطيط والميزانيات التقديرية في بنك الإسكان جمال أبوعبيد فصل بين هذا التوجه في السياسة النقدية على صعيد الاحتياطيات وبين سياسة ربط الدينار بالدولار باعتبارهما سياستين منفصلتين.

يشير أبوعبيد إلى أن تنويع الاحتياطيات الأجنبية يأتي في سياق تقليل المخاطر على هذه الاحتياطيات في حال استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة.

طوقان كان حدد سياسة البنك المركزي في هذا السياق باستعداد البنك لتنويع موجوداته من العملات الأجنبية خلال الستة أشهر المقبلة إذا استمر الدولار في التراجع وتوزيع احتياطي الموجودات مناصفة بين يورو وذهب من جانب والدولار في الكفة الثانية، مشددا على أن سعر الصرف الحالي "ارتباط الدينار بالدولار" يخدم الاقتصاد الوطني. الموجودات المركزي الآن تتوزع على النحو التالي: 70 بالمئة دولار و30 بالمئة يورو واسترليني وذهب.

وحول تأخر إدارة السياسة النقدية في إقرار تنويع الاحتياطي من العملات الأجنبية يشير أبوعبيد إلى أن "القرار مرتبط بالتغيرات على أسعار الصرف ومتغيرات ميزان المدفوعات والتي من الصعوبة استشرافها للمستقبل المنظور والبعيد.

يشدد أبوعبيد على أن" تنويع الاحتياطيات يقلل المخاطر و يرفع قيم الاحتياطي".

الخبير المالي صبري الديسي ذهب إلى ما ذهب إليه أبو عبيد بالتأكيد على أهمية تنويع المخاطر في احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية.

الديسي يدعو إلى تحين الفرصة المناسبة والتوقيت الأمثل لمثل هذا الإجراء والذي سيتم بموجبة إحلال عملات مكان أخرى في الوقت الذي نشهد فيه صعوداً قاسياً لأسعار صرف اليورو والجنية الإسترليني وارتفاع كبير على أسعار الذهب والمعادن النفيسة.

ويؤكد الديسي على أهمية الاستمرار في سياسة ربط سعر صرف الدينار بالدولار باعتبار أن هذه السياسة تخدم الاقتصاد الوطني ضمن المعطيات الحالية.

نحن لسنا الأفضل
في كل مكان
فقط
هنا

السجل
الإشتراك السنوي
لصحيفة السجل
للأفراد 25 دينارا
للمؤسسات 35 دينارا
السجل صحيفة عربية أسبوعية تصدر
كل خميس وتختص في تناول الأحداث
السياسية والمواضيع الإجتماعية
والثقافية
نموذج إشتراك بصحيفة السجل
السّجل
أسبوعية | سياسية | مستقلة

اقتصادي

الضرائب تُشكّل خُمس النمو

الاقتصاد الوطني يواصل التباطؤ

السّجل - خاص

يمر الاقتصاد الوطني بمرحلة تباطؤ للعام الثالث على التوالي مدفوعاً بحصر النمو في قطاعات اقتصادية محددة، وبالتالي انعكاس ثماره على المستثمرين والعاملين في تلك القطاعات، وحجبها عن شرائح واسعة من المجتمع، بحسب خبراء اقتصاد ودراسات تحليلية.

اتجاه مؤشر نمو القطاعات يتأرجح بين الربح والخسارة. ففي الوقت الذي حققت فيه قطاعات الخدمات المالية، والعقار أرباحاً كبيرة ونمت بصورة ملحوظة تراجعت قطاعات حيوية مثل الصناعة والزراعة.

الأرقام تؤكد أن الاقتصاد الوطني حقق نمواً نسبته 5.8 بالمئة بالأسعار الثابتة، خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2007، مع 6.0 بالمئة خلال النصف الأول والتسعة أشهر الأولى من العام 2006.

وزير التخطيط والتعاون الدولي السابق، تيسير الصمادي، يقول إن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي جاء مدفوعاً بنمو قطاع «المال والتأمين والعقارات» الذي ساهم بمقدار 1.3 نقطة مئوية، وبند صافي الضرائب على المنتجات الذي ساهم ب 1.1 نقطة مئوية. كذلك ساهم قطاعا الصناعة التحويلية و«منتجو الخدمات الحكومية» في هذا النمو.

يضيف الصمادي أن القطاعات الأربعة السابقة مجتمعة ساهمت ب 4.0 نقاط مئوية، «أي 69 بالمئة، من معدل النمو المتحقق خلال التسعة أشهر الأولى من العام الماضي».

الصمادي يرى أن «مستويات النمو المرتفعة نسبياً لم تمنع الاقتصاد الأردني من السير نحو التباطؤ للعام الثالث على التوالي، وإن كان بصورة طفيفة، مقارنة بما تحقق خلال السنوات السابقة» على حد تعبيره.

ويرى أيضاً «المبالغة في النمو المقدر لبعض القطاعات أدى إلى التخفيف من حدة تباطؤ أداء الاقتصاد خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2007».

يستنتج الصمادي أن بند صافي الضرائب على المنتجات حقّق، بالأسعار الثابتة، نمواً ملموساً نسبته 9.4 بالمئة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2007. أما بالأسعار الجارية، فنما هذا البند بنسبة 23 بالمئة مقابل نمو نسبته 23.2 بالمئة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2006.

من القطاعات التي لم يطالها النمو وتراجعت مساهمتها في النمو، بحسب الصمادي، قطاعا الزراعة والصناعة الاستخراجية بنسبة 4.9 بالمئة و1.4 بالمئة على التوالي، مقابل نمو الأول بنسبة طفيفة بلغت 0.4 بالمئة وتراجع الثاني بنسبة 8.7 بالمئة خلال فترة المقارنة من العام 2006.

الخبير الاقتصادي، يوسف منصور، يعتبر أن نسبة النمو الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي جاءت من بند الضرائب ما قلّص فرص حدوث تراجع واضح في الاقتصاد الوطني

يقول رئيس جمعية المصدرين الأردنيين، المهندس عمر أبو وشاح، أن الصناعة الوطنية تواجه منافسة شرسة غير متكافئة نتيجة ارتفاع التكلفة على المنتجين بشكل كبير مقارنة بالدول المجاورة.

ويقارن الوضع محلياً بما يجري في دول الجوار، إذ يقول: «الصناعي في تلك الدول يحصل على مزايا متعددة مقارنة بالمنتج الأردني الذي يعاني من ارتفاع الأسعار بشكل كبير».

حول انعكاس الحالة العامة للاقتصاد على القطاعات، يوضح المستثمر في قطاع الإسكان الدكتور نعمان الهمشري أن «من الطبيعي أن يمر العقار في دورات اقتصادية على غرار الحالة التي يشهدها الاقتصاد الكلي».

ويزيد أن «ارتفاع أثمان الأراضي والمواد الإنشائية المختلفة أثر على حجم الطلب والرغبة في التملك مقارنة بالأعوام الماضية، مما يعني ضرورة التأقلم مع معدلات الطلب الجديدة».

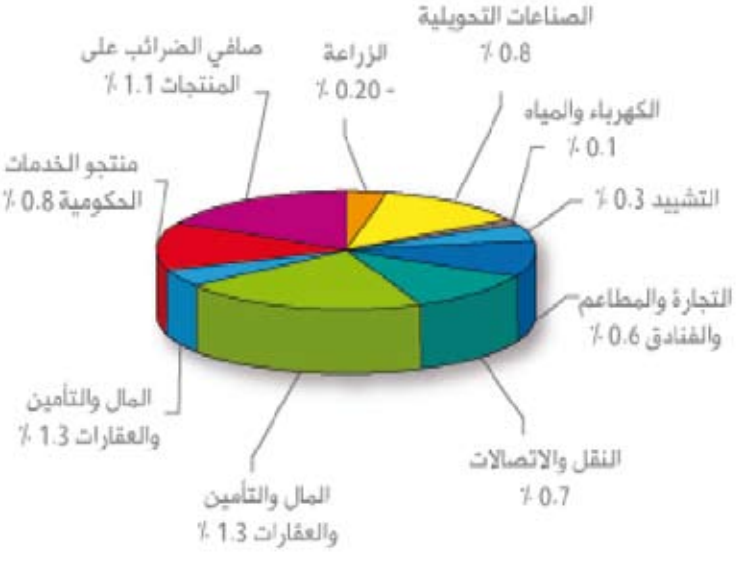

مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو

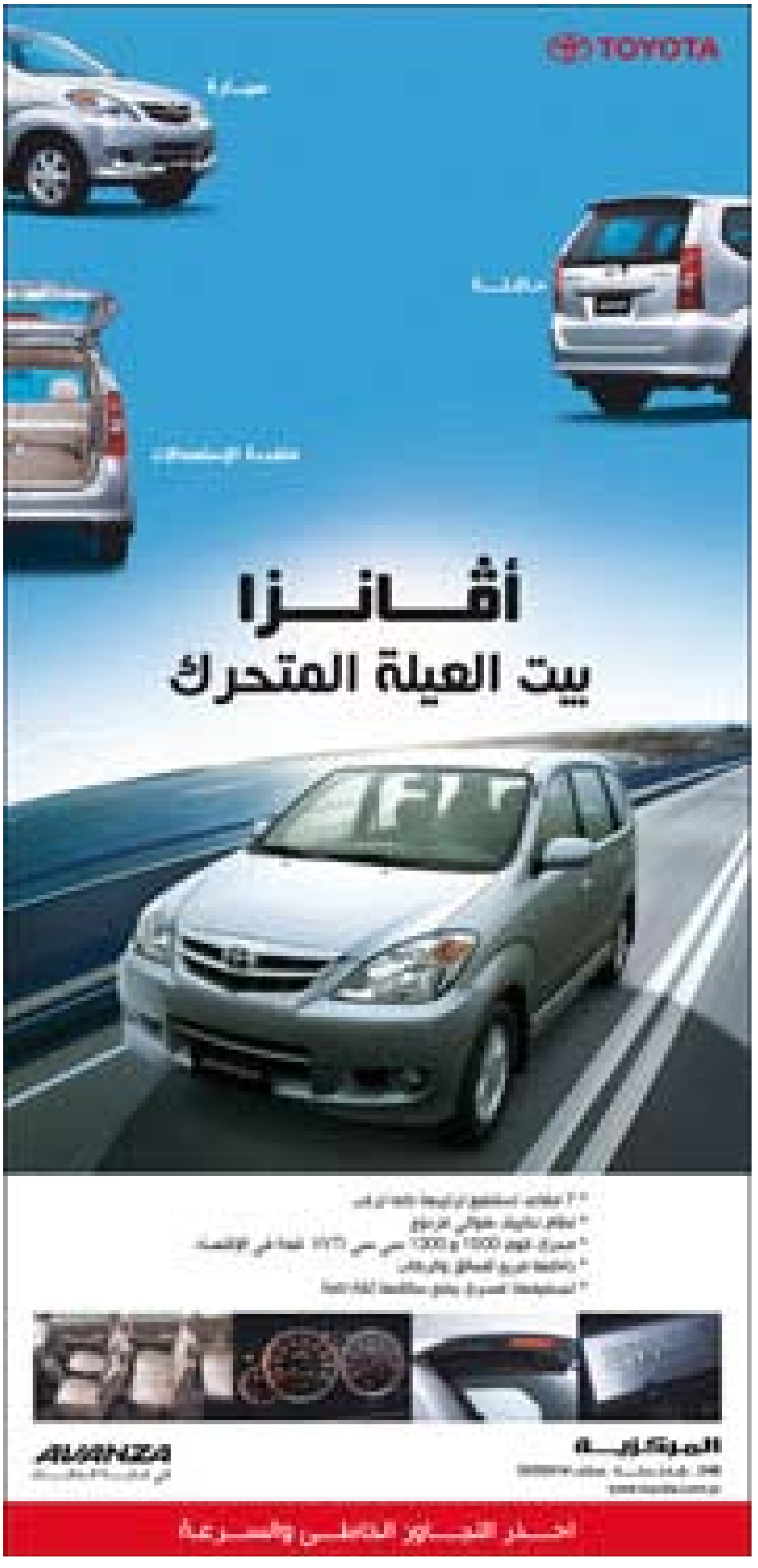

اقتصادي

جنون الأسعار يطال حبة الفلافل

التضخم "الحلزوني والمستورد" ينذر بنسف مدخرات الأردنيين

معاذ فريحات

امتد تأثير إعصار الأسعار الذي عصف بمعظم السلع والخدمات إلى حبة الفلافل في المطاعم الشعبية إذ ارتفع سعرها 10 فلسات، وبذلك انخفضت القوة الشرائية للعشرة قروش من ست حبّات فلافل إلى أربع. الزيادات الحكومية وفي القطاع الخاص عجزت، على ما يبدو، عن الحد من آثار التضخم التي طالت مختلف السلع والخدمات، بالتزامن مع انخفاض القيمة الشرائية للدينار، نتيجة السياسة النقدية المتبعة بربط الدينار بالدولار.

وكان لقرار الحكومة بإعفاء 13 سلعة ومادة غذائية استهلاكية من الرسوم الجمركية والضريبية تأثير محدود في ضبط الأسعار، التي تصاعدت عقب تحرير قطاع المحروقات وارتفاع أسعار السلع والمواد عالمياً في آن.

وزير الصناعة الأسبق، محمد الحلايقة، يرجع القفزات في الأسعار إلى «الزيادة المطردة في أسعار النفط عالمياً ما ألقى بظلاله على أسعار المحروقات في المملكة، الأمر الذي ساهم في التضخم».

ارتفاعات الأسعار في بلاد المنشأ وصلت في بعض الأحيان إلى 100 بالمئة بل تجاوزتها، ما أدى إلى إضعاف القوة الشرائية»، حسبما يضيف الحلايقة.

المحلل الاقتصادي اليساري، منير الحمارنة، يعلل انخفاض القوة الشرائية للمواطنين بعاملين: «ارتفاع الأسعار عالمياً ومحلياً، وانخفاض سعر صرف الدولار الذي يرتبط به الدينار وخفض سعر الفائدة عليه».

الحمارنة يؤكد أن المعادلة الرئيسة التي تهم المواطن هي ما «إذا كان دخله الشهري سيكفيه لعيش حياة كريمة أم لا في ظل فلتان الأسعار التي تعبث بالأسواق لا سيما أن تحرير أسعار المشتقات النفطية أحدث طفرة في أثمان كل شيء؛ المواصلات، وتكاليف الإنتاج، والمياه والكهرباء، ناهيك عن استيراد التضخم من الخارج».

زيادات الرواتب تعجز عن الحد من آثار ارتفاع الأسعار

ويطالب الحمارنة «الحكومة بمزيد من التدخل في الأسواق ووضع سقوف للأسعار، بهدف وقف الجنون الحاصل».

لكن وزراء صناعة وتجارة سابقين يؤكدون أن انضمام الأردن لاتفاقية منظمة التجارة العالمية يحول دون التدخل الحكومي في التسعير، فيما بنص قانون الوزارة على حق الحكومة في تسعير المواد الأساسية.

المحلل الاقتصادي، إبراهيم سيف، يشخّص الاقتصاد الأردني بأنه دخل مرحلة «التضخم الحلزوني»، نتيجة زيادة السيولة في السوق المحلية وارتفاع الطلب الناجم عن زيادة الرواتب. هذه المعادلة أحدثت تضخماً جديداً غير الذي نجم عن ارتفاع الأسعار العالمية (التضخم المستورد) وتحرير قطاع الطاقة».

ويؤكد سيف، أن زيادة رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص لم تحد من آثار التضخم المحلي التي ستتفاقم في المستقبل، إذ يجب «تعويض المواطنين عن فرق الارتفاع بهدف الحفاظ على القوة الشرائية لهم».

تخطط الحكومة لاستكمال خطة رفع الدعم عن المشتقات النفطية أواخر الشهر الحالي، برفع سعر قارورة الغاز من ستة دنانير و25 قرشاً إلى تسعة دنانير ونصف الدينار.

المحلل الاقتصادي، ثابت الور، يشاطر الحلايقة التحليل معتبراً أن «التضخم في الأسعار نتج عن ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً ومحلياً بعد رفع الدعم عن هذا القطاع، وزيادة الطلب على المواد الخام في العالم، وبخاصة الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل: الصين والهند».

في العامين الماضيين بلغت نسبة تراجع الدولار والدينار أمام اليورو 23بالمئة وأمام الباوند 14بالمئة، وتزامن هذا مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية ومنها النفط وجميعها سلع لا ينتجها الأردن بل يستوردها بالعملات الصعبة، مما رفع من كلفة استيراد هذه المواد ورفع معدلات التضخم الذي يتوقع أن يصل هذا العام 10 بالمئة حسب خطاب الموازنة، بخاصة أن العجز التجاري في الأردن يصل إلى 5.3 مليار دينار يدفع معظمه بعملات غير الدولار ويشكّل عجز الواردات باليورو الجزء الأكبر من هذا العجز.

لكن الور، لا يرى أن ارتباط الدينار بالدولار خفض القدرة الشرائية للمواطنين إذ إن 70 بالمئة من تعاملاتنا التجارية الخارجية تتم بالدولار، كذلك يؤكد أن تخفيض قيمته وسعر الفائدة عليه وسعر صرفه لن يحسن الوضع.

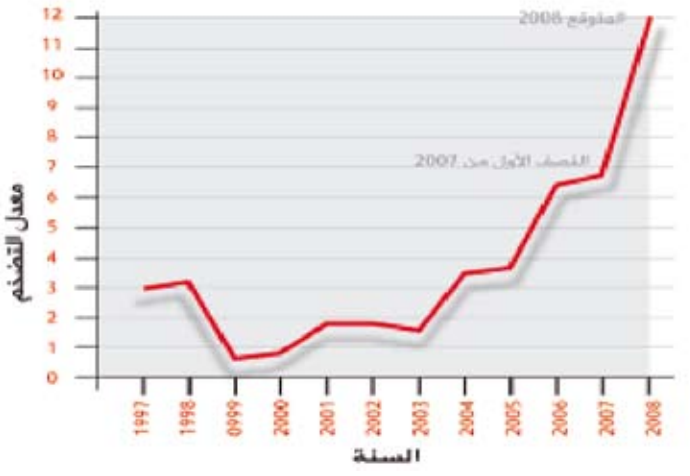

السيولة الزائدة تدفع معدلات التضخم صعوداً

الور، يطالب بالإبقاء على السياسة النقدية، كما هي الآن لا سيما ما يرتبط بنسب الفوائد دون إتباع التخفيض الحاصل في الولايات المتحدة كسبيل لضبط وكبح جماح التضخم عند مستويات معينة.

يوضح الور أن سبب المشكلة هو ارتفاع الأسعار مع ثبات المداخيل المتآكلة، داعياً المتعطلين عن العمل الى التوجه لقطاع الإنشاءات، إذ إن المملكة تعاني من نقص في الموارد البشرية الأردنية في هذا القطاع الذي تتجاوز أجور العاملين فيه 400 دينار شهرياً.

قطاع الإنشاءات الذي بلغ حجم استثماراته خمسة مليارات دينار كانت قيمته المضافة قليلة لا سيما أن العمالة فيه من الخارج.

أما نقيب تجار المواد الغذائية، خليل الحاج توفيق، فيؤكد أن انعكاس ارتفاع الأسعار العالمي على السلع في الدول المجاورة أعلى منه في المملكة.

لكنه يخالف سيف مشدداً على أن زيادة رواتب العاملين حقّقت هدفها في خفض الآثار السلبية على المواطنين.

تشير تقارير دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بنسبة 5.71 بالمئة لشهر كانون الثاني من العام 2008 مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

البورصة لا تستجيب لآخر خفض فائدة "للفدرالي"

السجل- خاص

أخفقت أنباء حول تخفيض الاحتياطي الفدرالي الأميركي معدلات الفائدة الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة وصولا 2,25 بالمئة، وتوقعات أن يتبعه المركزي الأردني خلال الفترة المقبلة في إنعاش بورصة عمان.

بعكس التوقعات هبط الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المدرجة في بورصة عمان على مدار 4 جلسات للتداول بنسبة 2.3 بالمئة أو ما مقداره 206 نقطة ليغلق مع نهاية تداولات الأربعاء عند النقطة 8417 مقارنة 8623 نقطة الأسبوع الذي سبقه.

تعرضت معظم أسعار الأسهم لا سيما الاستراتيجية منها إلى عمليات جني أرباح واسعة النطاق منذ بداية يوم الأحد الماضي، إلا أنها سرعان ما تعمقت .

كذلك، واصلت الشركات عقد اجتماعات هيئاتها العمومية والإفصاح عن الأمور الجوهرية وفي هذا السياق قرر مجلس إدارة الشركة العقارية الأردنية للتنمية توصية الهيئة العامة بتوزيع أرباح بنسبة 20 بالمئة نقدا.

كما أعلنت بورصة عمان أنه سيتم نقل إدراج أسهم شركة التجمعات للمشاريع السياحية من السوق الأولى إلى الثانية اعتبارا من صباح يوم الأحد المقبل، وذلك لانخفاض نسبة الأسهم الحرة للشركة خلال عام 2007 عن 10 بالمئة من عدد الأسهم المكتتب بها.

وكان سهم المصفاة الوحيد سار على نفس نهج الأسهم القيادية بعد أن تجاوز حاجز 15 دينارا لأول مرة منذ عام 2003، ليصل إلى 15.16 دينار للسهم، ومن ثم ليعود إلى الانخفاض.
26.78

كما أنهى سهم شركة مناجم الفوسفات عند الحد الادنى المسموح به للتداول منخفضا بنسبة 4.9% ،ليغلق عند مستوى سعري مقداره 26.78 دينار للسهم، على الرغم من إعلان مجلس إدارة الشركة اعتماد البيانات المالية للشركة لعام 2007 حيث بلغ صافي الربح 46 مليون دينار، كما قرر توصية الهيئة العامة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 20 بالمئة من القيمة الاسمية لرأس المال.

من جهته يؤكد رئيس جمعية معتمدي سوق رأس المال جواد الخاروف «أن عمليات جني الأرباح في الأسواق المالية أمر طبيعي وتدل على صحة السوق المالي».

يعتبر الخاروف «أن ما تحقق من قفزات للمؤشر العام من مستوى 6500 نقطة وصولا إلى فوق 8000 نقطة أمر ايجابي ويعكس ثقة المستثمرين في الإقبال بالأوراق المالية».

وبلغ حجم التداول الإجمالي يوم الأربعاء 19 85.0 مليون دينار وعدد الأسهم المتداولة 19.2 مليون سهم، نفذت من خلال 15929 عقداً.

وبمقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة الأربعاء الماضي البالغ عددها 166 شركة مع إغلاقاتها السابقة، فقد أظهرت 53 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، و 82 شركة أظهرت انخفاضاً في أسعار أسهمها.

الشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً في أسعار أسهمها هي البوتاس العربية ، الدولية للاستثمارات الطبية ،الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية، الأمل للاستثمارات المالية ، والزرقاء للتعليم والاستثمار .

أما الشركات الخمس الأكثر انخفاضاً في أسعار أسهمها فهي تهامة للاستثمارات المالية، دار الغذاء ،المجموعة العربية الأوروبية للتأمين ،الأردنية لصناعات الصوف الصخري ، ومصانع الاسمنت الأردنية .

استهلاكي

موجة الغلاء تغير أنماط الاستهلاك، وتضر صغار التجار

علا الفرواتي

يؤكد مواطنون وتجار جملة وتجزئة واقتصاديون أن عادات الاستهلاك في الأردن تشهد تحولات جذرية، تتمثل في تغير عادات الناس في الإنفاق والاستهلاك بفعل تغير القواعد الأساسية التي حكمت السوق لسنوات.

الشرارة التي أشعلت هذه التحولات كانت الموجة الأخيرة من ارتفاع الأسعار التي تلت رفع الحكومة للدعم عن المشتقات النفطية، والتي شملت جميع أنواع السلع الأساسية والغذائية والكمالية. وكان المواطن محدود الدخل ضحيتها الأولى.

وكان من الطبيعي أن تتفاوت ردود أفعال المواطنين على موجة الغلاء هذه. فالفئة الميسورة لم تتأثر بالارتفاعات المتوالية كليا، والمتوسطة بدأت في عملية ضبط لإنفاقها من خلال التحول من شراء مواد عالية الكلفة جيدة الصناعة إلى مواد اقل جودة وارخص سعرا. أما الفئة الأكثر تضرراً فكانت ذات الدخل المحدود والمتوسط والمتدني، فقد تلقت هذه الفئة صدمة كبيرة جعلتها تضغط نفقاتها إلى حدود قصوى. لكن ما تشترك فيه الفئات الثلاث هو أنها قلصت المبالغ التي تخصصها شهريا لغايات الادخار بمستويات مختلفة، وأحيانا إلى حد الصفر.

وسام عبد العزيز التي تعمل معلمة في إحدى مدارس الكرك قلصت إنفاقها على المواد التموينية في الشتاء بشكل كبير لتتمكن من تأمين ما يكفي للإنفاق على التدفئة. تقول:"لدي ثلاثة أولاد ولكنني أخيرا لم أتمكن من شراء الكميات المعتادة من الحليب المجفف لهم. حتى عاداتي في الطبخ تغيرت، فأنا أطبخ ما يكفي ليومين وبالتالي أقلص من الإنفاق على الطعام، كما أنني توقفت عن شراء التسالي وحلوى الأطفال."

أسعار الحليب المجفف شهدت ارتفاعا كبيرا تجاوزت نسبته 150 بالمائة، ورغم ذلك فإن السوق ما زال يشهد نقصا حادا في هذه المادة مع إحجام التجار عن استيرادها لضعف مبيعاتها من جهة ولارتفاع أسعارها عالميا من جهة ثانية.

الفئات التي توصف بأنها "الأقل حظا" لجأت مع ارتفاع الأسعار إلى الاستدانة ممن يمكن الاستدانة منهم أو من البنوك وترتيب المشاركة في جمعيات. الأرملة أم صقر التي تقطن جبل الأشرفية تستدين أكثر من ضعف راتبها كل شهر، من الأقارب أو "على حساب راتبها"، الذي لا يتجاوز 120 دينارا شهريا.

أم صقر وهي عاملة نظافة في إحدى المدارس الخاصة وتربي خمسة أطفال أكبرهم في الثامنة عشرة تشتكي أنها "تخاف من المستقبل ومن الناس الذين تستدين منهم"، فهي غير متأكدة من قدرتها على سداد تلك الديون.

المحلل الاقتصادي يوسف منصور يشير إلى أن أيام توافر السيولة التي سادت في الأعوام 2004 حتى 2007 انتهت في ظل تغير توقعات الناس بالنسبة للاقتصاد.

يقول منصور:"عندما يكون المواطنون متفائلين بالاقتصاد يكون إنفاقهم أكبر لأنهم يشعرون بأمان المستقبل. ولكننا نشهد الآن تحوطا كبيرا عند المواطنين وإنفاقا أقل لان ثقتهم بالمستقبل قلّت."

ويلحظ تغيرا في أولوية الصرف عند المواطنين تراجع فيها إنفاقهم على السلع التي تعد ترفيهية: " مثلا المطاعم المخصصة لذوي الدخل المتوسط تشهد تراجعا في المبيعات فيما تبقى المطاعم الشعبية والمطاعم الفارهة على حالها فلكل منها روادها." إلى ذلك، برزت مشكلة «ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة» في استطلاع للرأي العام أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حول حكومة رئيس الوزراء نادر الذهبي بعد مرور مائة يوم على تشكيلها بشكل غير مسبوق من ناحية التركيز عليها من قبل المستجيبين.

ووجد الاستطلاع أنه فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين، أفادت أغلبية مستجيبي العينة الوطنية (54.7بالمئة) بأن وضع أسرهم الاقتصادي قد ساء مقارنة بثلاث سنوات مضت فيما قال 12.9 بالمئة من العينة الوطنية بأن وضع أسرهم الاقتصادي قد تحسن مقارنة بوضع أسرهم الاقتصادي قبل ثلاث سنوات، وأفاد 31.9 بالمئة بأن وضع أسرهم بقي كما هو. مدير السوق في أحد المولات الكبرى، يؤكد أن التراجع في الإنفاق يقدر بأكثر من 50 بالمائة.

ويؤكد مدير السوق الذي فضل عدم الكشف عن هويته أن مشتريات السوق بالجملة تراجعت بسبب تقلص إنفاق المواطنين. يقول:"كنا مثلا نشتري شهريا نحو 100 كرتونة من الجبن، في الأشهر القليلة الماضية، فقلصنا هذا العدد إلى نحو 30 كرتونة."

محمد سالم، أحد تجار المفرق في منطقة الهاشمي الشمالي، يرى تركيزا من قبل المشترين على المواد الأساسية وإغفال المواد الثانوية. وقد عدل سالم مشترياته بالجملة على هذا الأساس فهو يشتكي من أن مبيعاته باتت تأخذ منحى مستمرا في التناقص.

البائع الخمسيني الذي يعمل في هذه البقالة منذ نحو 30 عاما لاحظ أن المواطنين باتوا يبتعدون عن تخزين المواد الغذائية ليستعيضوا عنها بشراء ما يكفيهم لأيام قليلة فقط. ويضيف بشيء من الحسرة:"زبائني كانوا يزورونني مرة واحدة شهريا ويشترون كميات تكفيهم لشهر وأكثر. الآن معظمهم يشتري كميات أقل على فترات قصيرة. من كان يشتري ما مجموعه 100 دينار شهريا أصبح يشتري بخمسين ودفتر الدين أمتلأ الآن أكثر من أي وقت مضى."

"قطاع المواد الغذائية يمر بأيام صعبة ويشهد ركودا غير مسبوق والمبيعات انخفضت بأكثر من 50 بالمائة عن السنوات القليلة الماضية." يسرد نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق رؤيته للأوضاع قبل أن يضيف: "أكثر من 10 آلاف تاجر مفرق وأصحاب بقالات صغيرة باتوا مهددين. هؤلاء التجار الذين لا يتجاوز صافي دخلهم 400 دينار شهرياً، لا يحظون بضمان اجتماعي أو صحي أو أي ضمان للمستقبل يواجهون الآن أوقاتاً صعبة حقا."

بورصة الاستهلاك

الباذنجان والكوسا

بدأ سوق الخضراوات المحلي يتعافى من صدمة الصقيع التي ضربت السوق في شباط/فبراير العام الحالي. موجة الدفء التي سادت المملكة أنضجت الخضراوات مبكرا مما دفع بكميات كبيرة منها إلى السوق المحلية. أسعار محصولي الكوسا والباذنجان الذين كانا الأكثر تأثرا بموجة الصقيع سجلت انخفاضا واضحا في ظل إقبال المواطنين على شراء كميات من هذين المحصولين اللذين غابا عن موائد كثير من الأردنيين في الأشهر القليلة الماضية.

٥٠ عاما
٥٠ ولا أطيب!
وابر
٥٠ عقود من الطعم اللذيذ
على مزاجك... انت

ثقافي

كـتـــــب

قالت ضحى

بهَاء طَاهِر

رواية - دار الآداب - 200 صفحة.

◄ يقول الناقد د. علي الراعي: «النظر السطحي لهذه الرواية يقول إنها - في بعض أجزائها - تتعامل مع «السياسية» تعاملاً مباشراً، قد يبدو متنافراً مع الأسطورة والشعر والحلم، غير أن هذا بالضبط هو ما لم تفعله «قالت ضحى». وإنما فعلت نقيضه. وعند البعض، قد تبدو الرواية سيمفونية بديعة، رائعة الأنغام، متفاوتة الطبقات، مختلفة الإيقاع، تعلو إلى السماء وتهبط إلى الأرض دون خلل أو اهتزاز.

غير أنـي أفضل أن أشبهها بآنية إغريقية بديعة الجمال. تجمع إلى جمال الشكل دقة الحفر والتسجيل والرسم على سطحها الأملس تارة، الجعد تارة أخرى، الكامل التشكيل الذي لا تبين خطوطه لأن هذه الخطوط موظفة كلها في خلق العمل ككل. وبهذه لا يصنّف النقد البصير الرواية على أنها قصة حب أو حكاية سياسية، أو وثيقة اجتماعية، وإنما يقول إنها عمل فني يضم هذا كله جهيراً، أو مهموساً، أو مومئاً إليه. يقول النقد إن هذه الرواية هي ذاتها وحسب.

وكفى بهذا فخراً لأي روائي.

الخمر والنبيذ في الإسلام

علي المقري

رياض الريس للكتب والنشر - 142 صفحة

◄ من الناشر: «في هذا الكتاب يتناول الشاعر والباحث اليمني علي المقري مسألة الخمر والنبيذ في الإسلام، من خلال النصوص القرآنية والمصادر والمراجع التاريخية، ويعرض لاختلاف الفقهاء والباحثين في مسألة تحريم الخمر، ويبيّن أنه لا حدّ أو عقوبة في القرآن والسُنّة على شارب الخمر، واتفاق مراجع إسلامية على أن النبيذ حلال.

الكتاب يبدأ بتعريف الخمر والنبيذ، مروراً بمكانة الخمر قبل الإسلام وصولاً إلى تناول الخمر والمجون في العصرين الأموي والعباسي.

واللافت أن المؤلف يرى في الدين جوهره: إعمال العقل والفكر والعلم. وهو بذلك أقرب إلى الدين من حراسه المزعومين حيث لا تكاد تخلو سورة في القرآن من الدعوة إلى التعقل والتعلّم والتفكّر إلخ».

الناشر.

الحدث والخطاب:

الحداثة الإسلامية والقومية والأصولية

مراجعة: جون كالفرت*

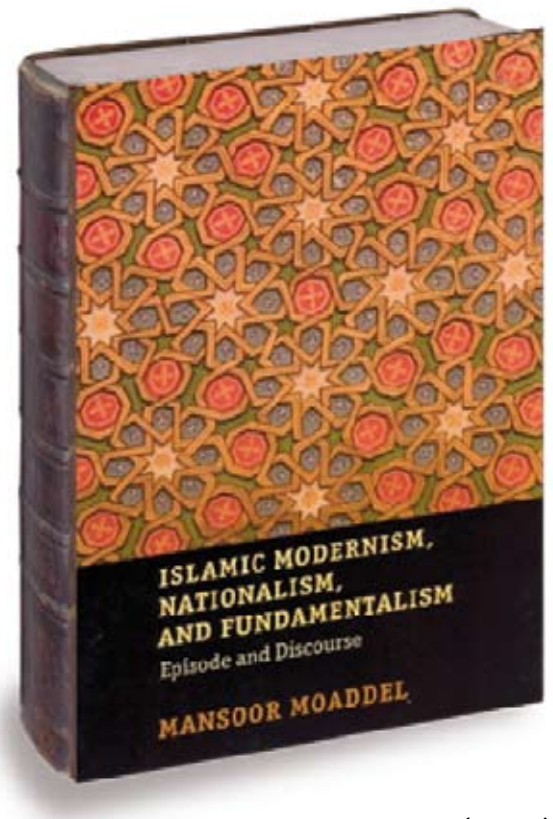

◄ **منصور معدل**
◄ **منشورات: مطبعة جامعة شيكاغو: شيكاغو**
◄ **عدد الصفحات: 448 صفحة**

◄ في هـذا الكتاب، يشرع منصور معدل في شرح انبعاث خطابات الحداثة الإسلامية والقومية والأصولية في تاريخ الشرق الأوسـط وجنوب آسيا الحديث. يسأل معدل، ما هي العوامل التي دفعت الفاعليات التاريخية إلى صوغ هذه الخطابات الخاصة؟ ولماذا اختلفت هذه الخطابات من بلد إلى آخر. ولماذا تغلبت الأصولية الإسلامية على الأيديولوجيات الأخرى بوصفها خطاب المعارضة المهيمن في العالم الإسـلامـي الحديث؟ وفـي بحثه عن أجوبة عن هذه الأسئلة، يضع معدل نموذجا اجتماعيا يهدف إلـى ربط علاقة الأفكـار بالتحول الاجتماعي الـذي حـدث فـي أرض الإسـلام في العصور الحديثة. وهي مهمة طموحة وتتطلب من المؤلف رسم لوحة كبيرة على القماش. ومـن حيث التسلسل الزمني، يغطي الكتاب الفترة الممتدة بين سقوط الإمبراطوريات الإسلامية فـي الـقـرن الـثـامـن عـشـر وصـعـود الأصـولـيـة الإسـلامـيـة خـلال النصف

في المملكة الأردنية الهاشمية، لم توفر أيديولوجيا الدولة المتنوعة نسبيا الشروط اللازمة لنهوض أصولية متطرفة

الثاني من القرن العشرين. وعلى المستوى الجغرافي، يتوقف معدل عند أمثلة من النتاج الأيديولوجي في شمال الهند وسوريا ومصر والجزائر والأردن وإيران.

ويركز نموذج معدل التوضيحي على المفهوم التوجيهي لـ"لحدث"، الـذي يـعـرفـه بـوصـفـه فـتـرة من الاستمرارية الأيديولوجية تتشكل في إطار السياق السياسي الاجتماعي للدولة الحديثة. وبحسب معدل فإن "الأحـداث" تتميز عن بعضها بعضا مـن خـلال الـحـوادث الحاسمة مثل الانـقـلابـات العسكرية والتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعـلـى الـرغـم مـن نسق الانقطاع الأيديولوجي، فإن كل حدث يتصل بما أتى قبله طالما أنه تشكل في الإطار المفهومي السائد. وتقوم الجماعات المعارضة والمثقفون المنشقون بـ"استهداف" خطاب النظام الاجتماعي أو السياسي الموجود. وفي أثناء ذلك، فإنهم يستوعبون كثيرا من ملامحه التكوينية. ويتضح نموذج معدل من خلال الديالكتيك الهيغلي، غير أنه بدلا من أن يعكس مركبا من الأفكار، فإن خطاب كل حدث جديد يجهد لأن يميز نفسه في صورة استطرادية عما قبله.

في هذا الإطار يضع معدل أربعة احتمالات، يعتمد كل منها، أولا، على مـا إذا كـان الحقل السائد للمعنى تعدديا أو كليا، وثانيا، على ما إذا كان الهدف هو المجتمع المدني أو الدولة. وبحسب معدل فإن الحداثة الإسلامية التي ظهرت في الهند ومصر وإيران خلال القرن التاسع عشر استهدفت الـتـعـدديـة الـمـتـحـولـة للمجتمع المدني الإسلامي التقليدي وشكلت بواسطتها. وبالطريقة نفسها، فإن الانفتاح النسبي للقومية الليبرالية في بدايات القرن العشرين عكست تعددية الملكيات الضعيفة المسيطر عليها من الخارج، ونخب الدولة في مصر وسوريا وإيران.

وفـي الـمـقـابـل، فـإن الخطابات الشمولية داخـل المجتمع المدني تميل إلـى أن تكون مستهدفة من قبل الخطابات الواحدية للمجموعات الطائفية، مثل، حركة بابي المعارضة في القرن التاسع عشر في إيران، والتي تحدت المؤسسة الدينية الشيعية في حين أن الأيديولوجيات الشمولية التي تميز الدول البيروقراطية السلطوية أفرزت صورتها العاكسة في الخطاب الـواحـدي لـلأصـولـيـة الـراديـكـالـيـة. وبـحـسـب مـعـدل فـإن مـنـطـق هـذه الأصولية متضمن في تحدي النظام الجمهوري في مصر من قبل سيد قـطـب وتـلامـذتـه، وفـي الـخـطـاب السلطوي لجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر والتي تشكل نسخة مؤسلمة

كلما قل تدخل الدولة في الثقافة، زاد صعود الأيديولوجيات الاجتماعية

غير مهادنة للقومية العلمانية لجبهة التحرير الجزائرية.

وفي كلتا الحالتين، فإن متحدي الأصولية حاولوا قلب ممارسة سيادة الدولة وأيديولوجيتها على رأسها. ويـدرك معدل وجـود تنويعات على نـمـوذجـه، فهو يشير إلـى المملكة الأردنـيـة الهاشمية حيث لـم توفر أيديولوجيا الدولة المتنوعة نسبيا الـشـروط الـلازمـة لنهوض أصولية مـتـطـرفـة، وإلـى جـمـهـوريـة إيـران الإسـلامـيـة حيث مـيـزان الـقـوة بين القائد الروحي والرئيس والبرلمان قد خفف من الشمولية وأدى إلى انبعاث تيار تعددي معارض يمثله، في أبرز صوره، عبد الكريم سورش.

خـلال صـوغـه لمنهجه، يطرح معدل أسئلة حول نظريات ماركس وماكس فيبر ودوركـهـايـم، والذين أثبت كل منهم، بطرق مختلفة، وجود تطابق بين الأيديولوجيا والتركيبة الاجـتـمـاعـيـة. وبـحـسـب مـعـدل فـإن هـذه النظريات شديدة الاختزالية. فالنظرية الماركسية حول الطبقات، مثلا، لا يمكنها تفسير السبب في أن الأصولية في مصر كان رأس حربتها الطبقة الوسطة الحداثية، وفي إيران قادها العلماء وتجار الـبـازار. وعلى أي حال، فإنه يرفض المنهج ما بعد الحداثي لفوكو وإدوارد سعيد. ورغم أنه يتفق مع سعيد على أن النصوص الـديـنـيـة والأدبـيـة تشكل إشـارات ضئيلة الأهمية للسلوك الاجتماعي للمسلم، فإنه لا يعتقد، مثل سعيد، بأن الخطاب يشكل أساسا من قبل السلطة. وبـدلا مـن ذلـك يستوحي بعض أعمال روبـرت ووثنو ورانـدل كولينز مجادلا بـأن الأيديولوجيات تنتج في إطار بيئات تاريخية محددة. وهـذا المنهج يـحـرره بحيث يـدرس الموارد المتعددة وتأثيرات المثقفين والتكوينات الاقتصادية والمواجهات أيديولوجيا الدولة المتنوعة نسبيا الشروط اللازمة لنهوض أصولية متطرفة، وإلـى جـمـهـوريـة إيـران الإسـلامـيـة حيث مـيـزان الـقـوة بين القائد الروحي والرئيس والبرلمان قد خفف من الشمولية وأدى إلى انبعاث تيار تعددي معارض يمثله، في أبرز صوره، عبد الكريم سورش.

خـلال صـوغـه لمنهجه، يطرح معدل أسئلة حول نظريات ماركس وماكس فيبر ودوركـهـايـم، والذين أثبت كل منهم، بطرق مختلفة، وجود تطابق بين الأيديولوجيا والتركيبة الاجـتـمـاعـيـة. وبـحـسـب مـعـدل فـإن هـذه النظريات شديدة الاختزالية. فالنظرية الماركسية حول الطبقات، مثلا، لا يمكنها تفسير السبب في أن الأصولية في مصر كان رأس حربتها الطبقة الوسطة الحداثية، وفي إيران قادها العلماء وتجار الـبـازار. وعلى أي حال، فإنه يرفض المنهج ما بعد الحداثي لفوكو وإدوارد سعيد. ورغم أنه يتفق مع سعيد على أن النصوص الـديـنـيـة والأدبـيـة تشكل إشـارات ضئيلة الأهمية للسلوك الاجتماعي للمسلم، فإنه لا يعتقد، مثل سعيد، بأن الخطاب يشكل أساسا من قبل السلطة. وبـدلا مـن ذلـك يستوحي بعض أعمال روبـرت ووثنو ورانـدل كولينز مجادلا بـأن الأيديولوجيات تنتج في إطار بيئات تاريخية محددة. وهـذا المنهج يـحـرره بحيث يـدرس الموارد المتعددة وتأثيرات المثقفين والتكوينات الاقتصادية والمواجهات الاقتصادية الاجتماعية التي توفر لكل من "أحداثه" خصوصية تاريخية. قـد يكون تبني هـذا المنهج مثمرا لتقصي تغيرات أيديولوجية أخرى في المنطقة. ويتساءل المرء كيف يمكن تطبيقه، مثلا- لفهم انبعاث العولمة الأصـولـيـة الإسـلامـيـة أخـيـرا والتي تقصاها أوليفر روي.

إن مـعـدل واضـح فـيـمـا يتعلق بالمنهجية، ولكن الجزء الأساسي من كتابه يتكون من حالات دراسة تكتسي لحما من خلال التفاصيل. فهو يرجع إلى الأعمال الثانوية المهمة في هذا الحقل، وكذلك إلى كثير من المراجع الأولية. إن المدرسين وطلاب المراحل المتقدمة في تاريخ الشرق الأوسط سوف يقدرون الحرص الذي جمع به روايته الخاصة بالتغيير والثورة في قلب العالم الإسلامي ويستفيدون منه. وفي هذه الفصول الوسطى من الكتاب يوفر معدل شرعية تاريخية لدعواه المركزية بأنه "كلما كان تدخل الدولة بالثقافة أكبر، كلما زاد احتمال صعود الأيديولوجيات السياسية؛ وكلما قل تدخل الدولة في الثقافة، زاد صعود الأيديولوجيات الاجتماعية." (ص 17) لقد وضع منصور معدل عملا في علم الاجتماع التاريخي المقارن يوفر مثالا مقنعا لتطور الأيديولوجيات الإسلامية الحديثة.

*** بالتعاون مع المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط 39 (2007) International Journal of Middle East Studies**

ثقافي

بعد "الفرسان الثلاثة"

ألكسندر دوما يكتب "الفارس الأخير"

عرض: غراهام روب

ما زالت لدى ألكسندر دوما (الأب) (1870-1902) رواية جديدة يقدمها لقرائه هذا العام. إنها قصة الفارس الأخير (المنشورة بالفرنسية عام 2005 وبالإنجليزية عام 2008)، والتي تقدم نموذجا للأقدار الملتوية للمغامرين الذين يكتب عنهم دوما من أمثال الكونت دي مونتي كريستو والفرسان الثلاثة. وقد اكتشف الناقد المختص بأعمال دوما كلود شوب بقايا مخطوطة الكتاب بينما كان يتقصى حياة الروائي في الثمانينيات في المكتبة الوطنية في باريس. وقد عثر شوب بالمصادفة عليها بينما كان يبحث عن معلومات منسية حول دوما، وبدلا من ذلك وجد رسالة كتبها دوما ردا على نقد كتب عن قصة تجري أحداثها في عهد نابليون. وقاد مزيد من التقصي شوب إلى "الفارس الأخير"، وهي قصة ملحمية نموذجية لأدب دوما يقدمها على مدى 118 فصلا من دون أن يصل إلى أي خاتمة.

كتب دوما الرواية في نهاية حياته، ونشرها مسلسلة في شهري كانون الثاني وتشرين الأول من العام 1869 قبل أن يرحل عن عالمنا في العام 1970. ويتذكر شوب في مقدمته الرشيقة أنه بعثوره على رواية "نشرت مسلسلة على مدى ما يقرب من العام، بإمكاني أن أتخيل أنني لا بد كنت على درجة من السعادة وكأنني اكتشفت إلدورادو (أرض الذهب). ان دوما نفسه سيفعل بها حين كان يحول حلقات ملحمة أخرى إلى رواية. وقد وصلت المخطوطة في صيغتها الجديدة إلى محلات بيع الكتب الفرنسية قبل عامين لتلقى الثناء من جانب النقاد والقراء على حد سواء.

والآن تظهر المخطوطة التي اكتشفها شوب لأول مرة بالإنجليزية بمساعدة مترجمها لورين يودير، ولهم كلهم يعود الفضل في جعل "الفارس الأخير" تقرأ وكأنها إحدى كلاسيكيات دوما، ببطلها هكتور، كونت سانت هيرمين. وكما يلاحظ شوب فإن هكتور منتقم، مثل إدمون دانت في الكونت دي مونت كريستو، فكل منهما يعاني بوصفه لاعبا صغيرا في الصراعات السياسية – وهو يخسر كل شيء نتيجة لذلك؛ دانت يخسر حب حياته بسبب المؤامرات السياسة في "مونت كريستو"، أما هكتور، ففي يوم زواجه، يبر بوعد أقسم عليه لقائد متمرد أساء إليه نابليون، بدلا من الزواج من فتاة أحلامه. إنه يقاتل نابليون من دون ندم، وفي النهاية، فإن سلطة نابليون الصاعدة تكلف هكتور والده واثنين من أخوته بسبب تعاطفهم مع الملك البوربوني المخلوع. وبينما يتخلى دانت عن ماضي التشرد الذي يعيشه لصالح أجواء أرستقراطية وهو يتعقب انتقام حياته، فإن هكتور يحيد عن ماضيه بإسقاط لقبه المبجل وتحجيم خلفيته النبيلة.

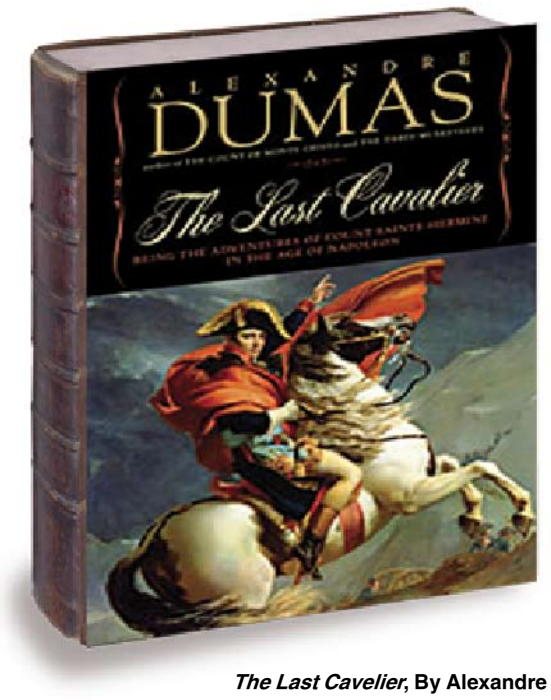

***The Last Cavelier*, By Alexandre Dumas**

تشترك الروايتان في تمتعهما بمزايا دوما الكلاسيكية بالقص من دون توقف الممزوج بالجرأة، وقد يكون جيمس بوند وإنديانا جونز وآخرون يدينون بفضل كبير إلى دوما الذي يملأ حكاياته بمغامرات مثيرة وأمكنة غرائبية.

يجوب هكتور الكرة الأرضية بحثا عن المغامرة، ويأمل بموت سريع، ولكنه يفشل في ذلك في صورة مدوية. وبفضل اللّه، ودوما كذلك، يأخذنا هكتور المتحفز للتجوال من باريس إلى أدغال بورما وما وراءها، ويقتل سمكة قرش بسكين وهو ينقذ بحارا في مياه المحيط. وفي جزر الهند الشرقية يقتل هكتور عددا من النمور ويقتل أفعى طولها أربعة أقدام ويدرب الفيلة لحمايته في أثناء رحلته. ولم تكن تلك سوى البداية، ففي كل منعطف يواجه هكتور المخاطر ولكنه يستمر. ويروي لنا دوما حكايته الطويلة بفرح وبغمزة محببة من عينه. يحاول هكتور أن يخفي أهميته بانتحال اسم رينيه العادي، ولكن مغامراته تفوق التصنيف، فنابليون يبقي على حياته بعد أن يفقد أثر الحكم السياسي بالسجن على هكتور، ولكنه يحكم على الكونت سانت هيرمين بالقيام بدور وضيع كجندي عادي. وعلى أي حال، فإن هكتور يتألق أينما ذهب مثل زيلغ (شخصية في فيلم لوودي آلن يحمل الاسم نفسه) متحمس وشجاع. وهو يصل في ذروة معركة الطرف الأغر ويقتل اللورد نلسون في لمحة إضاءة فريدة في يوم هزيمة البحرية الفرنسية.

تعاني رواية "الفارس الأخير" من الاستطراد والخطابية – وهي نقطة ضعف مشتركة في روايات دوما. ومن الجدير بالتذكر أن دوما كان يكتب بانتظام حلقات مسلسلة مليئة بالحشو، جزئيا لأنه كان قاصا غير عادي، وجزئيا لأنه كان مبذرا غير عادي، وعلى الدوام على حافة الإفلاس. لا يمكن لكائن أن يقاوم رواية دوما الكلاسيكية المفقودة، رغم أن عظمتها الملحمية مخدوشة قليلا لافتقارها إلى خاتمة. فهي تتوقف فقط، وهذا الافتقار المحبط، إن لم يكن أكثر، للخاتمة، يمثل تحية تقدير مناسبة لهذا القاص الذي لا يكل، فالموت فقط هو الذي كان قادرا على إسكاته.

ولد ألكسندر دوما في 24 تموز 1802 في قرية فييه كوتيريت في منطقة أين شمال شرقي باريس. وكان أجداده لوالده ينتمون إلى طبقة النبلاء، فقد كان جده قوميسارا عاما في سلاح المدفعية في مستعمرة سان دومينيك (الآن هايتي)، أما زوجته ماري كوسيت دوما فقد كانت من عبيد الكاريبي الأفارقة السابقين. وقد تزوج ابنهما ثوماس ألكسندر دوما من ماري لويز إليزابيث لابوريه، وهي ابنة مدير فندق. وكان ثوماس ألكسندر جنرالا في جيش نابليون، ولكنه فقد الحظوة، ما أدى إلى إفقار العائلة.

حين ولد دوما الصغير كانت عائلته قد فقدت جميع مظهر الثراء، وكانت والدته الأرملة تكافح لتوفير تعليم لائق له. توفي الجنرال دوما في العام 1806، قبل أن يبلغ ألكسندر الرابعة من عمره، تاركا لوالدته المفقرة أن تربيه في ظل هذه الظروف الصعبة. ورغم أن ماري لويز كانت غير قادرة على توفير الكثير لابنها في مجال التعليم، فإن ذلك لم يقف حائلا بين ألكسندر الصغير وحبه للكتب، فقرأ كل شيء وقعت عليه يداه.

حين كبر ألكسندر، كانت قصص والدته عن شجاعة والده أثناء خدمته العسكرية خلال سنوات مجد نابليون الأول تغذي خياله الخصب حول المغامرة والأبطال. ورغم فقرها فإن أسرته كانت لا تزال تملك شهرة والده الكبيرة وارتباطاته الأرستقراطية، وبعد عودة الملكية انتقل الكسندر الذي كان في الحادية والعشرين من عمره إلى باريس حيث حصل على عمل في مكتب دوق أورليان في القصر الملكي. وبالرغم من طفولته الصعبة فإن دوما حقق نجاحا ككاتب مسرحي وروائي بحلول أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد كتب ما يزيد على عشرين رواية وقصصا ويوميات تاريخية حول مغامرات كبرى استحوذت على خيال الجمهور الفرنسي الذي كان ينتظر بصبر فارغ شراء مسلسلاته الملحمية المستمرة. وقد وفرت له كتاباته كثيرا من المال، ولكن دوما كثيرا ما كان يقع ضحية للديون نتيجة لإنفاقه الباذخ على النساء والحياة رفيعة المستوى. وكثيرا ما كان "قصر مونت كريستو" الذي بناه يمتليء بالغرباء والمعارف الذين كانوا يستفيدون من كرمه.

وفي الثلاثين من تشرين الثاني 2002 سجي جثمان ألكسندر دوما الأب في البانثيون في باريس جنبا إلى جنب مع "عظماء أجدادنا" من الرجال (وامرأة عظيمة هي ماري كوري). وعلى الرغم من رغبة دوما في أن يدفن مع والديه، فإن بلدته الأصلية فييه كوتيريت اضطرت للموافقة على نقل رفاته إلى العاصمة. وقد رافق جثمانه مئة ممثل يرتدون ملابس شخصيات رواياته إلى مثواه الأخير. وقد لف الكفن بقماش مخملي أزرق كتب عليه الشعار المعهود للفرسان الثلاثة: "الكل للواحد والواحد للكل"!

نيويورك ريفيو أوف بوكس 2008

الكساندر دوما «الأب»

كتب

جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل

د. مجدي حماد

عالم المعرفة - 535 صفحة

من الناشر: «إن وجود الجامعة قد أصبح على المحك، لأن المستقبل العربي ذاته يتعرض لمخاطر وتحديات جدية وجوهرية، تمس كيانه وهويته وعقيدته، ووضعت النظام العربي، بحق، على مفترق طرق، إن القرارات السياسية التي ستُتخذ في الأعوام القليلة القادمة سوف تطرح تأثيراتها لسنوات طويلة مقبلة، فيما يحمي ويصون النظام العربي من احتمال ذوبانه في نطاق آخر يفقده هويته القومية.

ولا شك في أن مرور ستة عقود على إنشاء الجامعة يعطينا الآن فرصة كافية لتقييم دور الجامعة في وطننا العربي، ولتقدير أسباب الهجوم الذي تتعرض له، ولتحديد مدى «شرعيته». ويقودنا ذلك إلى تحليل مؤسسات النظام العربي، بالتركيز على تطور الجامعة، ومحاولات تطويرها، للبحث عن مكمن الأزمة التي تعترض سبيل هذه المؤسسات، ثم يقودنا هذا بالضرورة إلى الحديث عن «المتغير الأصيل» في تفسير أزمة النظام العربي ومؤسساته، وإلى التساؤل عن مظاهر ذلك وأسبابه. وفي هذا السياق يتطرق البحث الى مسألة «بديل جامعة الدول العربية» المطروحة بقوة للمناقشة في هذه المرحلة. وأخيراً يعالج الكتاب مجموعة المبادرات والمقترحات المقدمة من أجل تطوير الجامعة وتفعيل دورها».

رائحة القرفة

سمر يزبك

دار الآداب 167- صفحة

من الناشر: «تحكي رواية (رائحة القرفة) عن علاقة سيّدة دمشقيّة بخادمتها الصغيرة، وتغوص في عالميهما، العالم السفلي المدقع الفقر، وعالم الطبقة المترفة. وتتحوّل هذه العلاقة إلى لعبة قوية في يد الخادمة وتجعل منها المبرر الوحيد لشعورها بإنسانيةٍ مفقودة. تفتح هذه الرواية عوالم مغلقة وممنوعة الإشهار، لأنّها تمسّ أكثر مكامن الوجع في روح الإنسان الخائف والمقموع.

سمر يزبك، كاتبة وإعلامية سورية. كتبت العديد من سيناريوهات لأفلام وثائقية ودرامية ونالت الجائزة الأولى لأفضل نص في الأمم المتحدة ووزارة الإعلام السورية عن فيلمها «سماء واطئة». ناشطة في مجال حقوق المرأة. كتبت في الرواية : «طفلة السماء»، و«صلصال»، وفي القصة القصيرة: «باقة خريف»، و«مفردات امرأة».

ثقافي

عزمي بشارة لـ "السّجل" حول "مقدمة لبيان ديمقراطي.."

لا بأس بالنخبوية.. فالعلم والثقافة نخبويان أيضاً

حاوره: فايز الصياغ
وحسين نشوان

يرى المفكر العربي عزمي بشارة أن كتابه «في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي» محاولة لإعادة صياغة أسئلة الفكر القومي العربي، بربطه بقضايا المواطنة، وأن يعي نقاط ضعفه ونقاط قوته. في هذا الإطار، يقول لـ«**السجل**» إن لا بديل للقومية العربية عن مواجهة بنى ما قبل الحداثة، ومواجهة تسييس الهويات ما قبل القومية.

ويتناول بشارة في حديثه جوانب مشروعه الفكري، ورؤيته للوحدة العربية، والحدود الفاصلة بين فكرة القومية والتأطير الأيديولوجي.

كيف تكون ديمقراطيا ضد التدخل الاستعماري وضد الديكتاتورية في الوقت ذاته؟

لماذا "المسألة العربية"، وليس "القضية العربية"؟ وهل العلاقة بين المسألة العربية والمسألة الفلسطينية هي استعادة لمقولات (القضية المركزية)، و(فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين)، أم هي استعادة للاستعارة المجازية المعروفة عن "المسألة الشرقية" و"الرجل المريض"؟

رغبت فقط بتمييز "المسألة العربية" عن التداعيات التي تتركها في الذهن صياغات مثل "القضايا العربية" أو "القضية العربية". وطبعا كنت على وعي بترجمة "المسألة الشرقية" عن الانجليزية، وذكرت ذلك. ولكن هذا ليس هدفي. البحث النظري "العلمي" في الكتاب يحاول أن يثبت علاقة بين القضية القومية كقضية العروبة والهوية العربية, والتقسيم الحدودي الاستعماري وقضية الهويات المحلية الطائفية والعشائرية وصعوبة بناء الأمة في كل دولة والاقتصاد الريعي. وأخيرا علاقة كل هذا مع طرح الديمقراطية. دون ذلك لا تكون قضية الديمقراطية أكثر من تبشير استعماري أو تنويري، أي قضية فوقية، وعظية، لا علاقة لها بالبنى والقوى الاجتماعية القائمة وبنية الدولة وبما يجري فعلا.

هل يؤسس الكتاب لمقولات أو برامج ، لإعلان مشروع تنويري، أم يسعى إلى تأسيس حزب سياسي، وأين يقع ذلك في إطار السياق التاريخي للفكر العربي؟

. إنه محاولة لإعادة صياغة أسئلة الفكر القومي العربي، بربطه بقضايا المواطنة، وأن يعي نقاط ضعفه من جهة، ونقاط قوته من جهة أخرى. نقطة القوة برأيي انه لا بديل للقومية العربية عن مواجهة بنى ما قبل الحداثة، وفي مواجهة تسييس الهويات ما قبل القومية. ونقطة ضعفه غياب نظرية الدولة وتحوله إلى إيديولوجيا تبريرية أو حتى نقدية. القومية كإيديولوجية هي حالة تعويضية عن عدم تحقق القومية في الدولة، أي في السياسة الفعلية. كلما ابتعدت عن التحقق الدولة ازدادت إيديولوجية، وكلما ازدادت القومية إيديولوجيةً قلت تسيّساً. والمحاولة تجري ضمن مشروع فكري بدا بكتاب "المجتمع المدني"، وهو كتاب في تاريخ الفكر السياسي، ويستمر الآن في هذا الكتاب، وما سوف يتبعه ككتاب ثالث. طبعا بين هذا وذاك كتبت بالمنهج الحداثي التنويري نفسه كتبا أخرى من "يهودية الدولة حتى شارون" و"النهضة المعاقة" وكتبا أدبية. ولكن هذه الكتب الثلاثة بما فيها هذا الكتاب تشكل مشروعا فكريا يجمع بين القومية العربية والفكرة الديمقراطية (وفكرة المواطنة وهي عندي تجمع بين الديمقراطية والحقوق اللبرالية السياسية والحقوق الاجتماعية في صراع مع اللبرالية الاقتصادية) واليسار، بمعنى إرث العدالة الاجتماعية. ولمن يريد فعلا سياسيا، اعتقد أن هذا هو التحدي. كيف تكون ديمقراطيا ضد التدخل الاستعماري وضد الديكتاتورية في الوقت ذاته، وأن تتمسك بالقومية العربية وتعرف أهميتها التاريخية والثقافية والسياسة كهوية العرب الحداثية وكجسر مع الحضارة الإسلامية، ولا تتخلى عن فكرة العدالة الاجتماعية رغم انهيار الدول الاشتراكية.

مدى تأثير المفاهيم الأوروبية/الغربية في تفكير عزمي بشارة لجهة تطور مفهوم القومية والديمقراطية والعلاقة بين العقلانية والعدالة، كما هي في أعمال بنديكت أندرسون، إرنست غلنر، وإريك هوبزباوم؟

وأنا أضيف لك أيضا كارل ماركس وإيمانويل كانت وهيغل وماكس فيبر، ومدرسة فرانكفورت النقدية طبعا، طبعا. وتأثيرهم هائل. أنا تلميذ هذه الأفكار الكبرى والأسئلة التي طرحتها، وتعثر الأجوبة، وفي صراع مع التفسيرات الغيبية في تحويل بعض هؤلاء إلى ديانات. فالتعصب لمنهج علمي بعينه هو عكس كلمة منهج علمي. ولن أتمكن من مراجعة تأثير كل منهم على حدة. وأترك هذا لنقاد الكتاب. ولا شك أن الفكرة القومية فكرة غربية، مثل فكرة المجتمع في مقابل الجماعة، والمجتمع المدني وحتى الدولة الحديثة. طبعا هي سياقات غربية ما لبثت أن توسعت مع انتشار الحداثة. لا يمكن أبدا استنساخ نشوء العملية الأصلية لنشوء القومية والديمقراطية. وليس ضروريا أن يحصل ذلك. والتحدي هو في العلاقة بين النموذج النظري والحالات الخاصة. فمثلا نقد هوبزباوم وحتى غلنر للقومية يفترض حالة انغلوسكسونية تدعي التحرر من الفكرة مع أنها متحررة فقط من الأيديولوجيا لأنها القومية متحققة في الدولة بشكل طبيعي ومبكر ودون ثورات. قومية ما قبل مرحلة القوميات، كما في القارة. ومن هنا هذا الاستعلاء تجاه القومية الأوروبية خاصة في وسط أوروبا. ولكن الانجليز والأميركيين يبدون مظاهر شوفينية قومية إثنية ثقافية في كل أزمة، لا تقل عن مظاهر القومية المتطرفة في وسط أوروبا. نحن نرى الأمور بتعقيد اكبر من هنا. نحن نشاركهم نقد القومية كأيدولوجية خطيرة، ولكن الفرق أن ندرك مخاطر التخلي عنها وتفكيكها قبل تحققها عربيا مما يؤدي إلى ما قبل الحداثة، وليس ما بعد الحداثة. الجماعة المتخيلة حقيقية طبعا، بالضبط كما أن وسائل الاتصال حقيقية، وإلا فإن الجماعات المتخيلة بدلا عنها هي الطائفة غير المحددة في المكان.

ما هي الحدود الفاصلة بين فكرة القومية والتأطير الآيديولوجي؟

سؤال هام. لا بد في حالة الفشل في التحقق في الدولة واستمرار وجود الدافع القومي بسبب وجود الجماعة المتخيلة كإطار يدفع نحو السيادة، وعدم تطور أطر بديلة عبر المواطنة الكاملة، ونحن نرى أن الجرح القومي ملتهب ولا ينجب الا بدائل مفرطة، ولم تنتج الدول المحلية في إقامة قوميات محلية بديلة ولا أمم مواطنين، فلا بد من التأطير على أساس سياسي. ولكن لا يجوز في هذا الإطار أن تعتبر القومية هي الإيديولوجية التي يقوم عليها التنظيم. التنظيم القومي يؤمن ويرى وظيفة وضرورة القومية العربية. ولكن هذه وحدها قد تدهوره إلى فكر فاشي أو تبرير لأنظمة أو غيره. على الفكر القومي أن يعلن عن نفسه في النظرية والممارسة هل هو فكر قومي ديمقراطي أم لا، هل يدفع باتجاه العدالة الاجتماعية ضد الخصخصة للـ"حراميّة" الجدد، والنوفوريش وضد رأسمالية الدولة الفاسدة؟ أم لا؟ لم يعد بإمكان التنظيم القومي أن يعفي نفسه من الإجابة عن أسئلة المواطنة والديمقراطية السياسية والسياسة الاقتصادية وعلاقة الدين بالدولة وسياسة الرفاه والتعليم وغيرها.

يسعى الخطاب إلى الوصول إلى "الجماهير" إلا أن الكتاب يكتنفه الغموض في المصطلح والمفاهيم، مما يجعل منه خطاباً نخبويا (مع أن الكثير من مفاهيمه وعباراته يستعصي حتى على بعض "النخبة").

الحقيقة أني لا أرى ذلك. ولا أتفق مع العديد من الإخوة الذين ادعوا ذلك؟ طبعا الكتاب ليس شعبيا بالمعنى المتداول، ولا جماهيريا، ولا أسعى أن يكون. وهو أيضا ليس كتابا في فن الطبخ، ولا قصة خفيفة. مع أني أصل إلى الجماهير بلغة مفهومة، كما هو معروف، بوسائل أخرى. قابلت الكثير من المثقفين الذي قرؤوه وفهمت من حوارهم معي أنهم فهموه. في بعض الأحيان تطلق التهمة كسلا أو لصنع صورة نخبوية للمؤلف عند من يعتقدون أن كلمة نخبة هي كلمة سيئة. العلم والثقافة قد يكونا نخبويين أحيانا ولا بأس بذلك ما دام ليس موقفا بل ناجما عن المضمون. طبعا هنالك توقع من الكاتب المعروف في سياقات أخرى وفي الإعلام أن تكون كتابته مفهومة لكل الناس الذين يفهمونه في التلفزيون. هذا يصح بالنسبة لمقالي السياسي ولمقابلاتي وبعض كتبي أيضا. ولكن بالنسبة لكتاب اختصاص، وهذا كتاب اختصاص، لا يفترض أن يكون مفهوما لكل الناس. المصيبة أن من ينتقد بهذا الشكل يقدس أحيانا فلاسفة لم يقرا لهم بل قرأ عنهم، وإذا قراهم لا يفهمهم. ومع ذلك يتهم من يختلف معه بالرأي انه غير مفهوم.

الكتاب مفهوم لذوي الاختصاص، وللمثقف المتوسط إذا بذل جهدا. والأفكار تصل إلى الناس عبر وسطاء عديدين. عادة يقبل ذلك مثقفو الأيديولوجيات، يقبلون أن تمر إليهم أفكار إيديولوجيين يساريين أو أصوليين دينيين عبر وسطاء مثل الكراسات والندوات والمحاضرات والمدرسة والجامعة وغيرها. وهذا الكتاب يدعي انه بحثي وعلمي ومنطقي ومتورط حتى النهاية بأسئلة تشغل الناس، ولا بد أن يصل إلى الناس عبر الحوار والنقد والمثقفين والمسّسين وغيرهم.

ثمة العديد من المراكز البحثية الغربية التي تتمحور دراساتها واهتماماتها حول موضوع الديمقراطية، هل هناك علاقة بين المشروع/الكتاب وأنشطة هذه المراكز التي اتخذت من أوروبا مقرا لها؟

طبعا لا علاقة إطلاقا. الكتاب برمته نقد جذري لمواقف ومنطلقات طرح الديمقراطية دون تسييس ودون القضية القومية والقضايا الأخرى التي تشغل الناس. هو النقيض الديمقراطي لهذه المراكز ونظرياتها. أو هكذا أريده أن يكون. ليس لدي مانع من اللقاء مع أبحاث علمية تصدر في مراكز لا اتفق مع منطلقاتها، إذا كان البحث جديا فهو جدي، ويجب أخذه بعين الاعتبار بغض النظر عن منطلقات صاحبه. أنا ادعي أن الديمقراطية يجب أن تكون أجندة وطنية، ومقياس موقفي من المراكز هو عملها في إطار أو خارج إطار الأجندات الوطنية.

في الكتاب تأويلات تقترب من التعريفات الفقهية لموضوعة التدين، وهو ما يمكن أن يثير الكثير من الأسئلة التي تخرج الدراسة عن سياقاتها العلمية والفكرية؟

موضوعة التدين موضوعة تستحق البحث علميا. وخلافا للدين ومقولاته موضوعة التدين خاضعة للعقل. إنها مسألة ممارسة اجتماعية. والممارسة الاجتماعية ووظيفتها ومعناها كلها تخضع للبحث وللعقل. وهذا موضوع كتابي القادم. ولكني بالطبع لم أقدم تعريفات فقهية للتدين. وكونك لا تتفق مع الفقه أو أنماط التدين لا يعني أنها غير قائمة ومؤثرة اجتماعيا وتستحق الدراسة. في الكتاب فصل واحد يتعلق بالعلاقة بين العروبة والإسلام، وهو يشمل أيضا تمييزات بين العروبة القديمة كهوية وبين القومية العربية الحديثة. وكان لا بد من هذا الفصل، مع أن الكتاب الشامل الذي سيصدر سيكون عن موضوع التدين.

الوحدة العربية يجب أن تتضمن الارتقاء من الدولة إلى الاتحاد بواسطة الديمقراطية والقرار الجماهيري وبعد وحدة اقتصادية في ظل نخب متنورة

مشروعي الفكري يجمع بين القومية العربية والفكرة الديمقراطية والمواطنة وإرث العدالة الاجتماعية

هناك استعارات تقارب بين موضوع الوحدة مع الاتحاد الأوروبي الذي يقوم على الاتفاقات الاقتصادية والنقد والسياسات. ألا يتقاطع ذلك مع فكرة الدولة (الأمة) التي تشترك في التاريخ واللغة و"المصير المشترك"؟

طبعا تتقاطع. ولكن الأمر الأساسي هو الواقعية. فهي التي دفعتنا إلى النظر إلى هذا النموذج، لأن نموذج توحيد ألمانيا وايطاليا الذي تأثرت به القومية العربية وغيرها من قوميات العالم الثالث، لم يعد ساريا في عصر الدولة القطرية الحديثة ومفهوم السيادة والقانون الدولي. ونحن نرى إن الوحدة العربية يجب أن تطرح بصيغة شبيهة لأنها تتضمن الارتقاء من الدولة إلى الاتحاد بواسطة الديمقراطية والقرار الجماهيري وبعد وحدة اقتصادية تقرب بين بنى الدول في ظل نخب متنورة. وهي تحقق التوق القومي العربي الأساسي وهو زوال الحدود دون سيطرة دولة على ثروات دولة أخرى بعد، ودون القفز مباشرة من السيادة المحلية إلى هيمنة دول أخرى.

ثقافي

قتل واغتصاب وكتمان في جحيم العراق

الحقيقة أولى ضحايا الحرب

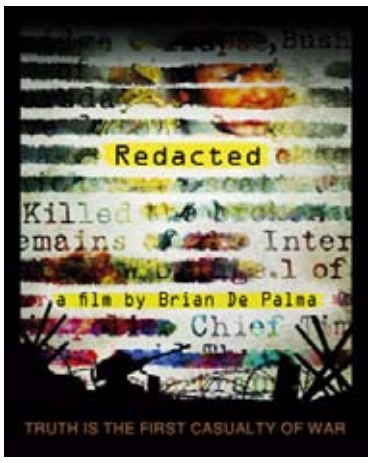

رسمي ابو علي

يقال إن هناك العديد من حوادث الاغتصاب التي يرتكبها الجنود الأميركيون في العراق، ولكن لأسباب تتعلق بمفهوم الشرف، فإن عائلات العراقيات المغتصبات يخفين الوقائع ويؤثرن الكتمان.

لكن الواقعة الوحشية التي أعاد هذا الفيلم تمثيلها هي واقعة معروفة جرت في بلدة المحمودية قرب سامراء بتاريخ 12 /3 /2005 حيث قام جنديان مخموران بقتل أفراد عائلة عراقية وأيضاً باغتصاب فتاة في الخامسة عشرة وقتلها بعد أن فرغا من اغتصابها - وكان قد اقتحما منزل العائلة بالقوة وقاما بفعلتهما الوحشية قبل أن يكتشفهما زميل ثالث لهما هو الجندي سالازار الذي لم يحتمل ضميره البقاء ساكتاً.

فيلم REDACTED للمخرج الأميركي المعروف بريان دي بالما، يعيد تمثيل هذه الواقعة بمقاربة شديدة الدقة بحيث يبدو الفيلم وكأنه فيلم تسجيلي. أما عنوان الفيلم فلم نجد له ترجمة في القاموس، فآثرنا استخدام العنوان كما ورد في النشرات والمعلومات المتعلقة بالفيلم، مع أن أقرب مصطلح عربي لهذا الاسم هو (تحريف النص).

المخرج دي بالما، لا يدخل في تفاصيل واقعة الاغتصاب رأساً وإنما يمهد بتصوير «الجحيم» العراقي الذي يشمل العراقيين والجنود أيضاً .. المخرج ينقل لنا أكثر من حوار مع عدد من الجنود أثناء استراحتهم حيث يعلنون بدون مواربة أنهم لا يعرفون بالضبط لماذا هم موجودون هنا، ويكتفون، في النهاية بالقول بأنها الأوامر، لكنهم جميعاً يتطلعون إلى اليوم الذي يخرجون فيه من هذا الجحيم ليعودوا إلى منازلهم.

ونلاحظ أن التوتر يسيطر على حركاتهم، كما أنهم يكثرون من استخدام التعبيرات البذيئة بين كلمة وأخرى. كما نلاحظ أن معظمهم يطالع كتباً جنسية أو يلصق قربه صوراً عارية لفتيات. الجو متوتر جداً وأوامر دائمة تصدر للجنود: «لا تتحدثوا مع أحد، لا تثقوا بأحد».

يأخذنا المخرج بعد ذلك إلى أحد الحواجز المحصنة حيث نجد حاجزاً مركباً على شكل حلزوني يضطر فيه سائق السيارة أن يقف عدة مرات حتى لا يعطي الفرصة للاندفاع بسيارته إذا كان انتحارياً.. ولكن بسبب التوتر وربما بسبب اللغة، فإن حوادث مأساوية تحدث في هذه الحواجز حيث نرى رجلاً عراقياً يصطحب شقيقته الحامل لينقلها إلى المستشفى لتضع مولودها، وهناك مترجم عراقي، ولكنه يفشل في إفهام هذا الرجل بالوقوف في لحظة معينة، ولكن الجندي الرابض وراء رشاشه يفتح النار ويصيب المرأة الحامل إصابات بالغة حيث يتم نقلها إلى المستشفى ولكنها سرعان ما تفارق الحياة.

الموت في كل مكان، هكذا يقول أحد الجنود الذي يكتب رسائل إلى أهله يصف العراق بأنه الجحيم. بعد ذلك نرى عدداً من الجنود يقودهم شاويش أسود البشرة يوبّخهم طوال الوقت لأنهم لا يفتشون ما حولهم بدقة - حاويات القمامة، مثلاً، ولكن ما يكاد ينتهي من التوبيخ والتوجيه حتى ينفجر لغم تحت قدميه فيطيح به وبمن معه من الجنود...

أما واقعة الاغتصاب والقتل والتي هي موضوع الفيلم، فقد حدثت حسب ما صار معروفاً بعد، في بلدة المحمودية، قريباً من سامراء بتاريخ 12 /3 /2005 حيث اقتحم جنديان بيت أسرة عراقية وقاما بقتل الأب والأم واغتصاب طفلة عمرها 15 سنة ثم قتلها بعد ذلك..

وصل الأمر إلى سلطات الاحتلال عن طريق جندي ثالث رفض المشاركة في الجريمة وقد صدر الحكم بالسجن عدداً من السنوات على الجنديين.

المخرج دي بالما، يحرص على وضع الجملة التالية في مكان بارزة من «أفيش» الفيلم: «الحقيقة هي أولى ضحايا الحروب». والحقيقة أن الضحايا هم الشعب العراقي الذي بلغ عدد ضحاياه حتى الآن حوالي المليون، إضافة إلى التدمير الشامل لهذا البلد العريق.. ولا يبدو ان نهاية المأساة باتت وشيكة، إذ أن العصابة الدموية الحاكمة في البيت الأبيض ما تزال تضع الخطط للبقاء طويلاً في العراق، كما ورد في الأخبار في الأيام الأخيرة.

أما الفيلم الذي عرفناه باختصار، فهو، رغم كل شيء، يترك غُصّة من «نوع ما» تتعلق بالجندي سالازار الذي أبلغ المسؤولين عن الجريمة بعدما رفض الانضمام إلى الجنديين المغتصبين.. هذا الجندي الذي يبدو لطيفاً، مرحاً، و«بريئاً» حيث يقول لطاقم الفيلم بأنه جاء لتوفير مبلغ يكمل به دراسته ولا هدف آخر له.. (يبدو أنه من أصول لاتينية جنوبية).

هذا الجندي بالذات تختطفه مجموعة مسلحة وتوقع حكم الإعدام به بقطع الرأس حيث نشاهد شريط الفيديو الخاص بذلك والذي عُرض في حينه.. طبعاً - ما كان لهذا الجندي أن يوافق على المجيء أصلاً - ولكن الأمور نسبية.

على كل حال، فإن هذا الفيلم يأتي ضمن الحملة الإعلامية التي تتصاعد وبرز فيها المخرج الجريء «مايكل مور» والذي عمل عدة أفلام منددا بجورج بوش وجماعته من المحافظين الجدد..

عرض هذا الفيلم مؤخراً في مهرجان أبو ظبي للأفلام وتتوافر نسخ منه «دي.في. دي» في محلات البيع بالعاصمة عمان لمن يرغب في مشاهدته.

اعلامي

جهاد عواد

تيار قيد التبلور لتشكيل قوة ضغط

برامج متقاربة لمرشحي "الصحفيين" وانسحابات مرتقبة

السجل- خاص

◄ يسود الجسم الصحفي شعور بخيبة أمل مقابل توقعات سابقة بإجراء انتخابات نقابة الصحفيين، وفق القوائم الانتخابية والبرامجية والتكتلات.

إذ راهن صحفيون كثر على أن الانتخابات المقررة في نهاية نيسان/أبريل ستفرز تجمعا نقابيا يقدم للهيئة العامة برامج وأفكاراً ورؤى نقابية، تمكّن الهيئة العامة من محاسبة المرشحين (نقيبا وأعضاء) ومعرفة بمواطن الإنجاز والخلل.

هذا الرهان لم يجد دفعا قويا لدى الهيئة العامة لنقابة يفترض أن تساهم في صنع الرأي العام وتوجيهه. عليه فمن المقدر أن تسير انتخابات نيسان المقبل على غرار سابقاتها، باستثناء حضور المرشحين فقط ببرامج وآليات عمل، فضلا عن استمرار "التأثيرات الجانبية" التي يصفها صحفيون بأنها "تلعب دوراً حاسماً في تحديد هوية النقيب المقبل وبعض أعضاء مجلس النقابة".

ستة زملاء ترشحوا لموقع النقيب هم: رئيس تحرير "الرأي" عبد الوهاب زغيلات، ورئيس مجلس إدارة "الدستور" سيف الشريف، الكاتب الصحفي في "الغد" ومقدم برنامج "وجها لوجه" في التلفزيون الاردني سميح المعايطة، المدير العام السابق لوكالة الأنباء الأردنية "بترا" عمر عبندة، عضو مجلس النقابة السابق والصحفي في "الرأي" إياد الوقفي، ورئيس تحرير اسبوعية "الميثاق" جمال شواهين.

ترشيح زغيلات فاجأ كثيرين وبات الوسط الصحفي يتحدث عن صفقات قادت زغيلات إلى الترشح بعد الشريف والمعايطة. كالعادة، خطب المرشحون ود "مفاتيح" انتخابية لتأمين دعمهم وتأييدهم. وتوقع زملاء مثل وليد حسني انسحابات مرتقبة "نتيجة صفقات تحت الطاولة أو ضغوط من مراكز قوى خارجية".

النقيب الحالي طارق المومني، وفق مقربين منه، يميل إلى دعم ترشيح سيف الشريف لموقع النقيب.

المقربون من المومني يستذكرون أن الشريف أعلن في الدورتين السابقتين وقوفه إلى جانبه، بخلاف زغيلات ومقربين منه.

زغيلات يحظى بدعم مدير عام وكالة الإنباء الأردنية (بترا) رمضان الرواشدة الذي سبق له أن عمل في "الرأي" سنوات طوال.

الرواشدة استقبل زغيلات أخيرا في مبنى الوكالة ورتب له لقاء مع أكبر عدد من صحفيي الوكالة، بينما اقتصرت لقاءات الشريف والمعايطة على لقاء الرواشدة وعدد محدود من العاملين ببترا، ما فسره البعض اصطفافا إلى جانب زغيلات.

الشريف يحظى بدعم الزميلين العتيقين عرفات حجازي وعبد السلام الطراونة اللذين أعلنا وقوفهما إلى جانبه، كما يقول مقربون من الشريف إن الزميل سليمان القضاة النقيب الأسبق لدورتين ورئيس تحرير الرأي سابقا يدعمه وإن بشكل غير معلن.

المعايطة يحظى بدعم متفاوت في الصحف اليومية الأربع، التلفزيون الأردني وبترا، وهو تلقى اتصالات مؤيدة من "الرأي" و"الدستور" على وجه التحديد، كما تقول أوساطه.

مجموعة من أعضاء الهيئة العامة في الصحف اليومية تدفع نحو تشكيل تيار يضم بين 80 و 90 ناخبا لخلق قوة ضغط من أجل دعم مرشحين معينين. المجموعة تطرح رؤى وأفكارا نقابية ذات صلة بالقوانين الناظمة للعمل الصحفي وتعديلها بما يكفل استقلالية المؤسسات الصحفية وعدم رضوخ الصحف ووسائل الأعلام لضغوط خارجية تساهم في وضع قيود رقابية عليها.

أربعة مرشحين من أصل ستة قدموا برامج انتخابية مكتوبة، دون الحديث عن تركيبة مجلس النقابة أو تبني مرشح على حساب آخر.

ذهبت برامج المرشحين باتجاه تحسين أوضاع الصحفيين المعيشية، وعرجت على قوانين ذات علاقة بالإعلام؛ مثل المطبوعات والنشر- من خلال الوعد بالعمل على تحسينه بما يكفل عدم حبس الصحفي أو توقيفه.

زغيلات التقى الزملاء في الرأي والجوردان تايمز وقدم وعودا عديدة منها: تمكين الصحفيين الذين لم يحصلوا على قطعة أرض في إسكان شرقي الزرقاء بالحصول على ذلك ضمن منطقة عمان الكبرى، والعمل على دفع المؤسسات الصحفية للالتزام بحد أدنى لرواتب الصحفين بمقدار 500 دينار.

رئيس تحرير الرأي شبه الحكومية (مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي فيها 63%) بعث خلال جولاته أكثر من رسالة إلى عدة عناوين، فقال: "لن أرضى بقاء نقابة الصحفيين طالبا مستمعا في مدرسة النقابات المهنية".

الرسالة قرئت بعدة أوجه. فرآها البعض تحضيرا لمعركة طرفها الرئيسي نقابة الصحفيين ضد النقابات المهنية الأخرى الممثلة في ما يعرف بمجلس النقباء، ومن بينهم الصحفيون. آخرون رأوا أن زغيلات تعمد الغمز من قناة النقيب الحالي ومجلس النقابة والقول إن الوضع الحالي لم يكن متكافئا، في محاولة لتحشيد أكبر قدر ممكن من تأييد زعماء يرون أن النقابات المهنية الكبرى (المهندسين والمحامين والأطباء والصيادلة والزارعيين وأطباء الأسنان) تتسلط على النقابات الأخرى (الصحفيين والجيولوجيين والممرضين والفنانين ورابطة الكتاب).

مراسل صحيفة "القدس العربي" في عمان الزميل بسام بدارين ألمح في تصريحات صحفية إلى تدخلات خارجية من قبل دوائر رسمية في الترشيحات لموقع النقيب.وكانت ملاسنات وقعت بين بدارين والمرشح سيف الشريف على خلفية برنامج الشريف الانتخابي وذلك خلال إحدى السهرات الانتخابية. كما سبق للصحفي جمال العلوي أن اتهم علنا المخابرات العامة بالعمل على إفشاله إبان ترشحه لموقع النقيب في دورات سابقة.

طروحات المرشحين المعايطة والشريف لا تختلف في مجملها عما ذهب إليه زغيلات، باستثناء العزوف عن الخوض في موضوع النقابات المهنية. وتتركز طروحات الزميلين على الهم المعيشي وتوفير حياة كريمة للصحفي.

المعايطة التقى بزملائه في يومية "الغد" بعد "العرب اليوم" التي عمل فيها سابقا مدير تحرير المحليات لأكثر من سبع سنوات. كما التقى زملاء في (بترا) وتحدث معهم في آليات تطوير العمل الصحفي من خلال رفع السوية المهنية وعقد دورات تدريب تقنية ومهنية للصحفيين كما تحدث عن تعديل قانون النقابة بما يسمح بانضمام صحفيين من خارجها.

الوقفي المحرر في "الرأي"، جال على المؤسسات الصحفية مؤكدا أن إعلان رئيس تحريره عن ترشحه لا يعني انسحابه من المنافسة.

المرشحان عبنده والشواهين يقومان باتصالات فردية ومتعددة مع أعضاء الهيئة العامة معتمدين على ما يعرف بالمفاتيح الانتخابية، والعلاقات الشخصية.

الشواهين الذي عمل في "الدستور" و"العرب اليوم" ويرأس حاليا رئاسة تحرير أسبوعية "الميثاق" يراهن على علاقاته بأعضاء الهيئة العامة وإمكانية تحشيد طاقات شبابية حوله، مقدما نفسه كما يقول "نقيبا من الجسم الصحفي". اما عبندة فيعتمد على سنوات عمله في وكالة الأنباء الاردنية وقبلها يومية "الرأي".

صحفيون يرون أن المرشحين يراهنون على أن تجرى انتخابات نقابتهم هذه المرة دون "تدخل فوقي"، ولذا فان غالبيتهم يحرص على إمساك العصا من الوسط وترك مساحة للتراجع إن لمسوا تغيرا في اتجاه الريح، أو للتقدم إن شعروا بأن أوان اغتنام الرياح قد حان.

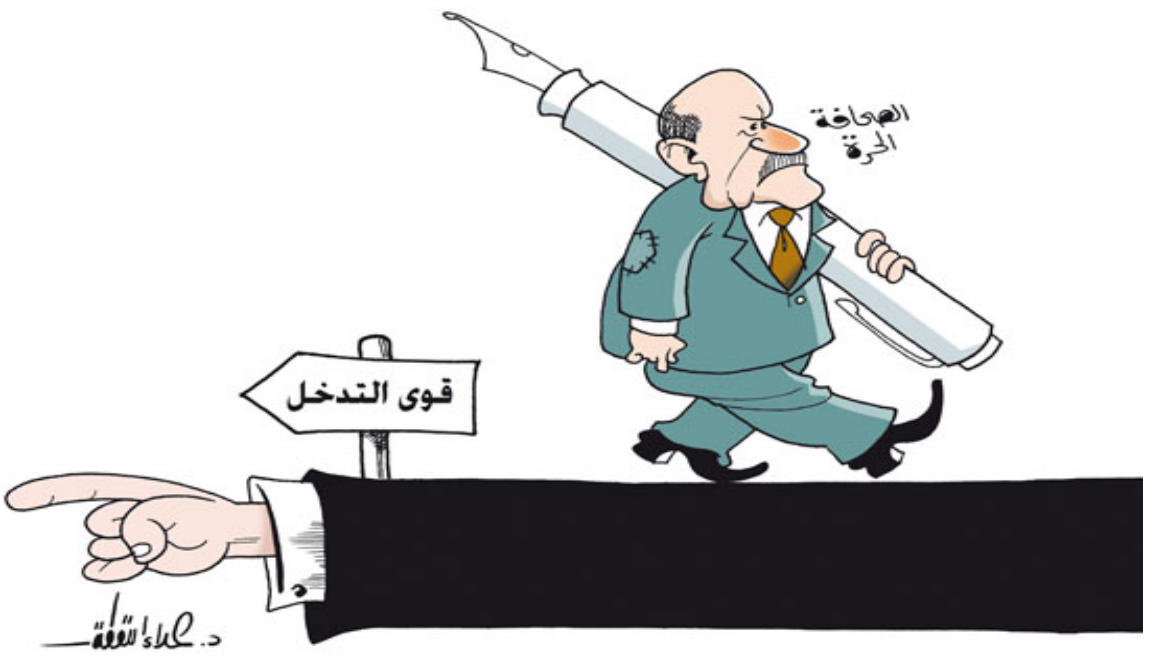

كي لا يصبح الأردن "عدواً محتملاً" للإنترنت

◄ وضعت منظمة «مراسلون بلا حدود» الأردن إلى جانب الدول التي قالت انها تحت مراقبتها تمهيدا لتصنيفها كدولة «عدوة للانترنت». وتضم قائمة هذه الدول فضلا عن المملكة كلا من البحرين، الإمارات، اريتريا، غامبيا، ليبيا، ماليزيا، سريلانكا، طاجاكستان وتايلاند.

وتأخذ المنظمة على المملكة فرضها رقابة على مقاهي الانترنت من خلال تركيب كاميرات مراقبة واخذ معلومات عن مستخدم الشبكة العنكبوتية.

انضمت كل من إثيوبيا وزيمبابوي إلى قائمة "أعداء الانترنت" التي وضعتها المنظمة والتي تضم 15 دولة من بينها بيلاروسيا وإيران والسعودية وسوريا وأوزباكستان.

وتقول المنظمة إن هذه الأنظمة تعتمد على "مخزون" من طرق المراقبة الإلكترونية بما في ذلك سن القوانين ومراقبة مقاهي الانترنت والسيطرة على مجهزي الخدمة. وبحسب «مراسلون بلا حدود» فانه تم في عام 2007 إغلاق أكثر من 2600 موقع الكتروني أو مدونات أو منتديات خاصة بالنقاش حول العالم.

«مراسلون بلا حدود» التي تدافع عنه حرية الصحفيين في العالم وتتخذ من باريس مقرا لها، نظمت تظاهرة الكترونية ضد الدول التي تفرض رقابة على الانترنت الأسبوع الماضي شارك فيها آلاف المحتجين.

وقالت المنظمة في بيان لها إن «باستطاعة أي شخص قادر على استخدام شبكة الإنترنت إيجاد صورة خاصة به ثم اختيار رسالة يضعها على لافتته ليشترك في إحدى المظاهرات الإلكترونية التي تحدث في كل من بورما والصين وكوبا وإريتريا ومصر وكوريا الشمالية وتونس وتركمانستان وفيتنام». استمرت المظاهرة التي صممتها وكالة "ساتشي أند ساتشي" المتخصصة بالإعلانات لمدة 24 ساعة انتهت في العاشرة صباحاً بتوقيت غرينتش من يوم الخميس 13 آذار الجاري.

ووفقا لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" على موقعها الإلكتروني أنه خلال ساعات من بدء الحملة تجمّع ما يزيد على 5,000 مستخدم انترنت للمطالبة بمنح الاستخدام الإلكتروني فضاءً أكبر من الحرية.

اعلامي

"الأمن القومي" و"الخروج على الطاعة" تقيدان الحريات الاعلامية

السجل- خاص

◄ طالبت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحكومات العربية بالتخلي عن تقييد حرية التعبير والمعلومات، وتحديدا ما يتعلق بالمشروع الخاص بتنظيم البث الفضائي الإذاعي والتلفزيوني العربي المثير للجدل الذي تبناه وزراء الإعلام العرب في اجتماع لهم في القاهرة في 12 شباط الماضي.

يقول جو ستورك، المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأميركية: "تحاول الحكومات العربية في جامعة الدول العربية تقييد إحدى أدوات الإعلام غير الخاضعة للرقابة جزئياً في المنطقة". ويضيف: "على مصر والسعودية أن تخجلا من رعاية مشروع كهذا، كفيل بمد القيد على حرية التعبير إلى موجات الأثير التي تحمل البث الإذاعي والتلفزيوني بالمنطقة».

وتعتبر المنظمة قيود الوثيقة فضفاضة ومن شأنها عرقلة حق شعوب المنطقة في التعبير عن الآراء المنتقدة للحكومات، وكذلك تلقي الأخبار والتعليقات التي تعكس الآراء الناقدة.

وقال جو ستورك: «تستخدم دول عربية كثيرة مصطلحات مثل مصالح الدولة والسيادة الوطنية كعذر لحبس الصحفيين وترهيب المنتقدين (...) وهذه المبادئ المزعومة ليست إلا اعتداء بيّن على حرية التعبير».

ترى "هيومن رايتس ووتش" أن تنفيذ بنود الوثيقة ينتهك القانون الدولي ومعايير حرية التعبير، وبخاصة المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتحمي المادتان "الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية». ولا يمكن تقييد ممارسة هذا الحق بناء على التذرع بـ«الأمن القومي" أو "النظام العام" أو "احترام حقوق وسمعة الآخرين"، حين تكون هذه القيود فضفاضة التعريف على هذا النحو.

يطلب ميثاق وزرائ الإعلام العرب من دول الجامعة العربية في بدايته «ضمان عدم تأثير المحطات الفضائية سلباً على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح". وتوصي الهيئات التنظيمية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية "مصادرة المعدات وفرض الغرامات والتوقف عن العمل ورفض تجديد التراخيص للمحطات الفضائية التي ترى السلطات أنها تنتهك هذه "المبادئ".

ومن المعروف أن القوانين الداخلية في معظم الدول العربية تقيد حرية التعبير والإعلام. ففي الأردن الذي كان أول بلد يسن قانونا لحرية الإطلاع على المعلومات، تقرر المؤسسات الرسمية أي المعلومات يجب استبعادها من مجال حرية الإطلاع على المعلومات، وذلك بموجب استثناءات أمن وطني فضفاضة التعريف بموجب قانون حماية أسرار الدولة عام 1971.

أما مصر، وهي أحد رعاة الوثيقة، فقد تكررت فيها الملاحقة القضائية للمراسلين والصحفيين؛ ففي 13 أيلول 2007 أصدرت محكمة بالقاهرة أحكاماً على أربعة من رؤساء تحرير الصحف المستقلة والمعارضة على خلفية نشر تقارير "يُرجح أن تكدر السلم العام». وفي أوائل شباط 2008 أيدت محكمة استئناف إدانة الصحفية هويدا طه العاملة في قناة الجزيرة بتهمة «حيازة وتداول صور كاذبة حول الوضع الداخلي في مصر يمكن أن تسيئ إلى سمعة البلاد" في إشارة إلى فيلم وثائقي عن التعذيب في أقسام الشرطة المصرية.

أما السعودية - الراعي الآخر للوثيقة - فلا يوجد فيها قانون مكتوب للعقوبات وهي تسجن بشكل منهجي المعارضين بناء على اتهامات فضفاضة من قبيل "الخروج على طاعة الحاكم". وفي 10 كانون الأول 2007 اعتقلت السلطات صاحب المدونة السعودي فؤاد الفرحان، ويبدو أن هذا كان بسبب انتقاده اعتقال نشطاء الإصلاح في شباط 2007. وهو ما زال رهن الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي في سجن دهبان، دون توجيه اتهام إليه، حسبما هو معروف.

وفي سوريا، لاحقت السلطات القضائية على نحو مماثل المدافعين عن حقوق الإنسان وأصحاب المدونات بتهمة "نشر أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة"، على خلفية نشر مقالات "تهدد أمن سوريا وتضر بصورتها». وأغلق العراق ثلاثة مكاتب على الأقل لمحطات تلفزيونية منذ عام 2004، حين منعت السلطات قناة الجزيرة من التغطية الإخبارية في البلاد. وفي تشرين الثاني 2006 أغلقت مكاتب محطتي "الزوراء» و«صلاح الدين» لأنهما «تثيران التوترات الطائفية»، وذلك إثر تغطية المحطتين للحكم الصادر على الرئيس السابق صدام حسين. وبرر متحدث باسم وزارة الداخلية إغلاق مكتب محطة الشرقية الفضائية في كانون الثاني 2007 وإغلاق محطة العربية في أيلول 2006، وقام التبرير على الأسس نفسها، دون اللجوء إلى المحاكم أو الإثبات العلني بأن بث هذه المحطات أدى إلى العنف.

وفي العام الماضي رفضت السلطات التونسية قبول التصديق على لطفي حاجي مراسلا لفضائية الجزيرة. ويرأس حاجي "نقابة الصحفيين التونسية المستقلة"، التي رفضت الحكومة منحها تصريحا بالعمل القانوني.

وتوضح مبادئ جوهانسبرغ بشأن حرية التعبير وحقوق الدولة أن مثل هذه القيود على حرية التعبير ليست مشروعة إلا حين "تحمي وجود الدولة أو سلامة أراضيها من استخدام التهديد بالقوة، أو قدرتها على الرد على استخدام القوة أو التهديد بها»،و لكن ليس "لحماية مصالح لا علاقة لها بالأمن القومي، بما في ذلك، على سبيل المثال،

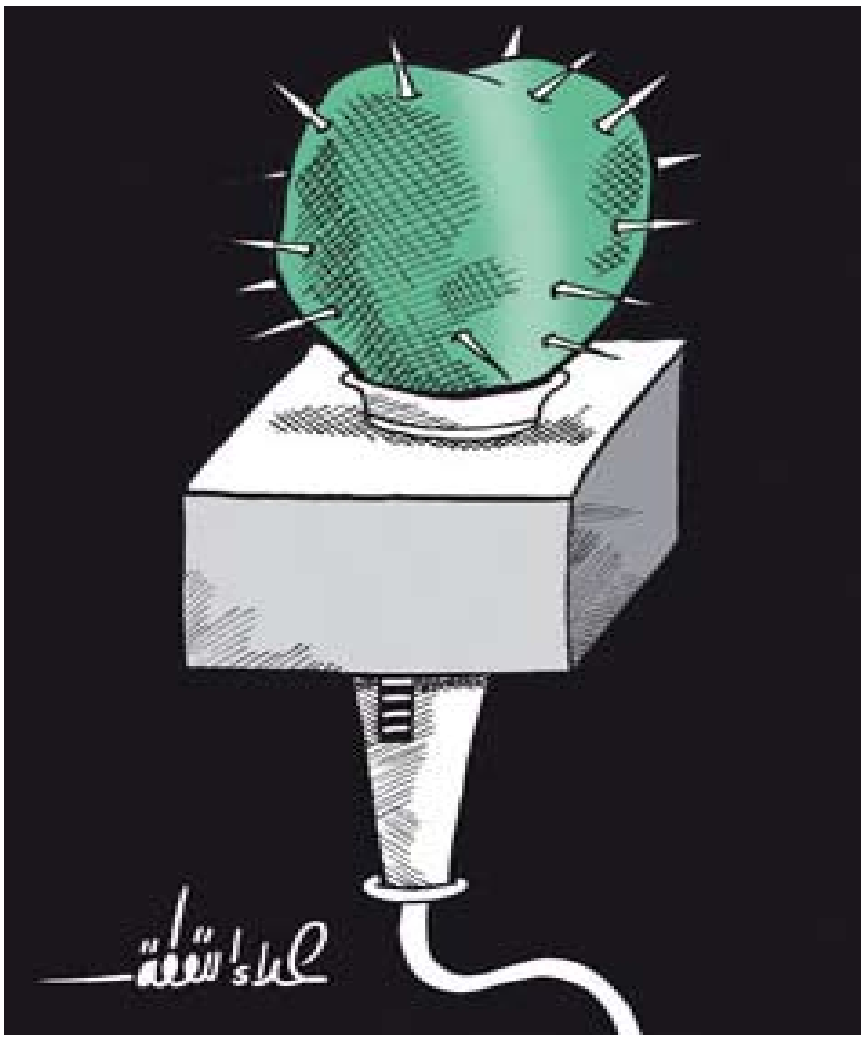

شرق غرب

نصف عدد صحفيي المكسيك مهددون

◄ **قال تقرير لمنظمة "روري بك ترست»، المعنية بدعم وحماية الصحفيين في أميركا الجنوبية، إن نصف عدد صحفيي المكسيك، التي تعتبر أخطر دول أميركا اللاتينية على حياة الصحفيين، يتعرضون للتهديد أو الاعتداء. ووفقا للمنظمة فإن أكثر من نصف الانتهاكات ارتكبت من قبل الحكومات المحلية والشرطة والجيش، وتشمل: التهديد والضرب، والاختطافات، واختفاء الصحفيين، والاغتيالات. توصلت المنظمة إلى هذا الاستنتاج بناء على استطلاع للرأي شمل 300 مراسل مكسيكي مستقل، وإلى اجتماعات أجرتها مع خبراء في 15 مدينة في مختلف أنحاء البلاد عام 2007 ، من بينهم أعضاء في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات في العالم (آيفكس). يقول المراسلون إنهم يفضلون في أغلب الأحيان إعلام المنابر التي يعملون لحسابها بالاعتداءات التي يتعرضون لها على اللجوء للنظام القضائي. لكن 34 بالمئة منهم، يفضلون عدم الإفصاح عن وقوع الاعتداءات، ما يوضح غياب الثقة في السلطات العامة والمنابر الإعلامية. ويلقي التقرير الضوء على «الوضع المهني المتقلقل» للصحفيين، الذين يعاني أغلبهم من تدني الرواتب ورداءة المعدات وانعدام الاستقرار المالي ونقص التدريب المهني اللازم.**

مسابقة للتعبير عن «النكبة»

◄ في سياق الاحتفال بالذكرى الستين لنكبة فلسطين تقيم «الحملة الأميركية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي»، مسابقة بعنوان «التعبير عن النكبة». المسابقة مفتوحة للصحافيين الذين يودون التعبير عما فقده الفلسطنيون، وعن روح المقاومة التي يتحلون بها، من خلال الفن البصري والكتابة والفيديو ووسائط الإعلام الرقمية. حدد آخر موعد للمشاركة في 30 آذار الحالي علما بأن الفائز في كل حقل سيحصل على 500 دولار، وسيتم إشعار الفائزين عبر البريد الإلكتروني مع حلول 10 أيار 2008. والحملة الأميركية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي» التي ترعى المسابقة عبارة عن تحالف تعددي يعمل من أجل التحرر من الاحتلال وتحقيق المساواة للجميع وتضم عربا ومسلمين وأميركيين.

"منتدى المحررين" يطلق مدونته الخاصة

◄ **أعاد «منتدى المحررين العالمي» إطلاق مدونته الخاصة بالمحررين على شبكة الإنترنت في حلة جديدة وتقنيات تكنولوجية متطورة وأدوات شبكية تشاركية واجتماعية حديثة، تتضمن إصدار رسالة إخبارية يومية يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى آلاف المحررين كل يوم. وبمناسبة إعادة إطلاق «مدونة المحررين»، يجري منتدى المحررين العالمي سلسة من المقابلات مع رؤساء ومدراء تحرير الصحف الرئيسية في العالم، لإستطلاع آرائهم حول مستقبل الصحف وصناعة الإخبار، تحت عنوان «الأخبار والصحافة والصحف: تاريخ واحد ومستقبل مختلف». ومن بين الصحف المساهمة في هذه المقابلات: الفايننشال تايمز، الواشنطن بوست، غلوب أند ميل الكندية، وهندستان تايمز، ومنشورات فيرفاكس الأسترالية وبونتش النيجيرية، وصحف أخرى. وتقدم "مدونة المحررين" مساحات إعلانية على موقعها في شبكة المعلومات الدولية وفي رسالتها الإخبارية الدورية. ومنتدى المحررين العالمي (WEF) ومقره باريس، منظمة خاصة بكبار موظفي التحرير، تنضوي في هيكل الإتحاد العالمي للصحف (WAN) ويمثل رؤساء تحرير ومدراء إعلاميين آخرين، ويرعى صناعة الصحف ويضم في عضويته 18 ألف صحيفة و 76 مؤسسة ورابطة صحفية وطنية ومسؤولين تنفيذيين للصحف في 102 دولة، علاوة على 12 وكالة أنباء و 10 مجموعات صحافية إقليمية وعالمية**

احتجاج على اعتقال صحفيين جزائريين

◄ أرسلت كل من الجمعية العالمية للصحف والمنتدى العالمي لرؤساء التحرير مذكرات احتجاج للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ضد أحكام بالسجن صدرت في حق صحفيين جزائريين بسبب مقال ينتقد مسؤولا محليا. وكان حكم صدر من محكمة الإستئناف في 4 آذار أكد الحكمين الصادرين ضد عمر بلحوشي، مدير تحرير صحيفة "الوطن" والمحرر شوقي عماري، بالسجن لمدة شهرين، إضافة إلى عقوبات الحبس، ودفع غرامة مقدارها مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 10 آلاف يورو ،وتعويض لمحافظ «جيجل» عن التعليقات التي نشرت في «الوطن» في حزيران 2006. وقالت المنظمتان ومقرهما باريس في رسالة إلى الرئيس الجزائري إن القانون الجنائي "هو أداة غير مناسبة للتعامل مع مسائل القذف والتشهير وأن هذه الممارسات تخرق عددا من الإتفاقيات الدولية." وطالبت الرئيس بإسقاط التهم و"التأكد من حذف التشهير من قائمة الجنايات في الجزائر في أقرب وقت». وبلحوشي، الفائز بجائزة القلم الذهبي للحرية التي منحتها له سنة 1994» الجمعية العالمية للصحف"، عضو في أسرة الصحافة الدولية كما أن صحيفة "الوطن" تشارك في برنامج تطوير الصحف العربية، الذي يهدف إلى تعزيز الصحف المستقلة في العالم العربي."

حريات

سامر خير أحمد

تعسّف أم إعمال للسيادة و"القانون"؟

سحب الجنسية الأردنية يُهدد استقرار عائلات ويُربك حياتها

سُحبت الجنسية الأردنية من أولاد "أم مجد الدين" الأربعة بعد عودتهم من زيارة قصيرة إلى الضفة الغربية، في العام 2000، ومنحتهم "دائرة المتابعة والتفتيش" بطاقات جسور خضراء (يحملها المقيمون في الضفة الغربية)، برغم أنهم من مواليد عمّان، ولم يكونوا سابقاً قد عاشوا في الضفة الغربية، أو حملوا البطاقات الصفراء (المخصصة للمقيمين في الأردن).

اضطر أبناء «أم مجد» لاستصدار إقامات كي يواصلوا عيشهم بالبيت الذي ولدوا فيه

بدأت القصة حين قرر الأب، خالد حافظ عاشور، الذي التحق بالعمل في إحدى المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية في العام 1999، اصطحاب أولاده إلى الضفة الغربية: يسار 19 سنة (حالياً)، مجد الدين 17 سنة، دانا 12 سنة، عزالدين 11 سنة، واستصدار هويات فلسطينية لهم، بغرض تسهيل زياراتهم إلى هناك. وقد أدت حيازة الأولاد على هوية فلسطينية، لإلغاء الرقم الوطني عن الأربعة في أثناء مراجعاتهم دائرة الأحوال المدنية والجوازات، بغرض استصدار وثائق الهوية أو شهادة الميلاد أو جواز السفر. في ضوء الواقع الجديد، اضطرت أم مجد الدين، التي ما تزال تحتفظ بجنسيتها الأردنية، لاستصدار إقامات لأولادها بغرض إتمام دراستهم في المدارس، ثم في الجامعات، ومواصلة العيش في البيت الذي ولدوا فيه.

ومثل عائلة "عاشور"، هناك الكثير من الحالات التي سُحبت منها الجنسية الأردنية، بدعوى تطبيق قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، الذي اتُخذ في 31 تموز/ يوليو 1988، وأنهى "وحدة الضفتين" التي كانت أعلنت في العام 1950. وقد أحجمت عدة عائلات عن إعلان أسمائها وشرح ما جرى معها، لدى زيارتها من قبل "**السجل**"، معتقدة أن ذلك قد يُعقّد مشكلتها أكثر، ويحول دون قبول الحكومة إعادة الجنسية لأفرادها.

وبحسب ما أعلنته لجنة الحريات النقابية، في أثناء ندوة عقدتها قبل نحو ثلاثة أسابيع حول سحب الجنسية الأردنية، فإن إجراءات سحب الجنسية طالت حتى الآن نحو أربعين ألف شخص، منذ العام 2000، وأن ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف مواطن أردني من أصول فلسطينية تُسحب جنسياتهم الأردنية شهرياً.

تُعرّف الجنسية، بحسب كتاب «مبادئ القانون الدولي الخاص» لمؤلفه د.محمد عبد المنعم رياض، بأنها «الرابطة القانونية التي تربط فرداً بدولة ذات سيادة، فيصير من رعاياها قانوناً»، كما تُعرّف بأنها «الأداة التي يتم على أساسها التوزيع القانوني للأفراد بين سائر الدول» بحسب كتاب «الجنسية والقومية في تشريعات الدول العربية» لمؤلفه د.سعيد يوسف البستاني.

في تصريحات سابقة، كان عوني يرفاس، وزير الداخلية السابق ومدير دائرة الأحوال المدنية والجوازات السابق، قد اعتبر أن عمليات سحب الجنسية تقع في باب إجراءات «إعمال السيادة الوطنية»، إذ يتم سحب الجنسية الأردنية من كل المقيمين في الضفة الغربية، الذين لا تثبت إقامتهم في الأردن قبل تاريخ قرار فك الارتباط، وكذلك من العاملين لدى السلطة الفلسطينية، والحائزين على جواز سفر فلسطيني، وكل من يطلب الحصول على بطاقة جسور خضراء لعدم رغبته في أداء خدمة العلم، معتبراً أن هذه الإجراءات هدفها مواجهة نوايا إسرائيل في تفريغ الأرض الفلسطينية من الشعب الفلسطيني.

لكن ناشطين ومتخصصين في مجال حقوق الإنسان، مثل المحامي عاصم ربابعة، مدير مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، يرون أن ثمة تعسفاً في تطبيق الإجراءات، ويرفضون اعتبار جواز السفر الفلسطيني بمثابة جنسية فلسطينية، بل مجرد «وثيقة سفر»، لعدم وجود دولة فلسطينية حتى الآن، ولأن قرار فك الارتباط لم يستند إلى أساس قانوني أو دستوري، بل صدر بقرار سياسي محض. ويقول ربابعة إن التعسف في الإجراءات يعود، في كثير من الأحيان، لنقص الخبرة والدراية لدى الموظفين القائمين على التطبيق، بخاصة لأن قرار فك الارتباط غير متاح عملياً لمن أراد الاطلاع عليه، فضلاً عن أن التطبيقات تهتم، بالدرجة الأولى، بإثبات الإقامة في الأردن قبل تاريخ فك الارتباط، ما يعني أن الجنسية تُسحب حتى ممن كانوا يقيمون في أوروبا مثلاً، بدعوى أنهم غير مقيمين في الأردن، حتى لو لم يكونوا زاروا الأراضي الفلسطينية أبداً. يرى ربابعة أن هذه الإجراءات تهدد استقرار كثير من العائلات وتُربك معيشتها وتفاصيل حياتها، كونها تتصل بشبكة من الحقوق مثل العمل والتعليم، ولا تتوقف عند الحق في الجنسية وحده.

على أن قرارات سابقة لمحكمة العدل العليا، قضت برد دعاوى تعترض على سحب الجنسية من رافعيها، كانت أشارت إلى نصوص ذات صلة بسحب الجنسية في «قرار فك الارتباط»، منها ما أوردته المحكمة في قرارها الصادر بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وقضى برد دعوى أقامها شخص سُحبت جنسيته الأردنية، اعتراضاً على قرار مدير دائرة الأحوال المدنية والجوازات، ومدير الأحوال المدنية بالزرقاء، بصرف دفتر عائلة باسم زوجته أردنية الجنسية، وتظهير جنسية أبنائهم إلى الفلسطينية تبعاً لوالدهم. إذ جاء في قرار المحكمة أنها «استندت إلى المادة الرابعة من تعليمات قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، بأن كل من يحمل بطاقة جسور خضراء يعتبر فلسطيني الجنسية بغض النظر عن أماكن تواجده»، وكذلك «إلى نص المادة السادسة من نفس قرار فك الارتباط، والتي تنص على أنه إذا كان الأب فلسطيني الجنسية ويقيم إقامة فعلية في الضفة الغربية أو يحمل بطاقة جسور خضراء، وأولاده قاصرون وليس لديهم لمّ شمل، فيعتبر الأولاد فلسطينيي الجنسية».

وكان «المركز الوطني لحقوق الإنسان» ذكر في آخر تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، أصدره في مطلع العام الماضي، إنه تلقى خلال العام 2006 العديد من الشكاوى المتعلقة بالحق في الجنسية، ملاحظاً أن هناك «انتهاكات واضحة تقع على حق الأفراد بالجنسية، مما يترتب عليها العديد من الآثار والنتائج الخطيرة" بحسب المركز. وقد عدّ المركز من تلك الانتهاكات:

- سحب الوثائق الرسمية من العديد من المواطنين (جوازات سفر، هويات أحوال مدنية، أرقام وطنية، وثائق الإقامة، رخص قيادة السيارات)، استناداً إلى قرار فك الارتباط، حيث يبقى هؤلاء من دون جنسية أو أية وثائق رسمية تثبت شخصيتهم، ما يحرمهم حق التنقل والسفر.

- إبعاد عدد من الأفراد الذين كانوا يقيمون بشكل شبه دائم عن أراضي المملكة، والمتزوجين من أردنيات، تاركين أزواجهم وأطفالهم بسبب سحب الوثائق التي كانوا يحملونها.

سحب الجنسية لا يتم على أساس التخيير بين الجنسيتين، بل يُلزم الشخص بالهوية الفلسطينية

- سحب الوثائق الشخصية العائدة لأشخاص مولودين في المملكة، ويقيمون فيها لأكثر من ثلاثين عاماً، وخدموا في العديد من أجهزة الدولة، استناداً الى قرار فك الارتباط، مما ترتب عليه فقدان أبنائهم الأوراق الثبوتية اللازمة لإثبات شخصياتهم.

- استرداد جوازات السفر الممنوحة لبعض الأشخاص لدى مراجعتهم دائرة الأحوال المدنية لتجديد وثائقهم الرسمية، وتبليغ هؤلاء الأشخاص بعدم أحقيتهم بالحصول على أية وثائق أو الجنسية الأردنية لعدم انطباق قانون الجنسية عليهم.

ولاحظ المركز الوطني في تقريره أن آثاراً سلبية كثيرة تترتب على سحب الجنسية وفق تلك الإجراءات، منها إهدار حق الأشخاص في الجنسية، وهو حق إنساني معترف به في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية كافة، وكذلك حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، وبخاصة في المراحل الأولى الإلزامية، نتيجة سحب الوثائق الرسمية من آبائهم، ثم تقييد حرية التنقل بحيث يصبح الشخص غير قادر على التنقل داخل الدولة وخارجها، وكذلك الحرمان من العمل وكسب العيش، لأن كثيرين فقدوا وظائفهم بعد فقدانهم الجنسية، ما تترتب عليه أضرار نفسية ومعنوية، قد تدفع البعض لأن يسلكوا طرقاً غير مشروعة لكسب عيشهم. وأوصى المركز الوطني لحقوق الإنسان أن لا يتم منح الجنسية ونزعها إلا وفقاً للقانون، مستنداً لنص المادة الخامسة من الدستور التي توضح أن "الجنسية الأردنية تحدد بقانون»، مطالباً بعدم الاستناد في إجراءات الجنسية إلى قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، ولا لأية تعليمات صادرة بموجبه.

يُشار إلى أن إجراءات سحب الجنسية لا تُطبق على أساس التخيير بين الجنسيتين الأردنية والفلسطينية، بل يتم تنفيذها من دون الرجوع إلى الشخص صاحب العلاقة، بحيث يُلزم بالهوية الفلسطينية.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 03

كان حاضراً، غائباً لدى إشهار إنتاجه

السجن يمنع العجلوني من توقيع كتابه

◄ يوم السبت 15 آذار/ مارس الحالي، كان يُفترض أن يكون سلطان العجلوني، «عميد الأسرى الأردنيين» السابق في السجون الإسرائيلية، الذي يقضي حالياً بقيّة محكوميته في سجن قفقفا، حاضراً في حفل توقيع كتابه "عوائق في وجه النهضة"، الذي صدرت طبعته الثالثة في عمّان قبل أسابيع بعد أن كانت الطبعتان الأولى والثانية صدرتا في الضفة الغربية، في أثناء وجود "سلطان" في السجون الإسرائيلية، بفضل جهود عدة منظمات ومؤسسات فلسطينية، منها "جمعية نفحة لرعاية الأسرى"، حسبما قال د.صالح العجلوني، شقيق سلطان، ورئيس لجنة الدفاع عن المعتقلين الأردنيين في السجون الإسرائيلية.

لكن "سلطان" غاب عن الحفل، لأن الموافقة التي انتظرها للخروج مؤقتاً إلى مقر رابطة الكتاب الأردنيين، حيث أقيم حفل التوقيع، لم تصدر من الجهات المعنية. وكان سلطان قال لنا في اتصال هاتفي من سجنه، إنه قد يحضر الحفل، فيما قال شقيقه صالح إن سلطان أبلغه مساء يوم الجمعة أن الموافقة صدرت على حضوره، غير أنه اكتشف عكس ذلك حين ذهب إلى بوابة السجن لإحضار شقيقه.

حفل التوقيع جرى بحسب ما كان مخططاً له، وكأن مؤلف الكتاب حاضر بين الحاضرين. تحدث في الحفل النائب الإخواني حمزة منصور، منتقداً الشعارات التي تصدر في العالم العربي، ومفادها "أنا أولاً" بحسب تعبيره، ثم تحدث الدكتور أحمد نوفل الذي قدّم لكتاب سلطان العجلوني، مشيداً بما سماه "تجاوز القطرية" في تفكير سلطان، تلاه المناضل بهجت أبو غربية، الذي اعتبر أن إكمال المعتقلين الأردنيين الأربعة مدة محكوميتهم في إسرائيل، ستكون أفضل من إكمالهم إياها في سجوننا.

بعد ذلك، قرأ صالح العجلوني رسالة شقيقه سلطان إلى الحفل، التي قال إن سلطان أملاها عليه احتياطاً. وجاء في الرسالة أن شخصيات عامة كثيرة رفضت رعاية حفل التوقيع، وأن جهات ومؤسسات كثيرة أيضاً رفضت استضافة هذا الحفل، ما دفع سلطان لاستنتاج أنه "بعبع" أو "وباء" بالنسبة للبعض، يخافون الاقتراب منه، حتى لا يؤثر ذلك على "حصولهم على مناصب ومواقع يحلمون بها".

وكشف سلطان في رسالته أنه لم يكن لينجح في تأليف كتابه، لولا أنه كان يعمد في أثناء فترة سجنه في

إسرائيل، إلى كتابة عدة نسخ من كل ورقة من أوراق الكتاب، وإخفائها في مواقع مختلفة داخل المعتقل، للحيلولة دون نجاح عمليات التفتيش المفاجئة التي كانت تنفذها إدارة المعتقل، في مصادرة الكتاب، كونها كانت تُصادر كل ورقة تجدها لدى المعتقلين.

أكرم سلامة، مدير مطبعة الروزنا التي تولت طباعة الكتاب في عمّان، أوضح لـ"السجل" أن الصعوبات الأساسية التي واجهت عملية الطباعة تمثلت في عدم تمكّن المؤلف من تدقيق كتابه، بسبب ظروف السجن، إذ كان التواصل معه يتم من خلال شقيقه صالح، فظهرت الطبعة إلى العلن من دون أن يتابعها المؤلف ويبدي ملاحظاته عليها كما جرت العادة، فتسبب ذلك ببعض الأخطاء الطباعية والإخراجية.

يُشار إلى أن الكتاب يقع في 110 صفحات من القطع المتوسط، ويتكون من ثلاثة فصول، تتناول ما يعتبرها المؤلف عوائق في وجه النهضة العربية، وهي: فصل يبحث الأمثال الشعبية، التي يرى المؤلف في كثير منها ما يثبط عزيمة التغيير، ويدفع إلى السلبية. ثم فصل يتناول بعض الأفكار السائدة، مثل فكرة "المهدي المنتظر"، حيث يعتقد المؤلف أن "المهدي" رجل يقود نهضة متكاملة، لا مجرد شخص تتحقق على يديه الكرامات والمعجزات. أما الفصل الأخير فينتقد تغييب المرأة العربية عن دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والفكري، ويُلقي جزءاً من اللوم في ذلك على المرأة نفسها، وعلى الحركات النسوية، لأنها بنظره لا تراعي واقع مجتمعاتها، بخاصة من حيث القيم المترسخة فيها.

7 دول عربية تقر ميثاقا يجيز إعدام الأطفال !

◄ عبر "التحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام "، عن انشغاله لمصادقة 7 دول عربية على "الميثاق العربي لحقوق الإنسان " الذي يتضمن مادة تجيز عقوبة الإعدام للأطفال . وذكر بيان صادر عن "التحالف" أنه في الوقت الذي يتزايد فيه عدد المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام من الدول . وبعد صدور توصية الأمم المتحدة حول توقيف تنفيذ أحكام عقوبة الإعدام في 18 ديسمبر 2007.

دخل الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيّز التنفيذ بعد أن صادقت عليه سبع دول عربية في 24 يناير 2008.

يرحب التحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام بدخول هذا الميثاق حيز التنفيذ.

ويعرب التحالف في الوقت نفسه عن قلقه العميق إزاء احتواء هذا الميثاق مادة تجيز تطبيق حكم الإعدام على الأحداث، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة 7 على « لا يجوز الحكم بالإعدام على أشخاص دون الثمانية عشر عاما، ما لم تنص التشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة على خلاف ذلك».

واضح أن هذه المادة تجيز الحكم بالإعدام على الأطفال دون سن الثامنة عشرة.»

وذكر التحالف لمناهضة عقوبة الإعدام بأن هذا الحكم يتعارض مع القواعد والمعايير الدولية، ولا سيما المادة 37 من اتفاقيه حقوق الطفل التي صادقت عليها جميع الدول العربية بالإضافة إلى المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على أن عقوبة الإعدام لا يمكن أن تفرض على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر. وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل وعدالة الأحداث في الدول المصادقة على هذا الميثاق لا تسمح بتطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال دون سن 18.

ويذكر التحالف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن التصديق على الاتفاقية العربية لحقوق الإنسان مع وجود هذه المادة يعتبر انتهاكا لالتزاماتها الدولية وكذلك تشريعاتها الداخلية.

ويحث هذه الدول على نبذ المادة 7 من الاتفاقية العربية لحقوق الإنسان، كما يطالب جامعة الدول العربية بمراجعة المادة السابعة من هذا الميثاق وجعلها تتماشى و المعايير الدولية لحقوق الانسان.

أخبار

"جراب الحشمة"

◄ قالت موقع «العربية نت» إن سعودياً يعمل معقبّاً للمعاملات «اخترع» ما أسماه «جراب الحشمة» الذي يمكّن المرأة من إخفاء صورتها من البطاقة الشخصية حين يلزم تقديمها للموظفين الرسميين الرجال في الدوائر والمؤسسات التي لا يوجد بها أقسام نسائية. ونقل الموقع عن «المخترع» قوله إنه «فكر في هذا الاختراع لمعايشته معاناة النساء خلال عمله، اللاتي يعمدن إلى طمس صورهن في البطاقة بالألوان أو وضع «ستيكرات» عند اضطرارهن لتقديمها إلى الرجال». وقال الموقع إن هذا الاختراع يشهد رواجاً كبيراً بين السعوديات، إذ بيع منه ثلاثون ألف قطعة خلال عشرة أيام.

اعتقال للمرة السادسة

◄ أصدرت سبع وثلاثون منظمة حقوقية وموقع ومنتدى ثقافي في العالم العربي وأوروبا، و140 مثقفاً وناشطاً حقوقياً وقيادياً سياسياً أو مدنياً من أكثر من عشرين دولة، عريضة تطالب بالإفراج عن الناشط الحقوقي والأستاذ الجامعي عبد الله الحامد، القيادي في اللجنة العربية لحقوق الإنسان، وشقيقه الناشط الإصلاحي والحقوقي عيسى الحامد. وكان الشقيقان أدخلا سجن بُريدة السعودي، لتنفيذ حكم بالسجن لمدة ستة أشهر للأول، وأربعة أشهر للثاني، لتضامنهما مع نساء معتقلي المجتمع المدني السعودي اللاتي تظاهرن دفاعًا عن حق أزواجهن بمحاكمة عادلة أو إطلاق سراحهم. يُذكر أن هذه المرة السادسة التي يُعتقل فيها عبد الله الحامد، لأسباب تتعلق بالإصلاح الدستوري وبناء المجتمع المدني، بينما هي المرة الرابعة لأخيه عيسى.

حصار أمني على اعتصام

◄ قالت «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» إن وفداً منها زار منطقة «تمزاقت» في تطوان بشمال المغرب، يوم 12 آذار/ مارس الجاري، إذ يعتصم سكان المنطقة لأكثر من سنة احتجاجاً على الضرر الذي لحق بهم وبأراضيهم وماشيتهم ومساكنهم جراء إقامة مقلع بالمنطقة. وقالت الجمعية إن وفدها أصيب بالدهشة من الحصار الأمني المفروض على المنطقة، ومن شكوى السكان أن عناصر من الدرك قامت صبيحة اليوم نفسه بمهاجمتهم مستعملة القوة المفرطة، وتعنيفهم وجرح العديد منهم ونزع ممتلكاتهم وأموالهم واعتقال 12 شخصاً، نساءً ورجالاً وأطفالاً، من بينهم امرأة حامل في شهرها السابع، قد تكون تعرضت لحالة إجهاض، وتلميذ لا يتجاوز عمره 17 سنة بعد نزع محفظته وإتلاف محتوياتها.

السويد تسفّر لاجئين عراقيين

◄ قررت حكومة السويد تسفير العراقيين من طالبي اللجوء الإنساني إليها، ونقلهم إلى شمال العراق، إثر اتفاق توصلت إليه مع الحكومة العراقية، فيما قالت سلطات إقليم كردستان العراق إنها ترفض هذا الإجراء. وفي تصريحات صحفية، ردت وزيرة الإندماج السويدية على موقف حكومة كردستان بالقول «إن موقف إقليم كردستان مشكلة عراقية داخلية، لأن السياسة الخارجية الرسمية للعراق هي التي تصدر عن الحكومة المركزية في بغداد». وقد احتجت المفوضية العليا للاجئين، التابعة للأمم المتحدة، على هذا الإجراء.

العنف داخل الأسرة

◄ قال مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، ومقرّه في القاهرة، إنه يضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون يُجرّم العنف ضد النساء داخل الأسرة، يستند فيه للمرجعية الدولية الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء، وبخاصة اتفاقية مناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء، والإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء. وبموجب تلك الاتفاقيات، سيشمل "العنف داخل الأسرة" كافة أشكال العنف سواء وقع على الزوجة أو الفتيات أو المقيمات بالسكن ذاته كعاملات النظافة والقريبات. وقال المركز إن مناقشات القانون في مصر والعالم العربي، أثارت غضب بعض الرجال، وتحفّظ بعض منهم، ولكن آخرين من الرجال ساندوا المشروع، انطلاقاً من أن الحياة الآمنة التي يسودها الحب والود والاحترام، هي الحياة التي يستحقها البشر جميعاً بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة.

اعتقال كاتب

◄ قالت «لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية»، إن فرع الأمن الجوي في محافظة حلب أقدم على اعتقال الكاتب أحمد مصطفى محمد الملقب "بيير رستم"، وهو من المواطنين الأكراد، وذلك بعد أن تم استدعاؤه صباح يوم السبت الخامس عشر من آذار/ مارس الجاري، ولم يُفرج عنه بعد مراجعته الفرع المذكور. وقالت اللجان، إنه تم بعد ذلك مداهمة منزل رستم، من قبل دورية تابعة للجهة التي استدعته، وصادرت جهاز الكمبيوتر الشخصي العائد له، وبعض الكتب والأوراق الخاصة به .

حين يعودون..

◄ أصدر ثلاثون محامياً من الولايات المتحدة، يمثلون معتقلي غوانتانامو اليمنيين، بياناً يؤكدون فيه التزام الحكومة اليمنية بعدم تعرض هؤلاء المعتقلين إلى التعذيب في حال عودتهم إلى وطنهم. وجاء البيان في إطار حملة ينفذها المحامون للإفراج عن المعتقلين وإعادتهم إلى اليمن. يُذكر أن نحو ثلث المعتقلين في غوانتانامو هم من اليمنيين، وقد أرجع البيان هذه النسبة المرتفعة، لفشل الحكومتين الأميركية واليمنية في التوصل إلى حل يخص عودتهم إلى بلادهم.

دعوة

◄ تدعو **السجل** قراءها الكرام لتزويدها بما يتوافر لديهم من أخبار، أو يصادفونه من أحداث تتعلق بالحريات العامة، لنشرها في هذه الزاوية، وذلك من خلال زيارة موقعها الالكتروني www.al-sijill.com

انفو تك

واحد إلى ثمانية من مواقع الانترنت مؤذية

كيف تحمي أطفالك من ولوج صفحات إباحية؟

علا الفرواتي

منذ سنوات، كان الوصول إلى أي مواد إباحية أمرا بعيد المنال، خصوصا على المراهقين الذين كانوا يبحثون عن مثل هذه المواد في أشرطة الفيديو والمجلات المصورة.

لكن دخول الإنترنت إلى ملايين البيوت حول العالم وآلاف البيوت في الأردن أحدث انقلابا في هذا المجال وجعل من السهل العثور على مواد اباحية عبر الشبكة العنكبوتية. إذ تشير الأرقام إلى أن عدد الصفحات "الإباحية" على الانترنت بلغ العام الماضي نحو 40 مليون صفحة، أي أن واحدا من كل ثمانية مواقع على الانترنت إباحي. وتؤكد دراسة أعدتها المؤسسة الأميركية المستقلة The Third way Culture Project أن أكثر الفئات العمرية دخولا لهذه المواقع هم أطفال تراوح أعمارهم بين 12 و17 عاما.

ووجدت الدراسة أن الحادية عشرة هي متوسط سن الدخول لأول مرة إلى المواقع الإباحية.

سعد، أب لأربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة يستخدمون الانترنت "بكثافة"، فقرر تركيب برنامج دفاعي firewall لمنع أطفاله من ولوج هذه المواقع. فهو مثل غيره من أولياء الأمور يشعر بالقلق من المحتوى الهائل للمواد الجنسية التي يحتويها الانترنت، ويقر بأن تركيب fire-wall لا يقدم "حماية كاملة من هذه المواقع، ولكنه يقدم له ولزوجته اطمئنانا جزئيا."

وما يزيد الأمر صعوبة أمام الآباء أن الأردن الذي تصل نسبة الاتصال بالانترنت فيه إلى 16 في المئة من عدد السكان، يفتقر إلى دراسات خاصة في هذا الشأن.

في الولايات المتحدة، أظهرت دراسة أعدتها جامعة نيوهامبشير أن 42 في المئة من الأطفال بين 17-10 عاما اطلعوا على محتوى إباحي على الانترنت مرة واحدة على الأقل خلال العام الماضي. المثير أن 21 في المئة من الأطفال دخلوا هذه المواقع دون قصد، حيث تستخدم بعض هذه المواقع شخصيات كرتونية يؤدي النقر عليها إلى الدخول إلى محتويات إباحية. وقد وجدت الدراسة التي أجريت على عينة من 1422 طفلا أن احتمال دخول الذكور إلى المواقع الجنسية يفوق الإناث بتسعة أضعاف، وهي نسبة ترتفع كلما اقترب الأولاد من نهاية مرحلة المراهقة.

مستشار الطب النفسي د. محمد الحباشنة يقول إن التعرض إلى مواد إباحية أخطر في المرحلة العمرية المنتهية عند سن 14 عاما وهو السن الذي يكوّن فيه الطفل هويته الجنسية.

ويضيف :"اضطراب الهوية في هذه المرحلة سهل لأن الطفل لا يكون واعيا لهويته الجنسية، ويكون من السهل التعرض إلى اضطراب الهوية والتحول إلى الشذوذ الجنسي أو التحرش بالأطفال pedophilia، خصوصا وأن التجربة الجنسية الأولى تكون الأقوى في تحديد ميول الأشخاص وهويتهم الجنسية."

ويشير الحباشنة إلى أهمية تثقيف أولياء الأمور لأبنائهم جنسيا في هذه المرحلة وفتح قنوات الحوار لأن المراقبة مستحيلة في جميع الأوقات.

إلى ذلك، يؤكد خبير الحماية على الانترنت مجدي منعم أن هناك نوعين من الحماية يمكن تطبيقها على الانترنت. بالنسبة للاتصال عن طريق dial-up، ينصح منعم باستخدام خطوط تتمتع بفلترة جاهزة و توفر دخولا "آمنا ونظيفا" إلى شبكة الإنترنت. أما مستخدمو خطوط ADSL ، فيجب استخدام تلك التي يصاحبها برنامج firewall خاص بالحماية من المواقع الإباحية.

يضيف منعم أن استخدام البرامج الخاصة بالفلترة والتي تعتمد على إدخال كلمات لا يستطيع المستخدم معها الدخول إلى مواقع يساعد أيضا، ولكنه يحذر من أن هذه البرامج لا يمكنها منع جميع المواقع، خاصة إذا كان المستخدم ضليعا في التعامل مع الانترنت.

ويضيف منعم أن من الواجب تحديد "سلطات" استخدام الكمبيوتر للأطفال وصنع حساب مستخدم user account بسلطات محددة.

وقال:"يجب أيضا عدم إغفال أهمية مراقبة تاريخ استخدام الانترنت للأطفال عندما ينتهون من استخدام الانترنت عن طريق زر history مثلا في متصفح انترنت اكسبلورر. ويجب إلغاء ميزة إلغاء التاريخ delete cook-ies من حسابات الأطفال على الكمبيوتر."

وينصح منعم بتحميل برنامج مضاد للفيروسات، خاصة وأن بعض الفيروسات تدخل برامج صغيرة تفتح مواقع إباحية من دون معرفة المستخدم بذلك.

بلانون تطرح ماسحا جديدا على شكل قلم

أعلنت مجموعة بلانون (Planon)عن طرحها جهاز (DocuPen RC800) وذلك خلال مشاركتها في معرض CeBIT 2008 الذي جرى في الفترة مابين 4 إلى 9 من آذار/مارس الحالي في مدينة هانوفر الألمانية.

وقالت الشركة في تصريحات مكتوبة أن جهاز DocuPen RC800 هو عبارة عن ماسح ضوئي Scanner ملون ولصغر حجمه فهو محمول حيث يبدو على هيئة القلم لكن اكبر منه بقليل.

ويحتاج DocuPen RC800 لمدة لا تتجاوز 5 ثوان لإتمام المسح، وهو قادر على حفظ مئات الصفحات في ذاكرته التي يمكن توسعتها باستخدام كروت microSD للسعات الإضافية.

ويرافق DocuPen RC800 تطبيق خاص يدعى ScanSoft PaperPort SE-PC بينما يستمد طاقته من بطارية lithium-Ion قابلة لإعادة الشحن ودون الحاجة لشاحن خاص وعند توصيله بالحاسب عبر منفذ USB لسحب المواد التي تم مسحها سيتم شحن البطارية في الوقت نفسه. ويتوافر DocuPen RC800 في موقع Amazon بسعر يبلغ 250 دولاراً.

ساندیسك تكشف عن مشغل جديد

كشفت شركة ساندیسك (SanDisk) النقاب عن مشغل جديد أنيق يتميز بقدرات وميزات رائعة .

وزود المشغل الجديد (سانسا فيوز - Sansa Fuze) بشاشة عرض فائقة الوضوح لسهولة اختيار النغمات وراديو (إف إم – FM) ومسجل ، وفتحة لبطاقة (مايكرو إس دي - mi-croSD card) . إضافة إلي مجموعة من السعات التخزينية تتراوح بين 2 و4 و8 جيجابايت.

وقال SanDisk " ان المشغل (Sansa Fuze) صمم للعمل بسلاسة مع طائفة واسعة من الملفات .. مثل mp3،WAV للملفات الصوتية وAudio للملفات السمعية وWMA في كل من الملفات المحمية وغير المحمية . كما أن بطارية المشغل - السهلة التعبئة - تشغل إلى 24 ساعة من الصوت والفيديو من خمس ساعات بين عملية الشحن ، كما وتتناسب مع نظم تشغيل الكمبيوتر (ويندوز إكس بي) أو (ويندوز فيستا)، كما أنها تعمل مع أنظمة التشغيل (لينوكس).

ومن المقرر أن يطرح المشغل (Sansa Fuze)) في كل من أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط في نيسان/أبريل القادم.

تطوير كاميرا تظهر ما تحت الملابس

طورت شركة ثرو فيجن (Thru Vision) البريطانية كاميرا يمكنها كشف الأسلحة أو المتفجرات المخفية تحت الملابس من مسافة بعيدة، فيما قد يمثل طفرة في صناعة الأمن .

وقال الشركة أن هذه الكاميرا لا تكشف التفاصيل الجسدية كما أن التصوير بها غير ضار بالصحة. وتتمتع هذه الكاميرا - والتي تعرف بـ (T5000) بقدرة هائلة على التكبير والكشف عن الأشياء المخفية من على بعد 25 مترا ، وتعمل بفاعلية حتى إذا كان الناس يتحركون .

وتستخدم (T5000) تكنولوجيا التصوير السلبية للتعرف على الأشياء عن طريق الأشعة الكهرومغناطيسية الطبيعية . وتعمل التكنولوجيا على أساس أن جميع الأشخاص والأشياء تنبعث منها مستويات منخفضة من الإشعاع الكهرومغناطيسي . وبالطبع تختلف الإشارة التي تحملها الموجة تبعا لنوعية المادة ؛ وعليه فيمكن تمييز الأشياء بدقة . وفي الوقت الذي تعزز فيه هذه التكنولوجيا القدرة على الكشف عن الأشياء المخفية، فإنها ستزيد أيضا المخاوف من أن تصبح بريطانيا مجتمع مراقبة مع قيام مئات آلاف من الدوائر التليفزيونية المغلقة بالفعل بمراقبة الناس كل يوم في مختلف أنحاء البلاد.

سماعتا بلوتوث من موتورولا

كشفت شركة موتورولا (Motorola) الأمريكية النقاب عن سماعاتين مبتكرتين هما إتش 680 - H680 وإتش 375 - H375 اللتين تعملان بتقنية البلوتوث بصوت عال الجودة . ويعزى الفضل في ذلك إلى تكنولوجيا ترو كومفورت (TrueComfort) ، والتي تتيح سماع صوت المتصل مع نقاء تام في كل الظروف . وتم تطوير تصميم ترو كومفورت الحصري بشركة بعد دراسة مكثفة للأذن البشرية ، وكانت النتيجة التوصل إلى تصميمات لكل من مشبك الأذن الجديد في هذه السماعة (H680) ومسند الأذن ووحدة الإرسال ؛ لتعمل مجتمعة في نهاية المطاف على الارتقاء بجودة الصوت عن طريق عزل السماعة وتقريبها من قناة الأذن ، كما يتيح هذا التصميم أيضاً التوافق المثالي للمنتج وتعزيز راحة الاستخدام لفترات طويلة . وتستفيد السماعتان الجديدتان أيضاً من خاصية إيزي بير (EasyPair) من (Motorola) ، والتي تعني أنه حال القيام بربط السماعة لأول مرة يكون بمقدور جهازك الهاتفي التعرف أوتوماتيكياً عليها عند تشغيله على الفور.

احتباس حراري

باتر وردم

الدول العربية الفقيرة تبدأ إجراءات التكيف مع نتائج التغييرات المناخية

في الوقت الذي يمكن فيه للدول المتقدمة صناعيا أو تكنولوجيا أو الدول ذات الثراء المادي الذي يسمح بشراء التكنولوجيا المستوردة أن تساهم في تطوير إستجابات لمواجهة آثار الإحتباس الحراري فإن الدول الفقيرة تبقى هي الأكثر عرضة للمشاكل وهي التي تعاني في نهاية الأمر من عدم إمتلاك الموارد الكافية لمقاومة الإحتياس الحراري وبالتالي الإضطرار إلى التكيف معه. وقد كان من المفارقات أن الدول العربية التي حققت الريادة في التخطيط لكيفية التكيف مع آثار الإحتباس الحراري كانت هي الدول الأكثر فقرا وليست الأكثر غنى، والتي ما زالت تعتمد على القدرة المادية لشراء التكنولوجيا الجاهزة من الخارج.

وكانت أول دولة عربية قدمت برنامجا وطنيا للتكيف مع الإحتباس الحراري هي موريتانيا في تشرين الثاني 2004 ومن بين الدول العربية الأخرى قدمت كل من جيبوتي (أكتوبر 2006) والسودان (تموز 2007) الخطط الوطنية للتكيف حيث أن هذه الدول الثلاث مصنفة ضمن الدول الأقل نموا.

ركزت خطة موريتانيا على مجموعة من القطاعات هي الثروة الحيوانية والغابات والزراعة والمياه والأنظمة البيئية الجافة والصحراوية والأنظمة البيئية البحرية والساحلية. وإقترحت الخطة 28 إحتياجا للتكيف تغطي هذه القطاعات.

في مجال الثروة الحيوانية تم التركيز على تحسين نوعية وكمية أعلاف الحيوانات، والتحسين الوراثي لمنتجات الثروة الحيوانية وزيادة فرص إنتقال وحركة الثروة الحيوانية في البلاد للحصول على الكلأ. أما في قطاع الغابات فكانت أهم الإحتياجات توثيق حالة موارد الغابات وإيقاف استخدام الغابات مصدرا للحطب للطاقة من خلال إدخال مصادر جديدة للطاقة في المناطق الريفية وتقوية القدرة المؤسسية للجهات المعنية بحماية الغابات.

أما في مجال الزراعة فكان التركيز على تحسين كفاءة تكنولوجيا الفلاحة وإدخال البذور المقاومة للجفاف وذات الإنتاجية العالية وإدخال وسائل الري الحديثة في الواحات. وفي قطاع المياه تم التركيز على تطوير الطاقة المائية في السدود ووسائل الري الحديثة وحماية موارد المياه الجوفية. وفي قطاع البيئة البحرية والساحلية تراوحت الإقتراحات ما بين حماية السواحل من تمدد مياه البحر وخاصة في المناطق المأهولة إلى تحسين كفاءة أساليب صيد الأسماك وتحسين تخطيط المدن الساحلية بما يتماشى مع التكيف للتغير المناخي وإقامة المحميات البحرية.

بالنسبة لخطة السودان التي تم إعدادها بعد ثلاث سنوات من خطة موريتانيا فقد إقتصرت على ثلاثة قطاعات رئيسية مما أعطى ميزة التركيز كما تضمنت أفكارا جديدة لنشاطات التكيف. القطاعات التي تم تحديدها في خطة السودان هي الزراعة والموارد المائية والصحة العامة.

في قطاع الزراعة تم تحديد 10 إحتياجات للتكيف من أهمها إدارة المراعي والغابات من خلال المجتمعات المحلية، وإستبدال قطعان الماعز بالأغنام لتخفيف الرعي الجائر، واستخدام مصادر طاقة بديلة لحطب الغابات والأشجار وتحويل استخدامات الأراضي من الزراعة إلى تربية المواشي وإدخال البذور المقاومة للجفاف وتطوير أنظمة إنذار مبكر ضد الجفاف وحماية المراعي. أما في قطاع الموارد المائية فقد تم إختيار 9 إجراءات تكيف منها إدخال تقنيات مناسبة وجديدة للحصاد المائي ودعم إجراءات تقليدية ومحلية لترشيد استهلاك المياه وإعادة تأهيل السدود القائمة لزيادة القدرة على تخزين المياه وإدخال ممارسات زراعية متلائمة مع ترشيد استهلاك المياه واستخدام نظام قروض دوارة لدعم تنفيذ مشاريع الحصاد المائي المنزلية. وفي قطاع الصحة العامة تم تطوير 6 مقترحات لنشاطات التكيف منها تحسين الخدمات الطبية ووسائل الإصحاح Sanitation في المجتمعات الريفية ودعم برامج التوعية ضد الأمراض المرتبطة بالإحتباس الحراري مثل الملاريا واللشمانيا وتحسين وسائل الري لمقاومة تراكم المياه الآسنة التي تعتبر بيئة مناسبة لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض وتطوير موارد مائية حديثة للشرب بديلة عن المياه الآسنة.

ويلاحظ من هذه الإجراءات أنها تمثل أفكارا وبرامج تم تطبيقها بنجاح في العديد من المشاريع الوطنية وهي يمكن أن تمثل برنامجا متكاملا للتكيف مع التغير المناخي ولكنها تحتاج في الأساس إلى الموارد المالية والفنية والتي سيتم تغطيتها بواسطة الدعم الخارجي من المنح والقروض الدولية.

أفكار أميركية لطاقة نظيفة من الفحم

تسيطر على الإدارة الأميركية حاليا شركات البترول والنفط والفحم الكبرى والتي تريد الاستمرار في لعب الدور الرئيسي في صناعة الطاقة الأميركية، وبسبب المشاكل الكبيرة المتعلقة باستخدام الفحم وانبعاثات الكربون العالية وتأثيرها على المناخ العالمي وتزايد ضغوط جماعات حماية البيئة فإن حلم العلماء المقربين من شركات النفط والفحم الأميركية أصبح الآن بناء محطات طاقة كهربائية على الفحم تتميز بعدم تسببها في حدوث أية انبعاثات ملوثة، وهذا ما يصفه كل البيئيين وبعض العلماء في العالم بأنه حلم خيالي، ويقول ديفيد هوكنز من معهد الطاقة الأميركي أن مصطلح «الفحم النظيف» هو مصطلح أسطوري مثل «السجائر الآمنة».

ويقول علماء آخرون بأن المسألة ليست فقط في استحالة حدوث هذه التقنية، ولكن في أن عملية استخراج الفحم من باطن الأرض بحد ذاتها تؤدي إلى تلوث شديد للبيئة لا يمكن تجاهله وتأثير كبير على الأنظمة البيئية البرية والمائية. وتقود جبهة شركات النفط منظمة «تحالف الطاقة النظيفة» في نيو مكسيكو والتي أخذت على عاتقها تطوير نماذج لهذه المحطات النظيفة التي لا تتسبب بانبعاثات الكربون والتي تعمل على استخلاص الهيدروجين من المياه والفحم ومن ثم استخدام هذا الهيدروجين لتزويد خلايا الطاقة التي تعمل عليها المحطة. وتقوم المحطة أيضا بإعادة تدوير كل المخلفات التي تنشأ عنها بينما يتم استخدام الحجارة الكلسية لامتصاص كل الكربون الذي ينتج عن عمل المحطة. وتقول المنظمة أن هذه المحطة يمكن أن تعمل بكفاءة عالية جدا في إنتاج الكهرباء تصل إلى 70% مقارنة بكفاءة محطات الطاقة الحالية والتي لا تتجاوز 34% فقط. ومع وجود الدعم السياسي المناسب من الإدارة الأميركية الحالية فإن هذه الشركات ستحاول بكل جهدها الحفاظ على قدرة قطاع طاقة الفحم والنفط الأميركي من خلال تطوير هذه التقنيات.

الأستراليون أسوأ المساهمين

بالرغم من أن الفكرة العامة هي أن الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر من حيث الحجم الكلي لإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري وبنسبة 22% من مجموع الإنبعاثات العالمية، فإن استراليا هي المساهم الأكبر في حال تم تقسيم مجموع الإنبعاثات على عدد السكان.

وذكرت دراسة ركزت على الإنبعاثات من محطات الطاقة أن معدّل إنتاج الفرد الأسترالي الواحد من غاز ثاني الكربون في قطاع توليد الطاقة أكبر بخمس مرّات ممّا هو عليه في الصين. وأظهرت الدراسة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية حلّت في المرتبة الثانية، إذ بلغ معدّل إنتاج الفرد من الكربون ثمانية أطنان، أي أكثر بـ 16 مرّة من نظيره في الهند.

وقد أشارت الدراسة إلى أنّه في الوقت الذي تطلق فيه محطّات الطاقة الأمريكية معظم غاز ثاني أكسيد الكربون، إذ أنها تنفث 2,5 مليار طن من الغاز في الجو كل عام، إلاّ أنّ محطّات الطاقة الاسترالية أقل كفاءة عندما يتعلّق الأمر بمعدّل حصّة الفرد من انبعاثات الغازات، إذ ينتج الفرد 10 أطنان مقارنة بـ 8,2 طنًا في أمريكا. أمّا قطاع الطاقة في الصين فينتج ثاني أعلى نسبة من غاز ثاني أكسيد الكربون، إذ تنفث المحطّات الصينية 2,4 مليار طنّ من الغاز في الجو في العام الواحد.

كاتب/قارئ

سلام على فلسطين

زيارتي الأخيرة إلى فلسطين كانت مختلفة عن مرات سابقة، فالوضع أسوأ بمراحل عما كان عليه في السابق، ووصل الحال بالفلسطينيين الى درجة لا يمكن وصفها. في القدس، اضطر السائق أن يدور لساعات بحثاً عن مكان يدخلني منه إلى المدينة. وفي شوارع المدينة القديمة لاحظت انحسار أعـداد الفلسطينيين الذين يعيشون فيها، بسبب السياسات المتبعة الهادفة الى تطفيش السكان العرب، ومنها منع التملك، وإلغاء تراخيص البناء وعدم تجديد تراخيص المتاجر، وكثرة الضرائب المفروضة عليها ما أدى الى إغلاق نصفها على الأقل.

الجدار العنصري الـذي اكتمل الآن، حول المدن الفلسطينية إلـى متاهات يـدور فيها الناس بحثا عن مخرج أو مدخل. فيما تتفاقم بين ظهرانيهم مشاكل الفقر والبطالة ويصل الوضع الإنساني الى حد من البؤس لا يمكن تصوره، وقـد فقد الناس الأمـل بـأي تحسن للوضع.

وفـي الخليل، التي كانت تزخر بالناس والمعروفة، كمركز تجاري، تراجعت الحركة فيها، وتحولت المدينة القديمة الـى مدينة أشباح بسبب المستوطنين الذين يقطنون احياءها وحولوا حياة الفلسطينيين الى أخرى شبه مستحيلة.اذ لا يسمح لغير الساكنين في المدينة القديمة بدخولها بعد مرورهم على عدة من نقاط التفتيش. فيما تراجعت التجارة وسبل الكسب فيها، ما أرغم السكان على ايجاد أساليب ووسائل معيشية خارج المدينة القديمة فـضـلاً عـن احـتـلال المستوطنين للأسطح والـطـوابـق العليا مـن الأبنية ومضايقتهم للسكان برمي النفايات عليهم، ولهذا ابتدع الفلسطينيون نوعاً من الشبك الذي حال دون سقوط تلك الأقذار على رؤوسهم. كما تفرض إسرائيل منع التجول عليهم بصورة دائمة، بهدف تحويل حياة الفلسطينيين القاطنين بها الى جحيم ودفعهم للهجرة.

يمكن تلخيص الحال في مدينة بيت لحم بأنه مصيبة المصائب، فالسكان لا يخرجون او يدخلون الى المدينة الا بإذن، وليس للداخلين أو الخارجين اليها إلا مدخلاً واحداً، فيما تقل فرص العمل فيها وترتفع البطالة ارتفاعا كبيرا.

وفي رام اللّه، حدث دون حرج، فالتوغلات الاسرائيلية بلا حدود، فقبل أيام شاهدت بأم عيني كيف انقطعت الكهرباء فجأة في أحد الأحياء ودخلت سيارات عسكرية إسرائيلية ليلقي أفرادها القبض على أحد الناشطين الفلسطينيين.

والمثير، أن وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العالمية تظهر الجانب السياسي في القضية الفلسطينية، ولا تظهر أبداً المعاناة التي يعانيها الناس هناك.. وهي الأحق بالوصول الى الراي العام العالمي.

وسلام على فلسطين.

سحر أبو سعدة- ناشطة عربية أميركية في جمعية فلسطينيون من أجل السلام والديمقراطية

الرسومات على الجدار في بيت لحم بايدي فنانين امريكيين واجانب خاصة بالسجل بعدسة سحر ابو سعدة

سبق صحفي لـ"السّجل"

يسجـل لـ «**السجل**» أنـها صحيفة محترمة وذات أجـنـدة وطنية واضحة ومتقدمة، وحققت سبقاً ايضاً عندما اظهرتم في احـد الكاريكاتيرات وزير المالية حمد الكساسبة يخفي ورقـة «القص» وهي «الكهرباء» عن رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب النائب خليل عطية، اثناء مفاوضات رفع اسعار المحروقات، وبالفعل صدق توقعكم فقد تم رفع اسعار تعرفة الكهرباء بواقع 23 بالمئة.

نهنئكم على هذا السبق وانتم فعلا تؤسسون لصحافة حقيقية تمارس دورها الرقابي والتوعوي.

نضال حسان- طبربور

..حتى باب الدار

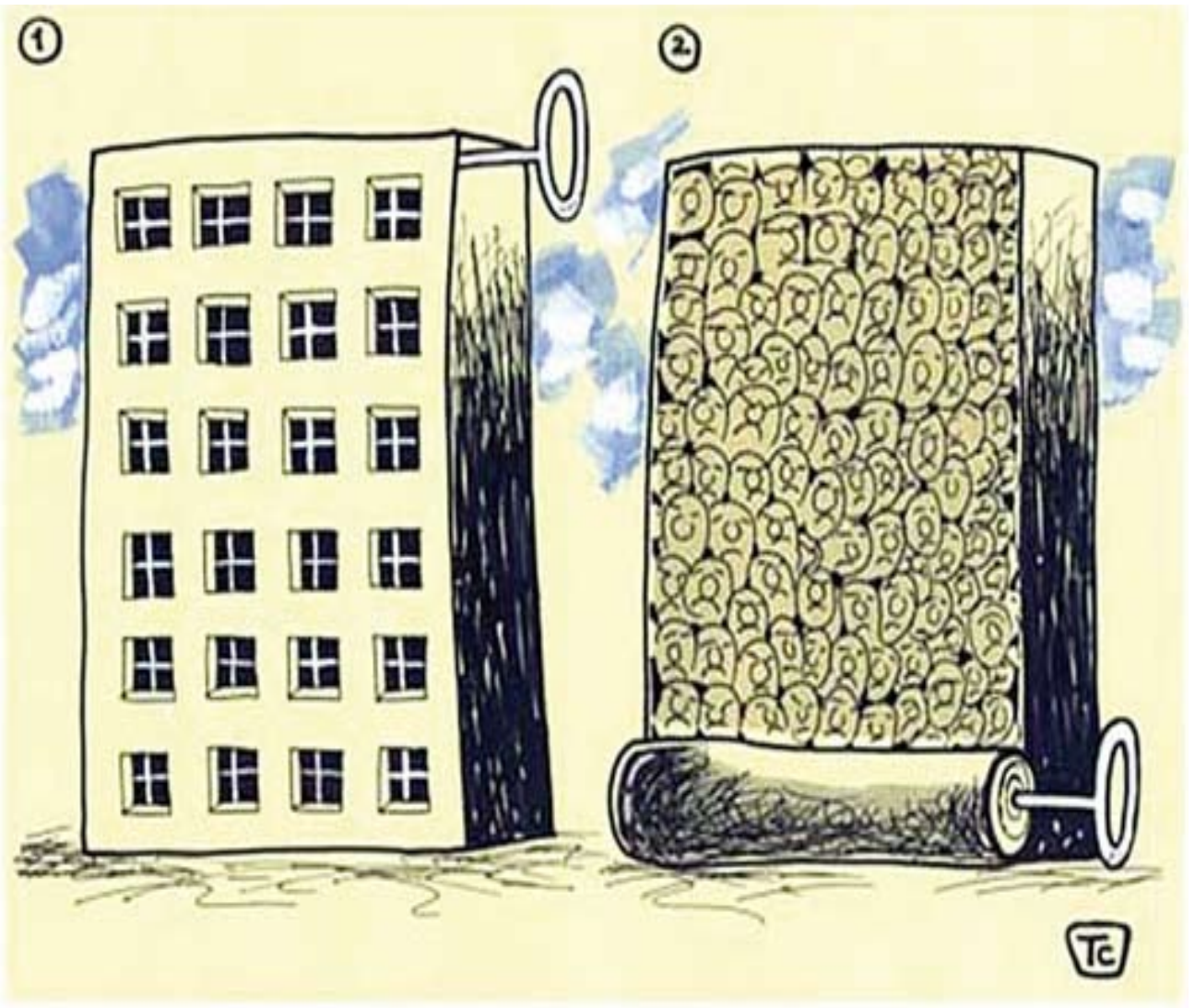

بريشة الفنان التايلندي تاوان شونترا

أحمد أبو خليل

قل لي أين تسكن أقل لك من أنت

تتراتب المساكن في عمان على النحو التالي:

قصر، فيلا، شبه فيلا، منزل مستقل، شقة طابقية، شقة في عمارة، شقة في الاسكان، بيت في المخيم أو في وادي الحدادة أو في المحطة أو التاج،وصولا الى المساكن غير القابلة للتسمية أو لنقل إنها تتمتع بتسميات خاصة مثل «غرفتين تلزيق» أو غرفة ومعها «كلاكية» وجمعها «كلاكيّات»، على أن تلفظ الكاف الثانية في كلمة «كلاكية» كافاً فلاحية ch.

من حيث الاستقلالية لعلكم تلاحظون أن اول أربع مستويات (القصر والفيلا وشبه الفيلا والمنزل المستقل) تتشابه أحيانا مع آخر مستويين (بيت في المخيم او الحدادة والكلاكيات..). بينما تتوزع مستويات الشقق الى أصناف تجمعها الشراكة في عمارة واحدة، وبالطبع فإن هناك تراتبات فرعية داخل هذا التراتب الرئيسي، فقد يقول أحدهم انه اشترى شقة في عمارة مبنية في منطقة كلها فلل وقصور، وهو بذلك يشير الى نوعية جيرانه، أو أن يقول آخر إنه أخذ شقة مدخل مستقل أحسن من فيلا، أو أنه اشترى "رووف" وابتعد عن وجع راس الجيران.

أما الاسكانات العامة التي بنتها مؤسسة التطوير الحضري فتتوزع الى صنفين، أولها يتخذ تسمية "اسكانات التطوير" ومثالها اسكان اوتستراد الزرقاء واسكان طبربور والهاشمي، ومنها ما يتخذ تسمية "اسكان" من دون كلمة تطوير، ومن أشهر أمثلته اسكان ابونصير او اسكان الضاحية، وفي العادة يكتفي ساكن مثل هذين الاسكانين بالقول "اخذت في ابو نصير" أو "ساكن في الضاحية"، ومثل هذه المفاهيم مهمة بالنظر الى انها تستتبع بعض التراتب بين الأماكن والأشخاص.

اعتاد مسوقو خدمات الاسكان في عمان بيعاً وتأجيرا، على الاعلان عن "شقق غربية" و"شقق شرقية"، ولكن هذا التوزيع حصل عليه بعض التغيير في الفترة الأخيرة، فلم تعد كلمة غربية وحدها تكفي للدلالة على الفخامة والرقي، ولم تعد كلمة شرقية وحدها تعني انخفاض السعر، فقد نشأ في عمان "غرب الغرب" و"شرق الشرق".

صارت كلمات مثل "الغربية" تشير الى الغرب التقليدي مثل عبدون والصويفية والشميساني وما شابه، لأن غرب الغرب يصر على أن يشير الى "نفسه" بأسماء مباشرة مستقلة خاصة، إذ يتم الاعلان مثلاً عن بيع فيلا في دابوق أو قصر في دير غبار. وبالمقابل فإن "المسألة السكنية الشرقية" تعقدت أكثر، لأن بعض المناطق التي كانت تصنف على أنها شرقية، أخذت تحاول التميز بأسماء خاصة "طبربور" أو "طريق الحزام" أو "منطقة السباق" "ضاحية الياسمين" حيث لا يقبل المسوقون بوصف مبانيهم بأنها ضمن عمان الشرقية بالمعنى الاعتيادي للكلمة، وبالمقابل يجري التأسيس لمناطق جديدة تحافظ على صفات "عمان الشرقية" التقليدية وخاصة بالقرب من مكب الغباوي والقرى المحيطة.

من المتوقع أن تتعرض مفاهيم القضية الاسكانية في عمان الى تغييرات جوهرية في الفترة المقبلة، ولكن من حسن الحظ أن ذلك يجري بما يحافظ على جوهر التقسيم "شرقي-غربي"، حيث تقام المدن السكنية المغلقة بمفتاح لصفوة الأثرياء ،بالتوازي مع قيام مدن الأقل حظاً المغلقة أيضاً ولكن من دون مفتاح! .

ارتفاع الناتج الإجمالي من "القرقطة"

الذين انتقدوا رفع الدعم عن الأعلاف، لأنه قاد الى مسارعة المربين الى بيع مواشيهم ،لم يلتفتوا الى النتائج الايجابية على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

لقد أدى البيع الجماعي للخراف البلدية الى تزايد الناتج الاجمالي على أكثر من صعيد:

زاد الناتج الاجمالي من "العزايم" ودخلت فئات جديدة مجال المنسف باللحم البلدي، وهو ما يعني إعادة توزيع المناسف بما يحقق قدرا أكبر من العدالة،.كما أدى ذلك الى تعزيز المقولة الشهيرة القائلة "منسف عجاج ما ينفع أردنية" بعد أن كاد الناس يتخلون عنها تحت تأثير ارتفاع أسعار اللحوم في زمن سابق. وبالتتابع ونظراً لترافق ذلك مع قدوم الربيع فصل النزهات ،فإن الناتج المحلي من الشواء والشواط الذي يتبعه سيزدادان بالتأكيد، لا سيما أن بيع الخراف سوف يمتد ليغطي الفترة المقبلة. وبموازاة ذلك النشاط فقد ازداد الناتج المحلي من تنكيش الأسنان.

وعلى هامش تلك العمليات الاقتصادية الرئيسية، فقد ازداد الناتج المحلي من "القرقطة" انسجاما مع المثل القائل: قال له أكلت لحم؟ قال له: آه. قال له قرقطت؟ قال: لا. قال له: لا فيك ولا بأكلك".

عصف فكري حسب الأصول

لاحظ دارسو المجتمعات التي نسميها "بدائية"، ان أهالي أحد هذه المجتمعات يحبون النقاش والجدال ويمضون فيها وقتاً طويلاً، ويدور جدالهم حول أمور شتى، منها عدم تكافؤ توزيع الطعام أو البخل عند بعضهم أو عدم رد الضيافة بمثلها... وهكذا.

في العادة تزداد حدة النقاش في مدى بضع ساعات، ويتم تبادل الاتهامات وتثور أعصاب المتجادلين حتى يظن المستمع والمراقب انهم سيقتتلون. لكن عند بلوغ الجدال هذا الحد، سرعان ما يتوقف ويبدأ المتخاصمون بتبادل الضحك الشديد مع بعضهم.

يعتقد الباحثون أن ولع هؤلاء للجدل ربما يعود إلى رغبتهم بالاستمتاع بهذا الضحك الذي يليه، أي انهم يتجادلون ويختلفون كي يجدوا المبرر للضحك.

أما إذا صدف أن أحدهم لم تعجبه نتيجة الجدل، ولم يشارك بالضحك وبقي "راكباً رأسه" وقبض الجال "عن جد"، فحينها يحاول آخرون إصلاح ذات البين وإضحاكه، فإذا لم يتمكنوا من ذلك يتعين على الغاضب أن يرحل ويغير انتماءه من مجموعة إلى مجموعة أخرى، لعله يستطيع ان يضحك معها.

مضروبون بلا حدود

توصلت إحدى المدارس الى حل لمعضلة تعليمات منع المعلمين من ضرب الطلاب بأن قامت بتكليف الطلاب الفتوات من كبار الحجم في المدرسة، بمعاقبة زملائهم حيث أنيطت صلاحيات الضرب بهؤلاء الطلبة، على اعتبار أن ضرب الطالب لزميله سوف يخضع لاجراءات داخلية ،ومن المرجح أن لا يقوم الطالب بتقديم شكوى رسمية للجهات الحكومية ،كما هو الحال في حالات الضرب الذي يمارسه المعلمون.

قامت المدرسة بتشكيل فرقة متابعة من الطلاب المقتدرين جسدياً ،ويجري توزيعهم في فترات الذروة في المشاكل، مثل وقت الاستراحة "الفرصة" أو عند قدوم الطلاب ومغادرتهم.

بهذا يمكن التوصل الى معادلة تضمن ضبط الفوضى من جهة، والعلاقة الحسنة بين المعلم والتلميذ من جهة أخرى بحيث لا يضرب الأول الثاني، بانتظار حل معادلة قيام التلميذ بضرب المعلم وهي الظاهرة التربوية الأحدث.

رزنامة

"الفن في لبنان الآن" واستذكار النكبة

السجل – خاص

تحتفي مؤسسة خالد شومان–دارة الفنون خلال برنامجها الثقافي الحالي، بالمشهد الفني اللبناني الخارج من رحم الحرب القاسية، مستهلةً هذا البرنامج بمعرض "الفن الآن في لبنان".

ويجمع بين الأعمال التي يشتمل عليها المعرض انتماء الفنانين المشاركين لجيل الشباب، ما يعني أنهم عاينوا الحرب وعاشوها وعايشوها، ليقدموا من خلال أعمالهم تحليلاً لأسبابها وترجمةً لانعكاساتها في حياة الناس، إذ يشارك كل منهم بعمل يعالج جانباً محدداً من تجربة الحرب مقدماً وجهة نظرة الناقدة لها.

وتواصل الدارة برنامجها الذي يستمر حتى أيار/ مايو المقبل لتقدم أفلاماً قصيرة من لبنان تحت عنوان "نحن هنا" وذلك في 25 /3، وهي أفلام أنتجت بعد حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان خلال صيف 2006، لتشهد على التنوع المدهش في رد فعل الفنانين وصناع الأفلام تجاه الحرب عموماً، سواء من ناحية الإبداع أو من حيث الثيمة والرؤية الفنية. ومن هذه الأفلام: "في الوسط" لنادين غانم، "خبر عاجل" لهشام جابر، "بإمكانك الدخول" لمحمود حجيج، "انزلاق" لعلي شيري و"مجرد رائحة" لماهر أبي سمرة.

ويشارك اللبناني أكرم زعتري بمجموعة من الأفلام الوثائقية الفنية. إذ يعرض الفيلم الوثائقي "اليوم" في 1 /4، وهو يعتمد على صور أرشيفية بدءاً من حياة بدو الصحراء حتى زمن الحرب في بيروت، باحثاً في دور الصورة الفوتوغرافية في نقل الحقيقة.

وتواصل الدارة عروض زعتري لتقدم في 8 /4 أفلامه القصيرة: "في هذا البيت"، "الشريط بخير" و"الطبيعة الميتة". وفي هذه الأعمال يستثمر زعتري كل ما يجده أو ينتجه من صور أرشيفية أو خاصة به تعود لطفولته، محاولاً نقل التاريخ عبر التجارب الشخصية المستمدة من الحياة اليومية بتفاصيلها الحميمة.

أما فيلم "يوميات بيروت" لمي المصري فيعرض في 15 /4، فيما يشارك ربيع مروة بعرض أدائي بعنوان "كيف بَدّي وَقّف تدخين"، وفيه يتساءل مروة حول تعريف المسرح والعلاقة بين المساحة وشكل الأداء، وكما هو معروف عن مسرحه شبه الوثائقي يستخدم مروة الأرشيفيات والصور والأشياء للفت النظر للمشهد السياسي والاقتصادي في بيروت المعاصرة.

وفي الذكرى الستين للنكبة تقدم الدارة مجموعة من عروض الأفلام التي تُظهر معاناة الشعب الفلسطيني لعقود طويلة جراء كابوس الاحتلال الإسرائيلي. إذ يُعرَض فيلم "احتلال 101" من إخراج سفيان عميش وعبد اللّه عميش في 6 /5، وهو فيلم وثائقي يتناول المسببات التاريخية والراهنة للصراع العربي الإسرائيلي، ويحاول تحليل الحقائق المتعلقة بهذا الصراع. أما فيلم "الجدار الحديدي" لمحمد العطار فيُعرض في 13 /5، متتبعاً مسار جدار الفصل العنصري الذي تواصل إسرائيل تدشينه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكاشفاً عن مدى تأثيره في حياة السكان وأنماط عيشهم وعرقلته لمسيرة السلام عموماً.

وتختتم دارة الفنون برنامجها هذا في 20 /5 بمحاضرة للكاتب والمفكر جلال توفيق بعنوان "انسحاب التقاليد بوجه كارثة كبيرة".

زمن الزعتر

المكان: بلوفيج عبدون
الزمان: الأحد، 23 آذار
الساعة 9 مساءً

تحيي فرقة زمن الزعتر حفلا لليلة واحدة يتضمن مقطوعات موسيقية خاصة بالفرقة فضلا عن مقطوعات عالمية.

سيراميك وبرونز حازم الزعبي

المكان: جاليري فورسايت
الزمان: 24-6 آذار

يستمر معرض الفنان الأردني حازم الزعبي في جاليري فورسايت حتى 24 من الشهر الجاري.

مهرجان الربيع الفني

المكان: لاينز جاليري
الزمان: 3 آذار- 12 نيسان من 10:30- 01:30 ظهرا ومن 03:30- 07:00 مساءً

يعرض لاينز جاليري أعمالا فنية قديمة وحديثة لمجموعة من الفنانين الأردنيين ومنهم: سلمان الدباس، علي عمر، ياسر دويك، محمود طه، علاء يونس، جلال عريقات.

السينما في أسبوع

PS I Love You

بطولة:
جيرارد باتلر - هيلاري سوانك
اخراج:
ريتشارد لاغرافونيز

بعد وفاة حبيبها فجأة تبدأ الأرملة بإستلام رسائل بطريقة غامضة من حبيبها السابق لتسهيل أمور حياتها اليومية،

"سينما جراند"

The Condemned

بطولة:
ستيف اوستن - فيني جونز
إخراج :
سكوت وايبر

يعرض على مجموعة من المساجين اللعب في مسابقة الفائز فيها سينقذ نفسه من عقوبة الاعدام وتدور رحى المنافسة بين المساجين على خط الموت.

"سينما جراند"

Jumper

بطولة:
هايدن كريستنسن - صامويل جاكسون
اخراج:
دوج ليمان

تمنح قدرته الخارقة لنقل نفسه إلى أي مكان هذا الرجل لاكتشاف الاحداث التي دارت قبل قرون ويشترك في حرب مع الـ Jumpers واولئك الذين خططوا لقتلهم.

"سينما جراند"

Cloverfiled

بطولة:
ليزي كابلت - تي جي ميلر
سيجورني ويفر
اخراج:
مات ريفز

يصف الفيلم قصة لاصدقاء تروى عبر كاميراتهم الشخصية لليلة من الرعب يقضونها في البحر عندما يهبط عليهم وحش كبير

"سينما جراند"

شغف

الشغف... أن تعشق عملك بحبك

شغفنا هو طريقنا نحو التميّز... بمعاملنا المتواضعة لصغنا وتطلعنا لو واليوم
المستقبل في أيادينا هو ما حققنا ذلك بعد وثقنا معنا أجمل اللحظات
الجديدة التي سنخلقها في عالم السيارات.

شركة توفيق غرغور وأولاده
T. Gargour & Fils Co.

بشغف والتميز

ويأتيك بالأخبار

بيوت لترحل منها..!

محمود الريماوي

ماذا ينتظر شاغل البيت الجديد؟. يتطلع أن يصبح البيت أليفاً.أن تنشأ ذكريات له ولأفراد العائلة فيه. أن ينبض المطبخ مثلاً بعبق خصوصي، لا برائحة السيراميك والبلاستيك والخشب. خلافاً لأية سلعة أخرى، يتطلع شاغل البيت الجديد لأن يتقادم البيت،لأن يمتلىء بالحياة، ويغدو سكناً للنفس والبدن، لا مجرد أسقف وأبواب جدران.

أحد مصادر السعادة أو الصفاء النفسي، أن يمضي المرء حياته في بيت واحد. بيت يدل على صاحبه وعلى العائلة. يحمل قسمات من شخصية صاحبه: من ذوقه وخياراته، يشع بذكريات يتدفأ بها صاحبها في مساء العمر أو خريفه. ذلك يبدو مجرد ترف وتهويمات هذه الأيام، وأحياناً لا ضرورة لازمة له!. إنها ضريبة الحياة الجديدة.

يبدأ الساكن الجديد كل مرة من الصفر في تنظيم علاقته بالمحيط: بالبيئة والجيران والمشهد العمراني. ويشقى عارفوه في السؤال: أين حط أخيراً. يبدو هؤلاء في المسكن الجديد مجرد زوار وفضوليين، لا أصدقاء قدامى بعدما تغير المشهد الذي يألفونه، وبات صاحبهم غريباً و"مختلفاً" وسط المشهد الجديد، حتى لو بدا سعيداً بعدما "توفق في هذا المسكن"..

أجيال جديدة تنكر ذلك.

من حق الناس السعي لتحسين أحوالها والعثور على مسكن أفضل. لكن الجيل المكتهل يكتم مكابداته من وطأة التغيير المستمر. كأن يتم استقبال مولود كل مرة في بيت آخر. كأن يفقد الابن أو الابنة صداقات الجيرة التي نشأت في البيت السابق، أو خسارة مشاهد مألوفة هناك: شجرة تجيب بصمت على التحيات المكتومة لأهل الحي، بائع اعتاد عبور الحي.. سيارة غريبة المظهر تجثم في الشارع القريب، وتضفي عليه طابعاً خاصاً.

أجيال صاعدة تنكر ذلك، وترى في التجديد قيمة بحد ذاتها.

أزمة السكن عندنا في وجه من وجوهها، ناجمة عن صعوبات اقتصادية، وفي وجه آخر هي نتيجة حتمية لمرحلة انتقال وزحف نحو المدن، علاوة على بناء الأبناء حياة مستقلة لهم، وفي وجه ثالث تقترن بحمى الاستهلاك والتباهي الاجتماعي.

الحصيلة أن مفردات ومكونات الألفة المعهودة تتبدد وتحل مكانها مقومات أخرى. في الحياة الحديثة يصنع المرء بنفسه،بخياراته الحرة مصادره الخاصة للألفة، لتزجية أوقات الفراغ، للتفتح الذهني والعاطفي، خارج البيت أو داخله لا فرق، وبأقل قدر من عون الجماعة له. إنها ضريبة لا مفر من التعامل معها.

مضى الزمن القديم.تغيرت الحاجة الى البيت لدى غالبية جيل اليوم، فالحاجة تتجه الى مسكن كريم ومعقول،لا أكثر أو أقل. لم يعد البيت موطن ذكريات وتأثيث نفسي. بات مجرد ملاذ ونقطة انطلاق،وعنوان غالباً ما يكون مؤقتاً وقابلاً للتغيير.

الشريف: "حبس الصحفيين أمر مقلق"

في قرار قابل للاستئناف أصدرت محكمة بداية عمان الأسبوع الماضي أحكاما بالسجن لثلاثة أشهر على رئيسي تحرير صحيفتين يوميتين وثلاثة صحفيين في قضايا مطبوعات ونشر. المحكمة استندت في قرارها إلى قانون العقوبات الذي ما زال يقضي بحبس الصحفي، فأدانت رئيس تحرير صحيفة "العرب اليوم" طاهر العدوان ورئيس تحرير جريدة "الدستور" السابق أسامة الشريف، والزميلة سحر القاسم "العرب اليوم" والزميل فايز اللوزي "الدستور" بتهمة "تحقير القضاء والتعليق على قراراته" المحصنة ضد النقد بموجب قانون العقوبات الأردني، وذلك في قضية رفعها المجلس القضائي الأعلى، الذي يشكل رأس السلطة القضائية في المملكة. نقابة الصحفيين أعربت عن قلقها من الأحكام الصادرة آملة بأن تفسخ محكمة الاستئناف تلك القرارات.المحكمة ذاتها قضت بالسجن ثلاثة أشهر على الكاتب الصحفي في "الرأي" عبد الهادي راجي المجالي بعد أن أدانته في قضية ذم وقدح وتشهير رفعها ضده المدير العام السابق للمركز الأردني للإعلام. رئيس تحرير "الدستور" السابق الزميل أسامة الشريف رفض التعليق على قرار المحكمة إلا انه لم يخفِ مفاجأته بالحكم، "كنا نتوقع أن ينعكس جو الانفتاح على الجميع". وبعد قوله إن ذلك لا يخدم المهنة اعتبر صدور أحكام في قضايا مطبوعات ونشر "أمراً مقلقا". نقيب الصحفيين طارق المومني شدد على "صون حرية الصحافة وحمايتها لتكون كما يريدها جلالة الملك عين الرقيب الكاشفة للحقيقة على أسس مهنية وموضوعية وبروح المسؤولية". الصحفيون طالبوا أكثر من مرة وفي مناسبات عدة بإلغاء عقوبة السجن في قضايا المطبوعات والنشر باعتبارها "معيقا لحرية الصحافة في البلاد". الملك أكد في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة في كانون الأول (يناير) الماضي أنه "من غير المقبول أن يسجن الصحفي بسبب خلاف في الرأي على قضية عامة، ما دام هذا الرأي لا يشكل اعتداء على حقوق الناس أو حرياتهم أو أعراضهم أو كرامتهم".

"الطاقة النووية" ترى النور في نيسان

هيئة الطاقة النووية التي أقر قانونها من قبل مجلس الأمة (النواب والأعيان) قبل نحو شهر تباشر عملها منتصف نيسان/ابريل المقبل وفق مصادر مطلعة فيها. رئيس الهيئة وزير التربية والتعليم والتعليم العالي السابق خالد طوقان وأعضاء مجلس المفوضين أدوا اليمين القانوني الاثنين الماضي أمام رئيس الوزراء نادر الذهبي بعد صدور الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بتعيينهم .الهيئة الجديدة تستعد لإرسال قانونها إلى هيئة الطاقة الدولية من اجل الاطلاع عليه. رئيس هيئة الطاقة النووية الدولية محمد البرادعي سبق أن زار الأردن العام الماضي وبحث مع المسؤولين إمكانية استفادة المملكة من الطاقة النووية للاغراض السلمية.

استجواب قصير ونفي أقصر

النائب مبارك أبو يامين العبادي قدم استجواباً مقتضباً بحق وزير الزراعة مزاحم المحيسن قال فيه "هل صحيح انك قلت انه لا يشرفك أن تكون نائبا" جواب الوزير المحيسن جاء سريعاً بـ"لا" وإنكار ذلك جملة وتفصيلا. استجواب أبو يامين كان الأول في عمر مجلس النواب الخامس عشر تبعه استجواب آخر من قبل النائب ناريمان الروسان بحق وزير البيئة خالد الإيراني.

تداعيات مأساة "الحفناوي"

الوسط الصحي ومجلس النواب ونقابة الأطباء والحكومة انشغلوا طوال الأسبوع الماضي بحادثة وفاة المرحوم حسن علي الحفناوي الذي وجد ميتا في داخل غرفة مهجورة للأشعة في مستشفى الأمير حمزة، ما أدى إلى توقيف طبيب وفني اشعة. تبع ذلك توقيف مدير المستشفى سالم الدليمي من قبل مدعي عام عمان حسن العبد اللات لمدة 15 يوماً على ذمة القضية وإسناد تهمة التسبب بالوفاة بالاشتراك واعتبار جميع مساعديه مشتركين، ما استلزم إصدار طلبات جلب بحقهم للمثول أمام المدعي العام أمس (الأربعاء). وفاة الحفناوي جاءت بعد نقله من قبل الدفاع المدني إلى المستشفى جراء وقوعه على الأرض في منطقة جبل الحسين. توقيف الطبيب وفني الأشعة بتهمة "التسبب في الوفاة" أثار حفيظة أطباء وعاملين في المستشفى ما استدعاهم لتنظيم اعتصام احتجاجي على قرار التوقيف. لجنة الصحة النيابية خلصت بعد لقائها بوزير الصحة صلاح المواجدة على هامش القضية إلى "وجود إهمال واضح من قبل طبيب الطوارئ والتمريض وإدارة المستشفى". أهالي المتوفي يقولون أنه وجدوا بقع دم عند المكان الذي وجد الحفناوي فيه ميتا. النتائج الأولية للتحقيقات أكدت "وجود إهمال وتقصير" لكنها لم تحدد حتى الآن المسؤولين عن هذا "الإهمال والتقصير". رئيس اللجنة التي تم تشكيلها لمتابعة القضية مساعد الأمين العام لشؤون المستشفيات في الوزارة ضيف اللّه اللوزي قال إن اللجنة ما تزال تجهل "كيفية وصول المتوفي إلى غرفة أشعة غير مستعملة ومغلقة لغايات الصيانة، من دون مرافقة من ممرضي المستشفى".المرحوم الحفناوي (78) عاما بقي داخل الغرفة مدة ثلاثة أيام، بعد أن أغلق موظف في المستشفى الغرفة من دون علمه بوجود المريض المتوفى بداخلها، وفور اختفائه نشر ذوو الحفناوي إعلانات في الصحف المحلية تدعو للمشاركة في البحث عنه، إلى أن عثر عليه متوفى في المستشفى. وأظهر تقرير الطب الشرعي أن الحفناوي توفي بعد 36 ساعة من دخوله الغرفة، مع علامات لكسر في الجمجمة تعود للسقوط من مكان مرتفع.

TNT الهولندية تنظم دخول العراقيين للأردن

رغم عدم توصل حكومتي الأردن والعراق إلى اتفاق نهائي حول دخول العراقيين إلى المملكة، إلا أنهما اتفقا على توكيل المهمة لشركة TNT الهولندية. الحكومة العراقية تشتكي منذ مدة من تضييق الأردن على دخول العراقيين إلى أراضيه ما أدى إلى تلبد الأجواء بينهما وذلك لم يستمر طويلا بعد أن توافقا بشكل مبدئي على اتفاق لتنظيم العبور. الأردن شدد من إجراءات دخول العراقيين إلى أراضيه بعد تفجيرات في ثلاثة فنادق في عمان عام 2005 التي ذهب ضحيتها أكثر من 60 شهيداً.